الجمهوريـــــة الجزائريـــــة الديمقراطيـــــة الشعبيـــة
وزارة التعليـــم العالـــي و البحـــث العلمـــي
جامعـــــــــــة – معسكـــــــــــر-

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير
تخصص : الاقتصاد الاجتماعي والتنمية الاقتصادية

المؤشرات الاجتماعية والتنمية
دراسة قياسية 1973 - 2012

من إعداد الطالب :

- زنين عبد الحليم

تحت إشراف:

أ.د مختاري فيصل

لجنة المناقشة:

أ.د ثابتي الحبيب:	أستاذ التعليم العالي	جامعة معسكر	رئيسا
أ.د مختاري فيصل:	أستاذ التعليم العالي	جامعة معسكر	مقررا
أ.د بن عبو الجيلالي:	أستاذ التعليم العالي	جامعة معسكر	مناقشا
أ.د تشيكو فوزي:	أستاذ التعليم العالي	جامعة معسكر	مناقشا
أ.د صوار يوسف:	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة	مناقشا
أ.د زقاي دياب:	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة	مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم :

" اللهم علمني ما ينفعني و انفعني بما علمتني وزدني علما إنك أنت العليم الحكيم"

صدق الله العظيم

أهدي عملي وثمرة جهدي بعد حمد الله الواحد الأحد على توفيقه ونعمته علي إلى والدي الكريمين حفظهما الله وإخوتي وأخواتي الأعزاء وإلى أفراد عائلتي وجميع أصدقائي وإلى كل طالب علم يبتغي فضلا من الله به.

التشكرات

أشكر **الله العلي القدير** لتوفيقه لي في إتمام هذا العمل

المتواضع، و بعبارات ملؤها الامتنان و الشكر الكبيرين الذي

يعجز اللسان عن وصفهما، نتقدم بشكر خالص و خاص إلى

الأستاذ الدكتور مختاري فيصل لقبوله الإشراف و تأطير بحثنا،

و على كل المساعدة التي قدمها لنا، و النصائح القيمة

و المفيدة التي أرشدنا بها، كما أشكره جزيل الشكر على وقته الذي خصصه في تصحيح وتقييم و

توجيه مضمون هذا العمل،رغم كل انشغالاته الكثيرة و مسؤولياته الكبيرة.

و أوجه مسبقا ألف شكر إلى أعضاء لجنة المناقشة، على سعة صبرهم لقراءة و تقييم هذا البحث.

الفهرس

العنوان	الصفحة
الإهداء	-
كلمة الشكر	-
الفهرس	-
قائمة الجداول والأشكال	-
المقدمة العامة	1
الفصل الأول: مفاهيم عامة حول المؤشرات الاجتماعية والتنمية	-
مقدمة الفصل:	6
1- الإطار النظري للتنمية:	7
1-1مفهوم التنمية وأهدافها:	7
1-1-1- مفهوم التنمية:	7
1-1-2- أهداف التنمية:	11
1-2- نظريات التنمية واستراتيجياتها:	14
1-2-1 – نظريات التنمية:	15
1-2-2- استراتيجيات التنمية:	20
1-3- معوقات التنمية:	23
1-3-1 المعوقات الاقتصادية:	23
1-3-2- المعوقات الاجتماعية:	26
1-3-3- عوائق دولية في طريق التنمية:	27
2- ماهية المؤشرات الاجتماعية:	28
2-1- مفاهيم حول المؤشرات:	29
2-1-1- تعريف المؤشرات:	29
2-1-2- أهم الفروق بين المؤشرات والإحصاءات:	30
2-1-3- أهمية المؤشرات:	32
2-1-4- خصائص المؤشرات:	33
2-1-5- معايير تحديدها:	33

2-2- التعريف بالمؤشرات الاجتماعية: 34
2-2-1- مفهومها: 34
2-2-2- وظائفها: 36
2-3- بعض المؤشرات الاجتماعية: 39
2-3-1- مؤشر التعليم 39
2-3-2- مؤشر البيئة: 41
2-3-3- مؤشر الصحة: 42
2-3-4- مؤشر السكان 43
2-3-5- مؤشر الفقر 44
3- علاقة التأثير المتبادل بين الجانب الاجتماعي والجانب الاقتصادي في الفكر الاقتصادي: 45
3-1- الجانب الاجتماعي في تاريخ الفكر الاقتصادي: 45
3-1-1- اتجاه تأثير المؤشرات الاجتماعية، كالنظم الاجتماعية (الأسرة، وعلاقات القرابة...) والعادات والتقاليد والثقافة ومعدلات النمو السكاني والموارد البشرية، في الحياة الاقتصادية: 45
3-1-2- اتجاه تأثر هذه المؤشرات والمتغيرات بطابع التنمية وممارستها تغذية عكسية أو تأثيرا مرتدا على الاقتصاد: 46
3-2- العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية: 48
3-3- النظرة إلى التنمية على أنها تعزز الرفاه الاجتماعي: 50
3-4- أدبيات العلاقة بين التنمية الاجتماعية والنمو الاقتصادي 51
خاتمة الفصل: 53
الفصل الثاني: العلاقة بين المؤشرات الاجتماعية والتنمية -
مقدمة الفصل: 55
1 العلاقة بين الصحة و التنمية: 56
1- 1 السياق الاقتصادي والاجتماعي لمستوى الصحة: 56
1-2العوامل التي تتفاعل مع الأمن الصحي: 56
1-2-1 الصحة والدخل: 57
1-2 - 2الصحة وعلاقتها بالمعرفة، والمعتقدات، والاتجاهات السلوكية: 57
1-3 الاقتصاد الكلي و الصحة 58

1-4 كيف يمكن أن تجعلك الصحة غنيا ؟ 61
1-4-1 تراكم رأس المال البشري : 61
1-4-2 تراكم راس المال المادي: 62
2-علاقة التعليم بالتنمية : 63
2-1 دور التعليم في التنمية : 63
2-2 القيمة الاقتصادية للتعليم: 65
2-3 التعليم استهلاك أم استثمار: 68
2-3-1 التعليم استهلاك : 68
2-3-2 التعليم استثمار : 69
2-4 عوائد التعليم: 70
3-السكان والتنمية: 72
3-1 العلاقة التشابكية بين السكان والتنمية : 72
3-1-1 أثار النمو الديموغرافي على التنمية 72
3-1-2 أثار التنمية على النمو الديموغرافي 73
3-2 الآثار الاقتصادية للنمو السكاني 74
3-2-1 الأثر على الدخل وتوزيعه : 74
3-2-2 الأثر على الادخار 75
3-2-3 الأثر على الاستثمار : 76
3-3 الآليات التي تربط بين التحول الديموغرافي والنمو الاقتصادي 77
3-3-1 عرض العمل 77
3-3-2 الادخار والاستثمار : 77
3-3-3 التعليم ورأس المال البشري 78
3-4 النمو السكاني و التنمية 79
3-5 السكان القوة المنتجة الرئيسة 79
خاتمة الفصل : 82

الفصل الثالث:الدراسة القياسية للعلاقة بين المؤشرات الاجتماعية والتنمية في الجزائر الفترة (1973-2012) -
مقدمة الفصل: 84
1- لمحة عن تطور التنمية وبعض المؤشرات الاجتماعية في الجزائر: 85
1-1- واقع التنمية في الجزائر: 85
1-1-1- الاقتصاد: 85
1-1-2- التضخم 86
1-1-3- التوازنات المالية الخارجية : 87
1-1-4- البطالة : 87
1-1-5- القوى العاملة 87
1-1-6- الناتج الداخلي الخام: 88
1-1-7- المديونية الخارجية : 88
1-2- تطور بعض المؤشرات الاجتماعية بالجزائر: 89
1-2-1- مؤشر الفقر: 90
1-2-2- مؤشر الأمية 90
1-2-3- مؤشر العمر المتوقع عند الولادة : 91
1-2-4- مؤشر الخصوبة: 92
1-2-5- القدرة على القراءة والكتابة : 92
1-2-6- مؤشر نسبة القيد الإجمالية في مراحل التعليم الأولية والثانوية والعالية معا 92
1-2-7- نسبة التسرب المدرسي (%) 93
1-2-8- مؤشر المعدل السنوي للنمو السكاني 94
1-2-9- سكان الحضر كنسبة من المجموع (نسبة مئوية) : 94
1-2-10 مؤشر عدد السكان مقابل كل طبيب: 94
1-2-11 التغطية الصحية 95
1-3- الأهداف الإنمائية في ظل برنامج التنمية 2010 – 2014 96
2 .- الإطار النظري للدراسة القياسية : 100

2-1- مفهوم السببية (causality) : 101
2-1-1 السببية في اتجاه واحد: 102
2-1-2 السببية التراجعية (في الاتجاهين) effect feedback: 102
2-1-3 السببية اللحظية بين x_t و y_t causalité instantanée 102
2-1-4 السببية بالتأخر causalité avec retard 103
2-2- اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية (اختبار جذر الوحدة UNIT ROOT TEST): 103
2-2-1- مفهوم السلسلة الزمنية : لقد تعددت التعاريف بخصوص السلاسل الزمنية. 103
2-2-2- إختبار ديكي فوللر المطور Augmented Dickey-Foller test : 106
2-3- الارتباط الخطي بين المتغيرات (معامل الارتباط الخطي) 108
2-4- اختبار السببية :«*Test "Granger Causality*» 110
3- الدراسة السببية بين المؤشرات الاجتماعية والتنمية : 111
3-1- طبيعة المتغيرات ومصدرها 111
3-2- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية : 112
3-2-1- اختبار جذر الوحدة في السلسلة PIB-CR باستخدام ADF : 113
3-2-2- اختبار جذر الوحدة في السلسلة LIFE-EX باستخدام ADF : 114
3-2-3- اختبار جذر الوحدة في السلسلة (POP-GR) باستخدام (ADF) 117
3-2-4- اختبار جذر الوحدة في السلسلة EN-GPR باستخدام ADF : 120
3-2-5 جدول الاستقرارية 122
3-3-الارتباط الخطي بين المتغيرات (Correlation) : 122
3-3-1- الارتباط الخطي بين معدل التنمية ومتوسط العمر المتوقع عند الولادة 122
3-3-2- الارتباط الخطي بين معدل التنمية ومعدل النمو السكاني: 123
3-3-3- الارتباط الخطي بين معدل التنمية ومعدل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي، الإجمالي (% من الشريحة العمرية ذات الصلة). 124
3-4- إختبار السببية بين المتغيرات Test GRANGER causality : 125
3-4-2- اختبار السببية بين معدل التنمية ونسبة النمو السكاني PIB-CR و POP-GR : 126

3-4-3- اختبار السببية بين معدل التنمية ومعدل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي، الإجمالي (% من الشريحة العمرية ذات الصلة) 127

3-5- تحليل النتائج المتحصل عليها : 129

خاتمة الفصل: 132

الخاتمة العامة 134

الملاحق 140

قائمة المراجع 152

1-الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	أمثلة لسيادة الإنتاج الواحد في بعض الدول النامية	25
02	تباين معدلات الزيادة السكانية بين مناطق العالم	26
03	الفرق بين البيانات الإحصائية، المعلومات والمؤشرات	31
04	الفرق بين نوع ومستوى التعليم والعائد الذي يحصل عليه الفرد	64
05	توزيع أمل الحياة	73
06	نسبة اجمالي الدين العام الخارجي إلى ناتج المحلي الإجمالي ما بين عامين 1995 - 2000	89
07	انواع التسرب المدرسي	93
08	توزيع حجم الاستثمارات على القطاعات	98
09	البيانات مصادرها والرمز الدال عليها	112
10	ملخص استقرارية جميع السلاسل	122
11	الارتباط بين السلسلتين PIB-CRوLIFE-EX	123
12	الارتباط بين السلسلتين PIB-CRوPOP-GR	123
13	الارتباط بين السلسلتين PIB-CRوEN-GPR	124
14	GRANGER CAUSLITY TEST (PIB-and LIFE-EX)	125
15	GRANGER CAUSLITY TEST (PIB-and POB-GR)	126
16	GRANGER CAUSLITY TEST (PIB-and EN-GPR)	127
17	جدول ملخص السببية للسلاسل	129

2-الأشكال:

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	التمثيل البياني لاستقرارية السلسلة PIB-CR	114
02	التمثيل البياني لعدم استقرارية السلسلة LIFE-EX	115
03	التمثيل البياني لاستقرارية السلسلة LIFE-EX	117
04	التمثيل البياني لعد استقرارية السلسلة الزمنية POP-GR	118
05	التمثيل البياني لاستقرارية السلسلة POP-GR	120
06	التمثيل البياني لاستقرارية السلسلة EN-GPR	121

كان جوهر التنمية بعد الحرب العالمية الثانية يتمثل في النمو السريع للدخل، حيث تؤكد أدبيات التنمية على جانب النمو، وأصبح مؤشر الدخل يستخدم بكثرة للتعبير عن التنمية، لأنه يأخذ قدرة المجتمع على زيادة الإنتاج بمعدلات تفوق معدلات نمو السكان، وأن معدل نمو الدخل الحقيقي يقيس بشكل عام التحسن في مستوى المعيشة ، إذا كانت التنمية هي بمعنى عام إحداث تغيير مقصود ومخطط في بنى المجتمع الاقتصادية والاجتماعية لرفع مستواها الإنتاجي والمعيشي، فإنه كثيرا ما جرى في الواقع التركيز على الجوانب الاقتصادية الكمية البحتة في تنمية المجتمعات والدول ككميات الإنتاج في القطاعات المختلفة، والدخل القومي ومتوسط الدخل الفردي، ومعدل النمو...الخ التي جرى عليها التركيز في التخطيط والتقويم، أي في وضع الخطط الاقتصادية وفي تقويم نتائجها، وأهملت المؤشرات الاجتماعية كمستوى استهلاك الخدمات، ومستويات المعيشة والثقافة والمشاركة السياسية، وإدراج المرأة، وعدالة التوزيع الاستهلاكي وغير ذلك ، وخلال عقد الستينات تغير مفهوم التنمية إذ أن مظاهر التخلف الاقتصادي استمرت حتى بعد نيل البلدان النامية استقلالها وبعد أن حققت معدلات عالية نسبيا في الناتج القومي.

فقد كشفت التجارب العملية قصور مفهوم التنمية التقليدي والذي ظهر من البلدان المتقدمة، والذي يحصر مفهوم التنمية في مجرد النمو الاقتصادي السريع وذلك بسبب استمرار مشكلات البطالة والفقر وسوء توزيع الدخل ، كما أن النمو السريع الحاصل في بعض البلدان لم يساعد على تحسين وضعها في النظام الاقتصادي العالمي، ومن ناحية أخرى استطاعت بلدان نامية لم تشهد سوى معدلات متوسطة في النمو في الدخل أن تحقق تقدما لبأس به في عدد من المجالات المتصلة بإشباع الحاجات الأساسية.

وهكذا تحول مفهوم التنمية من النمو الاقتصادي فحسب إلى التركيز على مستويات الحياة الإنسانية وعدالتها ومؤشراتها الاجتماعية ، ذلك ما أشارت إليه وثيقة قمة كوبن هاغن للتنمية الاجتماعية في آذار 1995 بـ (السعي وراء المصلحة الفردية أو الوطنية التي تتجاهل احتياجات الآخرين والصالح العام حيث يجري التخلي عن أشخاص ومجموعات وأفراد... وتركهم على قارعة الطريق، طريق مغامراتنا المشتركة باسم الترشيد الاقتصادي في الأجل القصير، والسعي وراء تقدم

مقصور كلية على الناحية المادية). وحذرت الوثيقة من العواقب الاجتماعية والثقافية والأخلاقية والسياسية لذلك. مما يدفع إلى ضرورة إعادة التأكيد على العوامل والمؤشرات الاجتماعية وأولويتها.

إن معظم البلدان النامية في وقتنا الحاضر ومن بينها الجزائر، تركز على الرفاه الاجتماعي للأفراد ومحاولة تحسينه، وبناء على ذلك فإن المشكلة التي يواجهها صناع السياسة هو زيادة المنافع الاجتماعية للأفراد دون إعاقة التنمية للبلد ، وهذا هو الذي يثير مسألة ما إذا كان واجب على البلد محاولة تحسين التنمية الاجتماعية المقاسة بمؤشرات اجتماعية، أو التركيز فقط على الجانب المادي للتنمية وترك مسألة الاحتياجات الأساسية للجمهور ترعى نفسها، وهل هناك ترابط بين التنمية والمؤشرات الاجتماعية الممثلة للوضع الاجتماعي للبلاد وكيف يمكن كل منها أن يتأثر بالآخر، ومن هذا المنطلق تبرز إشكالية هذا البحث على النحو التالي:

هل هناك علاقة بين المؤشرات الاجتماعية والتنمية ؟ وكيف لكل منها أن يؤثر في الآخر ؟.

وتندرج ضمن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- هل الاعتماد على المقاييس الكمية (المادية) للتنمية وإهمال المقاييس النوعية للحياة تؤدي إلى تحسن الوضع الاجتماعي؟.
- هل المؤشرات الاجتماعية تعكس فعلا الوضع الاجتماعي للدولة ؟
- هل إهمال الجانب الاجتماعي في الخطط التنموية يؤدي إلى عرقلة التنمية ؟.

أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة في الحاجة إلى تقديم دراسة قياسية للعلاقة بين المؤشرات الاجتماعية والتنمية في الجزائر خلال الفترة 1973 – 2012.

هذه الدراسة تقتصر فقط على المؤشرات الاجتماعية المتوفرة في قاعدة بيانات لدى البنك الدولي والخاصة بالجزائر، كما أن هذه الدراسة تكون في الفترة الممتدة ما بين 1973 – 2012 وفرضيات البحث كانت كالتالي:

1)- أنّ المؤشرات الاجتماعية باعتبارها كمقاييس نوعية تلعب دورا هاما في عملية التنمية.

2)- أن هناك تكامل بين الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي في إحداث عملية التنمية وتحسين الوضع الاجتماعي وتعزيز الرفاه الاجتماعي.

ولقد اتبعنا في دراسة هذا الموضوع على منهج وصفي تحليلي (قياسي)

وصفي: من خلا تقديم إطار نظري حول المؤشرات الاجتماعية والتنمية، وإبراز العلاقة بين المؤشرات الاجتماعية والتنمية.

تحليلي: من خلال تقديم دراسة قياسية للعلاقة بين المؤشرات الاجتماعية والتنمية في الجزائر خلال الفترة 1973 – 2012 وهنا استعملنا أدوات الاقتصاد القياسي.

خطة وهيكل البحث:

لقد اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على خطة بحث مكونة من ثلاثة فصول، كل فصل تسبقه مقدمة وتليه خاتمة حيث جاء الفصل الأول كما يلي :

والذي جاء تحت عنوان " مفاهيم عامة حول المؤشرات الاجتماعية والتنمية" حيث تناولنا في مبحثه الأول إلى المفاهيم حول التنمية، وفي المبحث الثاني فحاولنا إعطاء مفاهيم حول المؤشرات الاجتماعية ثم تطرقنا في المبحث الثالث إلى علاقة التأثير المتبادل بين الجانب الاجتماعي والجانب الاقتصادي في الفكر الاقتصادي.

و تلاه الفصل الثاني كما يلي : والذي جاء تحت عنوان " العلاقة بين المؤشرات الاجتماعية والتنمية" حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى العلاقة بين الصحة والتنمية وفي المبحث الثاني تناولنا فيه علاقة التعليم بالتنمية.

وفي المبحث الثالث تطرقنا فيه إلى كيفية تأثير السكان على التنمية.

ثم أخيرا الفصل الثالث تضمن ما يلي : حيث جاء تحت عنوان "الدراسة القياسية للعلاقة بين المؤشرات الاجتماعية والتنمية في الجزائر 1973 -2012 " حيث أشرنا خلال المبحث الأول إلى لمحة عن تطور التنمية والمؤشرات الاجتماعية في الجزائر و في المبحث الثاني تناولنا فيه الإطار النظري للدراسة القياسية وأجرينا في المبحث الثالث الدراسة القياسية بين مجموعة من المؤشرات الاجتم-اعية في الجزائر والتنمية فيها، وذلك خلال الفترة الممتدة من 1973 إلى 2012 وعن طريق إجراء اختبار السببية لجرانجر.

الفصل الأول:

مفاهيم عامة حول المؤشرات الاجتماعية والتنمية

مقدمة الفصل:

إذا كان المقصود من التنمية هي العملية التي يتم بموجبها دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي أو هي العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن.

فكثيرا ما جرى النظر إلى التنمية من جانب الاقتصاديين على أنها هي إحداث تغيير مقصود ومخطط في بنى المجتمع الاقتصادية والاجتماعية لرفع مستواها الإنتاجي والمعيشي.

فإنه كثيرا ما جرى في الواقع التركيز على الجوانب الاقتصادية الكمية البحتة في تنمية المجتمعات والدول ككميات الإنتاج في القطاعات المختلفة، والدخل القومي، ومتوسط الدخل الفردي، ومعدل النمو ... الخ التي جرى عليها التركيز في التخطيط والتقويم، أي في وضع الخطط الاقتصادية وفي تقويم نتائجها، وأهملت المؤشرات الاجتماعية، كمستوى استهلاك الخدمات، ومستوى المعيشة والثقافة والمشاركة السياسية وإدراج المرأة، وعدالة التوزيع الاستهلاكي، وغير ذلك.

فعدم أخذ المؤشرات الاجتماعية أو العوامل الاجتماعية بعين الاعتبار في الخطط الاقتصادية والتنموية يؤدي دائما إلى تعثر وفشل خطط التنمية وإعاقة النمو الاقتصادي.

إذن فما المقصود بالتنمية، وما هي أهم النظريات المفسرة لها ؟ وما المقصود بالمؤشرات الاجتماعية وما أنواعها وما الغرض من استخدامها ؟ كل هذه الأسئلة وأخرى سنحاول الإجابة عنها في فصلنا هذا وفق الخطة التالية:

سنعالج **في المبحث الأول:** مفاهيم حول التنمية وأهم النظريات الاقتصادية المفسرة لها.

وفي **المبحث الثاني**: مفاهيم حول المؤشرات الاجتماعية.

والمبحث الثالث : علاقة التأثير المتبادل بين الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي في الفكر الاقتصادي.

1- الإطار النظري للتنمية:

1-1مفهوم التنمية وأهدافها:

1-1-1- مفهوم التنمية:

تتعدد تعريفات التنمية تبعا للتيار الفكري الذي ينتمي إليه الاقتصادي، لذلك يحاول كل اقتصادي تقديم تبريراته التي يستند إليها في تقديم مفهومه الخاص عن التنمية وسنعرض فيما يلي لبعض الآراء في تعريف التنمية:

ت1: يعرّف جير الدماير التنمية بأنها: "هي عملية يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة من الزمن.

وإذا كان معدّل التنمية أكثر ارتفاعا من معدل نمو السكان الصافي ارتفع الدخل الحقيق للفرد."[1]

ت2: تعرف التنمية " كسياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي، بأنها عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيق للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة، وإذا كان معدل التنمية أكبر من معدّل نمو السكان، فإن متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع"[1]

[1]- د. محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية، ص64.

ت3: كما تعرف التنمية " بأنها تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن" [2]

ت4: كما يعرفها البعض: " بأنها العملية التي بمقتضاها يجري الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم، ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان الاقتصادي."[3]

ت5: وعرفها (كارل ماركس): " أن التنمية عملية ثورية تتضمن تحولات شاملة في البناء السياسي والاجتماعي والاقتصادي" [4]

ت6: يعرف البنك الدولي مفهوم التنمية بأنها: " زيادة قابلة للاستمرار في مستويات المعيشة تشمل الاستهلاك المادي والتعليم والصحة وحماية البيئة والمفهوم الأوسع للتنمية يتضمن المساواة في الفرص والحريات السياسية والمدنية التي بدورها تساعد على تحقيق أهداف التنمية وبأن الهدف الشامل للتنمية هو احترام الحقوق الاقتصادية والسياسية والمدنية (كل الأفراد بغض النظر عن الجنس والعناصر والأديان والبلدان" [5]

[1]– د. كمال بكري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، 1986م، ص63.

[2]– د. محمد عبد العزيز عجمية (وآخرون)، التنمية الاقتصادية (مفهومها – نظرياتها – سياساتها)، الدار الجامعية، 2001م، ص20.

[3]– د. مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2007، ص122.

[4]– د. طارق السيد، علم اجتماع التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، الطبعة 2007م، ص36.

[5]– د. طلعت مصطفى السروجي، التنمية الاجتماعية، من الحداثة إلى العولمة، المكتب الجامعي الحديث، 2009م، ص17.

تطور مفهوم التنمية:

كان جوهر التنمية بعد الحرب العالمية الثانية، يتمثل في النمو السريع للدخل، حيث تؤكد أدبيات التنمية على جانب النمو، وأصبح مؤشر الدخل يستخدم بكثرة للتعبير عن التنمية، لأنه يأخذ قدرة المجتمع على زيادة الإنتاج بمعدلات تفوق معدلات نمو السكان، وأن معدل نمو الدخل الحقيقي يقيس بشكل عام التحسن في مستوى المعيشة.

وخلال عقد الستينات تغير مفهوم التنمية إذ أنّ مظاهر التخلف الاقتصادي استمرت حتى بعد نيل البلدان النامية استقلالها وبعد أن حققت معدلات عالية نسبيا في الناتج القومي.

فقد كشفت التجارب العلمية قصور مفهوم التنمية التقليدي والذي ظهر من البلدان المتقدمة ، والذي يحصر مفهوم التنمية في مجرد النمو الاقتصادي السريع وذلك بسبب استمرار مشكلات البطالة والفقر وسوء توزيع الدخل. وهكذا تحول مفهوم التنمية من النمو الاقتصادي فحسب إلى الحد من التفاوت في الدخل وتحقيق العدالة في توزيع الدخل وإزالة الفقر وتوسيع فرص العمل، وإشباع الحاجات الأساسية إلى جانب النمو الاقتصادي.

وبذلك أعيد تعريف التنمية في السبعينيات " ليعني تقليل الفقر وعدم المساواة والقضاء على البطالة ضمن اقتصاد يستمر بالنمو"[1]

وحتى أن البنك الدولي الذي كان يركز على النمو الاقتصادي كهدف للتنمية غير موقفه هو الآخر وبدأ ينظر نظرة أوسع للتنمية، كما ورد في تقريره لعام 1991م (world developement rapport)

[1]- د. مدحت القريشي، مرجع سابق، ص-ص 126 -127.

للعام المذكور حيث يؤكد بأن: "تحدي التنمية يعني تحسين نوعية الحياة والتي تتضمن أكثر من مجرد ارتفاع الدخل لتشمل تعليما أفضل، ومستوى أعلى من الصحة والتغذية، وفقر أقل وبيئة أنظف، وتكافئ الفرص، وحرية فردية أكبر، وحياة ثقافية أغنى".[1]

وبذلك ظهرت خلال عقدي الثمانينات والتسعينات عدة تطورات بخصوص مفهوم التنمية، فقد ظهر مفهوم التنمية البشرية، والتنمية المستدامة، والتنمية المستقلة الشاملة وفيما يلي شرح موجز لكل من هذه المفاهيم.

مفهوم التنمية البشرية: (humain development concept):

في عام 1990، بدأ تقرير التنمية البشرية بتعريف التنمية البشرية على أنّها التنمية: "التي توسع خيارات البشر وتكرس حقهم في الصحة والتعليم، وفي الحياة المديدة." [2]

التنمية المستدامة (sustainable development):

تركز التنمية المستدامة على المواءمة بين التوازنات البيئية والسكانية والطبيعية ، إذ تقول أ.د إحسان حفظي في هذا المجال: التنمية المستدامة هي: "ضرورة مقابلة حاجات الأفراد في الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على مقابلة حاجاتها." [3]

المفهوم الشامل للتنمية: (comprehensive development):

[1]–د– مرجع نفسه، ص127.

[2]– برنامج الأمم المتحدة الانمائي–تقرير التنمية البشرية–للعام2010–نيويورك،ص2.

[3]– د. طارق السيد، مرجع سابق،ص41.

في عام 1966م أعلن البنك الدولي مبادرة الإطار الشامل للتنمية، وتتضمن هذه المبادرة بلورة إطار كلي يتكامل فيه الجانب الاقتصادي والمالي الكلي مع الهيكل الاجتماعي والبشري، وبذلك ينظر البنك الدولي للتنمية على أنها: "عملية تحويل المجتمع من العلاقات التقليدية وطرق التفكير التقليدية وطرق الانتهاج التقليدية إلى طرق أكثر حداثة." [1]

1-1-2- أهداف التنمية:

للتنمية أهداف عديدة، تدور كلها حول رفع المستوى المعيشي للسكان، وتوفير أسباب الحياة الكريمة لهم، وربما يكون من الصعب على المرء أن يحدد أهدافا معينة في هذا المجال نظرا لاختلاف في ظروف كل دولة واختلاف أوضاعها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية إلا أنه مع ذلك يمكن إبراز بعض الأهداف الأساسية التي يجب أن تتبلور حولها الخطة العامة للتنمية في الدول المختلفة.

1-1-2-1- زيادة الدخل القومي:

تعتبر زيادة الدخل القومي من أول أهداف التنمية في الدول المتخلفة، بل هي أهم هذه الأهداف على الإطلاق، ذلك بأن الغرض الأساسي الذي يدفع هذه البلاد إلى القيام بالتنمية إنما هو فقرها وانخفاض مستوى معيشة أهلها وإضطراد نمو عدد سكانها، ولا سبيل إلى القضاء على هذا الفقر، وانخفاض مستوى المعيشة وتحاشي تفاقم المشكلة السكانية إلا بزيادة الدخل القومي.[2]

1-1-2-2-رفع مستوى المعيشة:

[1]- د. مدحت القريشي، مرجع سابق ، ص122.

[2]- د. كامل بكري، مرجع سابق، ص70.

يعتبر رفع مستوى المعيشة من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها التنمية خاصة في الدول الم تخلفة اقتصاديا، فمن المتعذر تحقيق الضرورات المادية للحياة من مأكل وملبسه ومسكن وغيره دون رفع مستوى معيشة السكان، وبدرجة كافية لتحقيق مثل هذه الغايات للمجموع الأكبر من السكان، فالتنمية ليست وسيلة لزيادة الدخل القومي فقط وإنما هي وسيلة أيضا لرفع مستوى المعيشة بكل ما يتضمنه هذا التعبير من معان من حيث تقليل الفوارق بين الدخول بمراعاة التوزيع وعدالته.[1]

1-1-2-3- إشباع الحاجات الأساسية:

تهدف التنمية إلى تعبئة الموارد المحلية المتاحة لديها، أو الحصول عليها من الخارج بهدف زيادة الا نتاج وتحسين مستواه وذلك بهدف إشباع الحاجات الأساسية للأغلبية الساحقة من السكان، ومن ثم جرى التأكيد على أن إشباع هذه الحاجات الأساسية ليس معناه النزول بحاجات الإنسان إلى حدها الأدنى وإنما معناه توفير الحد الأدنى من الحاجات الأساسية للإنسان.[2]

1-1-2-4- تقليل التفاوت في الدخول والثروات:

يعتبر هدف تقليل التفاوت في الدخول والثروات وإعادة توزيع الدخل هدف اجتماعي، إذ أن معظم الدول المتخلفة رغم انخفاض متوسط دخل الفرد فيها إلا أننا نرى أنّ هناك بونا شاسعا بين الطبقات فيها، إذ تستولي فئة صغيرة من أفراد المجتمع على الجزء الأكبر من ثروته. بينما لا تحصل الأغلبية من الأفراد إلا على نسبة بسيطة جدا من ثروته ومثل هذا التفاوت يؤدي إلى إصابة المجتمع بأضرار جسيمة، ولذلك فليس من

[1]- د. هشام مصطفى الجمل، دور الموارد البشرية في تمويل التنمية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي الوضعي (دراسة مقارنة)، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، 2006م، ص-ص 80-81.

[2]- د. هشام مصطفى الجمل، مرجع سابق، ص78.

المستغرب أن تعمل التنمية على اعتبار تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات من الأهداف الهامة التي تسعى إلى تحقيقها، وإلاّ فسوف يؤدي ذلك إلى مشاكل اجتماعية خطيرة.[1]

1-1-2-5- تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي:

ثمة أهداف أخرى أساسية للتنمية في تلك البلاد المتخلفة تدور كلها حول تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي، وتغيير طابعه التقليدي.

ففي هذه البلاد تغلب الزراعة على البنيان الاقتصادي، ففي مجال الإنتاج، ومصدر العيش للغالبية العظمى من السكان، كما وأنها تلعب الدور الأهم بالنسبة للقطاعات الأخرى كمصدر من مصادر الدخل القومي.

إنّ سيطرة الزراعة على اقتصاديات هذه البلاد بهذا الشكل يجعلها تتعرض لكثير من التقلبات الاقتصادية الشديدة، نتيجة للتقلبات في الإنتاج والأسعار. وهكذا نلاحظ إنّ سيطرة الزراعة على اقتصاديات الدول المتخلفة يشكل خطرا جسيما على ما تنشده من هدوء واستقرار في مجرى حياتها الاقتصادية، ومن ثم فإن التنمية لابد وأن تسعى إلى التقليل من سيطرة الزراعة على الاقتصاد القومي، وإفساح المجال للصناعة لتلعب دورها إلى جانب بقية قطاعات الاقتصاد القومي الأخرى، وبذلك تضمن القضاء على التقلبات التي تصيب النشاط الاقتصادي القومي نتيجة لسيطرة الزراعة عليه، أو على الأقل تضمن التخفيف من حدتها.[2]

كما أن هناك أهداف أخرى للتنمية نذكر منها:[3]

---

[1]- المرجع نفسه، ص-ص 81-82.

[2]- د. كامل بكري، مرجع سابق، ص-ص 74-75.

[3]- د. نائل عبد الحافظ العوالمة، إدارة التنمية (الأسس، النظريات، التطبيقات العملية)، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010، ص38.

- تحقيق الاستقرار الاقتصادي بدرجة مقبولة وملائمة بحيث تخفف من معدلات البطالة والتضخم أو تقضي عليها إذا كان ذلك ممكنا.

- تعزيز القدرات العامة للمجتمع في التعامل مع البيئة المحيطة محليا وخارجيا ومواكبته الأفضل باستمرار.

- التحرر العادل والمتوازن ضمن الهوية الوطنية لكل مجتمع، ويشمل مفهوم التحرر القدرة على الاختيار واتخاذ القرار والتخلص من التبعية بكل أشكالها وأبعادها.

- تفعيل كافة الطاقات الوطنية واستغلالها بشكل يحقق النفع العام دون أن نتجاهل النفع الخاص.

- التخلص من كافة مظاهر الفقر العام والتخلف.

- توفير أساليب العيش الكريم بكل ظروفه وأبعاده والتي تشمل توفير فرص عمل متكافئة وعادلة وتوفير السلع والخدمات الملائمة للحياة الإنسانية الأفضل دوما.

- تحقيق العدالة الاجتماعية وفقا للمعايير المقبولة في المجتمع.

1-2- نظريات التنمية واستراتيجياتها:

لقد ظهرت العديد من النظريات التي تعالج قضايا التنمية في البلدان والمناطق الم تخلفة اقتصاديا والتي سوف نتناولها في هذا الفصل ولتحقيق هذا الهدف نتناول النظريات التنموية الآتية:

1-2-1 – نظريات التنمية:

1-2-1-1- نظرية الدفعة القوية:

إن صاحب هذه النظرية هو (rosentein rodan) الذي يؤكد على القيود المفروضة على التنمية في البلدان المتخلفة، وفي مقدمة هذه القيود ضيق حجم السوق، ولهذا فإن التقدم خطوة خطوة في نظر (rodan) لن يكون له تأثير فاعل في توسيع السوق وكسر الحواجز والقيود وكسر الحلقة المفرغة للفقر التي تعيشها البلدان المتخلفة ، بل يتطلب الأمر حدا أدنى من الجهد الإنمائي ليتسنى الاقتصاد الانطلاق من مرحلة الركود إلى مرحلة النمو الذاتي، وهذا يعني حدا أدنى من الاستثمار والتي يسميها (rodan) بالدفعة القوية، والتي قدرها بنحو 13,2 بالمائة من الدخل القومي خلال السنوات الخمس الأولى من التنمية ثم ترتفع تدريجيا.

وينطلق رودان في تبريره للدفعة القوية من فرضية أساسية مفادها أنّ التصنيع هو سبيل التنمية في البلدان المتخلفة، ومجال الاستيعاب فائض العمالة المتعطلة جزئيا أو كليا من القطاع الزراعي، على أن تبدأ عملية التصنيع بشكل دفعة قوية من خلال توظيف حجم ضخم من الاستثمارات في بناء مرافق رأس المال الاجتماعي ((social overhead capital) من طرق ومواصلات ووسائل نقل وقوى محركة وتدريب القوى العاملة، وهذه مشروعات ضخمة غير قابلة للتجزأة من شأنها أن تخل ق وفرات اقتصادية خارجية (external economies) تتمثل في توفير خدمات إنتاجية بتكلفة منخفضة ضرورية لقيام مشروعات صناعية ما كانت تنشأ دون توفر هذه الخدمات.[1]

[1]- د. مدحت القريشي، مرجع سابق، ص88.

1-2-1-2- نظرية النمو المتوازن:

صاغ بروفسرور نيركسه جوهر فكرة الدفعة القوية التي قدمها روزنشتين – رو دان في صيغة حديثة متكاملة أخذت تسميت "إستراتيجية النمو المتوازن" ولنجاح هذه الإستراتيجية يركز نيركسه على الحلقة المفرغة التي يخلقها ضيق حجم السوق أمام الاستثمار الصناعي مؤكدا على أن كسر هذه الحلقة المفرغة لا يتحقق إلاّ بتوسيع حجم السوق والذي لا يتحقق إلا بإنشاء جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية يتحقق بينها التوازن، مع التأكيد على ضرورة تحقيق قدرا من التوازن بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي، بحيث لا يؤدي تخلف القطاع الزراعي عقبة أمام نمو القطاع الصناعي. كما لم يعني بالإنماء المتوازن لمجموعة من صناعات سلع الاستهلاك أن تنمو هذه الصناعات بمعدل واحد ، بل من المؤكد أنها تنمو بمعدلات مختلفة تتحدد بمرونة الطلب الدخلية للمستهلكين على السلع المتنوعة التي تتوفر هذه الصناعات على إنتاجها.[1]

1-2-1-3- نظرية النمو غير المتوازن:

ترى هذه النظرية أن عدم القدرة على اتخاذ قرارات الاستثمار السلمية هو من أهم ما تفتقر إليه الدول المتخلفة، لذا ترى ضرورة توجيه الاستثمارات إلى عدد محدود من المشروعات والتي تسميها أقطابا للنمو أو "القطاعات الرائدة" بحيث تؤدي إلى حدوث اختلال في التوازن وبالتالي توجيه استثمارات أخرى للمجالات

[1]- د. محمود يونس محمد (واخرون)، في اقتصاديات التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، 1985م، ص137.

التي حدث بها الاختلال لإعادة التوازن من جديد. كما أن التركيز على عدد محدود من المشروعات يؤدي لإدخال وسائل تكنولوجية أكثر حداثة.[1]

1-2-1-4- نظرية أقطاب (مراكز) النمو (Grouth poles theory)

كان الفرنسي فرانسوا بيرو (F.Perrox) هو السباق في شرح أفكار ما سمي بنظرية أقطاب النمو، والتي اعتمدها فيما بعد وطورها هيرشمان كأساس لنظرية النمو غير المتوازن. وبخصوص ظاهرة مراكز النمو فيوضح بيرو بأن مراكز النمو تنشأ بشكل عام حول صناعة رئيسية محفزة وتتمتع بأسواق تصريف مهمة وينتج عنها توزيع دخول مرتفعة يكون لها نتائج وآثار إيجابية.

كما أن مراكز النمو هذه لا تتحدد فقط بالصناعة المحفزة بل يجب أن تلعب دور المسيطر على المجال المحيط بها. غالبا ما يكون هذا المركز عبارة عن مدينة ومجهز بالوسائل والخدمات وبمراكز تجارية وإدارية[2].

1-2-1-5- نظريات التغير الهيكلي وأنماط التنمية: (structural change theory et development patterns)

تركز نظرية التغيرات الهيكلية على الآلية التي تستطيع بواسطتها الاقتصاديات المتخلفة تحويل هياكلها الاقتصادية الداخلية من هياكل تعتمد بشكل كبير على الزراعة التقليدية، عند مستوى الكفاف إلى اقتصاد أكثر حداثة (more modern) وتحضرا (urbanised) وتنوعا ويحتوي على الصناعات المتنوعة والخدمات، وهناك نموذجان ممثلان لهذه النظرية هما نموذج آرثر لويس (arthurlewis) الذي يستخدم

[1]- د. محمد صفوت قابل، مرجع سابق، ص-ص77-78.

[2]- د. مدحت القريشي، مرجع سابق، ص-ص100-101

نموذج القطاعين وفائض العمل، ونموذج هوليس تشينري (hollis chenery) للتحليلات التجريبية لأنماط التنمية.[1]

1-2-1-6- نظرية مراحل النمو (روستو): (stages theory of growth)

يميز روستو بين خمسة مراحل للتنمية وهي كالآتي:[2]

***المرحلة التقليدية:**

تظم هذه المرحلة من الناحية الفعلية، مجموعة كبيرة من المجتمعات المتنوعة ابتداءا من ثقافات العصر الحجري بفرنسا وحتى وقت الثورة، ويعتقد أن الصفات المشتركة بين هذه المجتمعات هي أكثر أهمية من الاختلافات، وهذه الصفات المشتركة تتضمن التكنولوجيا وعلم ما قبل نيوتن، اقتصاد قائم على الزراعة والحرف الأولية بصورة أساسية، أما متوسط دخل الفرد فيصل إلى درجة الكفاف ويتعذر الادخار، تسوده الأمية، وبناؤه اجتماعي جامد يقوم على القرابة وبهذا المعنى يفتر من أن غالبية المجتمعات قبل مائتي سنة كانت تقليدية، ولكن ظهر في بعضها محفزات لوجود قوى وأشكال اجتماعية.

***مرحلة التمهيد للانطلاق:** في هذه المرحلة بدأت التغيرات في كل المؤسسات وغالبا ما كان المحفز أو المحرك لها خارجيا، ففي الاقتصاد تطورت الزراعة وازدادت التجارة والخدمات وظهرت بداية الصناعة قبل التعدين، وأصبح الاقتصاد أقل اعتمادا على الاكتفاء الذاتي وأقل محلية لان التجارة ووسائل النقل والاتصالات المتطورة سهلت النمو لكل من الاقتصاديين العالمي والقومي أو المحلي.

[1]- د. مدحت القريشي، مرجع سابق، ص-ص 101-102.

[2]- أ. سهير حامد، إشكالية التنمية في الوطن العربي، دار الشروق، 2007، ص-ص 28-29.

***مرحلة الانطلاق:**

تعرف هذه المرحلة بأنها الحد الفاصل في حياة المجتمعات الحديثة عندما تزول العوائق من طريق النمو الاقتصادي وخاصة مع بداية استغلال رأس المال بمعدل كافي بحيث يصبح النمو حالة اعتيادية، وتتميز هذه المرحلة بعدة خصائص، منها العقبات التي تواجه النمو الاقتصادي، ربما من خلال استيعاب التكنولوجيا كما حدث في بريطانيا والمناطق الخاضعة لها، أو مع ظهور جماعات سياسية جديدة تكون مستعدة لإعطاء الأولوية لتحديث الاقتصاد أو لزيادة الاستثمار بشكل مطرد، وتوسيع الصناعات الجديدة.

وكذلك الحال بالنسبة لطبقة التجار الصغار، إضافة إلى ذلك تبدأ الزراعة بالتطور والنمو الملموس في مجال الإنتاج، فهو تطور ضروري إذا استهدف الحاجة الناجمة عن توسع المراكز الحضرية.

***مرحلة الحث لأجل النضوج:**

حيث يتم الاستثمار بنسبة (20-10%) من الدخل القومي ويأخذ النظام الاقتصادي مكانه الطبيعي في النظام العالمي، وتصبح التكنولوجيا أكثر تعقيدا، وتبدأ عملية الابتعاد عن الصناعة الثقيلة، وما يتم إنتاجه في هذه المرحلة ليس بسبب الحاجة الاقتصادية إليه وإنما هو مسألة اختيار.

أما نسبة الاستثمار فتبقى مرتفعة كمستوى (20-10%) من الدخل القومي ويستمر الإصلاح السياسي، كما أن الاقتصاد يصبح له موطئ قدم عالمي.

***مرحلة عصر الاستهلاك الجماعي العالمي:**

هي مرحلة الاستهلاك الكبير، حيث تتخصص القطاعات الاقتصادية المتقدمة بتقديم الخدمات وصناعة السلع المستديمة، ويتم تلبية الحاجات الأساسية ويكون هناك تركيز على الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية.

كما تتميز هذه المرحلة بقوة الإنتاج، بحيث يمكن التمييز بين ثلاث استراتيجيات عامة: فالثروة يمكن تركيزها على الاستهلاك الفردي، أو التوجه إلى دولة الرفاهية، أو استخدامها لبناء قوة ونفوذ عالمي.

1-2-1-7- نظرية التبعية (dependance theory):

ظهرت نظريات التبعية الدولية في أمريكا اللاتينية وفرنسا، وفي السبعينيات بدأت هذه النظريات تكتسب دعما متزايدا وخاصة من مثقفي البلدان النامية، وتعود جذور النظرية إلى الفكر الماركسي، وتنظر هذه النظرية والنماذج إلى البلدان النامية بأنها تعيش حالة من الجمود في النواحي السياسية والمؤسسية والاقتصادية محليا ودوليا، وإنها أسيرة التبعية وعلاقات الهيمنة مع البلدان الرأسمالية الغنية، ويرجع نموذج التبعية وجود واستمرار حالة التخلف بشكل رئيسي إلى التطور التاريخي للعلاقات غير المتكافئة للنظام الرأسمالي العالمي ولعلاقات البلدان الفقيرة مع البلدان الغنية، والتي تجعل محاولات البلدان الرأسمالية الغنية، ويرجع نموذج التبعية وجود واستمرار حالة التخلف بشكل رئيسي إلى التطور التاريخي للعلاقات غير المتكافئة للنظام الرأسمالي العالمي ولعلاقات البلدان الفقيرة مع البلدان الغنية، والتي تجعل محاولات البلدان الفقيرة لتحقيق الاعتماد على الذات والاستقلال أمرا صعبا، ومن أبرز الكتاب في نظرية التبعية هم Paul Baran, dossantos و Gunder Frank و Sameer Amin و Emanuel ... الخ[1]

1-2-2- استراتيجيات التنمية:

اتبعت البلدان المتخلفة توجهات متباينة بخصوص الإستراتيجية المناسبة لتحقيق التنمية، فمنها من ركز على تنمية القطاع الزراعي وتطويره كوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية، ومنها من ركز على تنمية القطاع

[1]- د. مدحت القريشي، مرجع سابق، ص-ص 113-114.

الصناعي باعتباره قطاعا قائدا ورائدا للتنمية الاقتصادية. وهناك من اتبع إستراتيجية الربط بين الزراعة والصناعة معا كوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية الناجحة. وسنتناول أدناه الاستراتيجيات المختلفة للتنمية كما يلي:

1-2-2-1- إستراتيجية تلبية الحاجات الأساسية Basic Needs:

بدأت أوساط دوائر التنمية في السبعينيات تهتم بخدمات الصحة والتعليم والإسكان والمياه النقية والصرف وغيرها، واعتبرتها مؤشرا لدرجة النمو الاقتصادي والاجتماعي، وأطلق على ذلك مدخل الحاجات الأساسية للتنمية الاقتصادية.

لاقى هذا المدخل قبولا متزايدا لان تزويد المجتمع بهذه السلع والخدمات التي تشكل الحاجات الأساسية لا بد وأن يخفف ويحد من الفقر المطلق، كما أن قضية توفير الحاجات الأساسية من بين الأمور التي يتعين إعطاؤها المزيد من الرعاية والعناية، إذ أنها تعتبر لونا من ألوان الاستثمار في رأس المال البشري، والذي يعتبر بالإجماع عملا منتجا شأنه شأن الاستثمارات في الصناعة وغيرها من ضروب الإنتاج.[1]

1-2-2-2- الإستراتيجية المعتمدة على التنمية الزراعية:

أثبتت تجارب العديد من البلدان بأن للزراعة دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل عام والتنمية الصناعية بشكل خاص، وخاصة في المراحل الأولى من التنمية وذلك استنادا إلى ما يوفره هذا القطاع من موارد مالية ومادية وبشرية الخ، وتكمن مساهمة الزراعة في التنمية في العوامل الآتية:[2]

[1]- د.محمد عبد العزيز عجمية (وآخرون)، التنمية الاقتصادية (دراسة نظرية وتطبيقية)، الدار الجامعية، 2006م، ص-ص 178-179.

[2]- د.مدحت القريشي، مرجع سابق، ص-ص 165-166.

*توفير كميات أكبر من المواد الغذائية للسكان الذي ينمو بمعدلات مرتفعة، وللعاملين في الصناعة بشكل خاص.

*زيادة الطلب على السلع الصناعية مما يؤدي إلى توسيع قطاع الصناعة والخدمات.

*توفير الصرف الأجنبي لاستيراد السلع الرأسمالية التي تحتاجها عملية التنمية وذلك من خلال الصادرات الزراعية.

*أن الزيادة في الدخول الزراعية تستهل من عملية انتقال جزء من هذه الدخول إلى الحكومة عن طريق الضرائب.

*يوفر القطاع الزراعي مصدرا للعمالة للقطاع الصناعي.

1-2-2-3- الإستراتيجية المعتمدة على التنمية الصناعية:[1]

إن التصنيع يمثل عملية تحويل المواد الأولية إلى سلع مصنعة استهلاكية وإنتاجية، ومن واقع تجارب البلدان المتقدمة فإن التصنيع هو شرط ضروري للتنمية وفي نفس الوقت، هو مرافق لعملية التنمية الاقتصادية، لذلك ليس هناك تنمية اقتصادية دون تحقيق التصنيع، كما أن التصنيع الحقيقي هو الذي يساهم في تحقيق التنمية.

باعتبار أن القطاع الصناعي قطاع ديناميكي يحرض على تطوير العديد من القطاعات ويحقق العديد من المنافع، ومن بين الآثار الايجابية التي يتركها التصنيع للقطاعات الأخرى من الاقتصاد ما يلي:

1- د.مدحت القريشي، مرجع سابق، من ص 169 إلى ص172.

- تصنيع المواد الأولية الزراعية.
- توفير مستلزمات الإنتاج للقطاع الزراعي.
- تعزيز الروابط مع الزراعة و مع بقية القطاعات.
- يساهم في تعزيز الصادرات وتنميتها.
- يساهم في تحقيق التغير الهيكلي في الاقتصاد الوطني وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

1-3- معوقات التنمية:

تشكل معوقات التنمية تحديات أمام محولات التقدم للمجتمعات التي تعاني منها، ورغم أن قضايا التنمية ومعوقاتها أصبحت منذ نهاية الح.ع.II موضوع اهتمام الحكومات والشعوب والأجهزة المختلفة، كما أصبحت هدفا للدراسات الاجتماعية وموضوعا رئيسيا من موضوعات اهتمامها. وعموما يمكن أن نشير بإيجاز لأهم معوقات التنمية كما يلي:

1-3-1 المعوقات الاقتصادية:

***حلقة الفقر المفرغة:** إن صاحب الفكرة هو الاقتصادي (Nurkse) الذي يؤكد بأن الحلقة للفقر تعمل على ابقاء المستوى المنخفض للتنمية في البلدان النامية وبالتالي تعمل على إبقاء البلد الفقير فقيرا.

إن حلقات الفقر هذه تعمل من جانب الطلب (ضعف الحافز على الاستثمار) ومن ناحية العرض (قصور المدخرات)، ولهذا فإن هذه البلدان تجد أنه من الصعوبة بمكان عليها أن تقوم بالادخار والاستثمار بالقدر اللازم للخروج من حالة الفقر سيما وأن للاستثمار دورا حاسما في تنمية الدخل[1].

***محدودية السوق**:إن العلاقة بين محدودية السوق والتخلف الاقتصادي تستند على فكرة أن وفورات الحجم في الصناعة مظهر رئيسي في التنمية الاقتصادية. وإذا كان على المنشآت الصناعية أن تكون كبيرة الحجم لكي نستطيع استغلال التكنولوجيا الحديثة فإن حجم السوق يجب أن يكون كافيا ليستوعب الحجم الكبير من الإنتاج، وبالتالي فإن محدودية حجم السوق في العديد من البلدان النامية يعتبر عقبة في طريق التصنيع والتنمية الاقتصادية.[2]

***محدودية الموارد البشرية**: يعتبر عدم كفاية الموارد البشرية وكذلك عدم ملائمة الموارد البشرية عقبة أمام عملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية. حيث ينعكس ذلك في عدم تحقيق معدلات نمو مرتفعة وكذلك ينعكس في انخفاض مستوى الإنتاجية وضعف حركة عوامل الإنتاج (الجغرافية والمهنية)، وأن الندرة النسبية في المهارات والتخصصات المهنية المختلفة تقف عائقا بوجه تحقيق التنمية وتوسيع الإنتاج وتنوعه.[3]

***انتشار البطالة في المجتمع**: تعد البطالة أحد معوقات التنمية الأساسية في المجتمعات التي تعاني منها، فانتشار البطالة بين السكان القادرين على الإنتاج يؤدي إلى عدم إضافتهم شيئا إلى الناتج الكلي، بل على العكس فإن الأفراد الذين يكونون في حالة بطالة يقتسمون دخول الأفراد المنتجين، مما يؤدي إلى خفض

[1]- د.مدحت القريشي، مرجع سابق، ص152.

[2]- مرجع نفسه، ص153.

[3]- د.مدحت القريشي، مرجع سابق، ص155.

متوسط الدخل الفردي وتقليل معدل تكوين رأس المال وتقليل الادخار، وهي أمور ذات صلة وثيقة في تأثيرها السلبي على التنمية باعتبارها عقبة كبرى أمام القضاء على التخلف.[1]

***سيادة الإنتاج الواحد:** يعتمد الدخل القومي في البلدان النامية على سلعة أولية واحدة أو على عدد محدود من المنتجات الأولية للتصدير، وهو ما يؤدي إلى أن تصبح اقتصادياتها عرضة لتقلبات عنيفة قد تسببها العوامل البيئية الطبيعية غير المواتية، فضلا عن السياسة الاقتصادية العالمية التي تجعل اقتصادها تحت رحمة الأسواق العالمية وما يصيبها من كساد أو رواج، في عدد من الدول النامية[2]، والجدول رقم (1) يبين أمثلة لسيادة الإنتاج الواحد في بعض الدول النامية.

جدول (1): أمثلة لسيادة الإنتاج الواحد في بعض الدول النامية

الدولة	المنتجات	% من مجموع الصادرات
زامبيا	الفول السوداني	%99
روديسيا الشمالية	المعادن	%95
العراق	البترول	%92
فنزويلا	البترول	%92
هايتي	البن	%84
كوريا	السكر	%80
غانا	الكاكاو	%78
البرازيل	البن	%70

[1]- د.محمد شفيق، السكان والتنمية (القضايا والمشكلات)، المكتب الجامعي الحديث، 1998، ص69.

[2]- مرجع نفسه، ص76.

شيلي	النحاس	%70
بوليفيا	القصدير	%70

المصدر: د.محمد شفيق، مرجع سابق، ص77.

1-3-2- المعوقات الاجتماعية:

***ارتفاع معدلات الزيادة السكانية بالنسبة للإنتاج مع عدم الاستغلال الأمثل لتلك القوى البشرية المتزايدة واختلال الهرم السكاني في المجتمع:**

حيث تعاني معظم الدول النامية من زيادة في أعداد سكانها التي لا تتماشى غالبا مع قدراتها الإنتاجية، وهو أمر يكون له آثار السلبية على التنمية والجدول رقم (2) يوضح تباين معدلات الزيادة السكانية بين مناطق العالم.

جدول رقم (2):تباين معدلات الزيادة السكانية بين مناطق العالم

القارة	تقديرات السكان		المعدل السنوي لتزايد السكان (80-85)
	1985	2000	
إفريقيا	554928	871817	3,01
أمريكا	668391	843730	1,73
آسيا	2818214	3548994	1,73
أوروبا	491850	512474	-.33
دول الأقيانوس	24644	30062	1,5
الاتحاد السوفيتي	278618	314736	-.95
إجمالي العالم	**4836645**	**6121813**	**1,67**

المصدر: د.محمد شفيق، مرجع سابق، ص56.

ويترتب على معدلات الزيادة السكانية دون أن يواكبها نمو مماثل في القدرات الإنتاجية والخدمات المجتمعية والثروات القومية آثار سلبية على التنمية تعد بمثابة مؤشرات للتخلف وتحديات للتنمية في المجتمع.[1]

***انتشار الأمية وانخفاض مستوى التعليم:**

التعليم هدف أساسي للتنمية، لذا تحرص الدول المتقدمة على الاهتمام بالتعليم بمستوياته المختلفة ابتداءا من التعليم الابتدائي إلى التعليم العالي، وكلما زادت نسبة الأفراد الذين يتلقون تعليما- وخاصة في المراحل العليا- كان ذلك دليلا على زيادة المشاركة في مشروعات التنمية بالمجتمع وارتفاع الدخول.

ويتصف النظام التعليمي في البلدان النامية بعدة خصائص أهمها: ارتفاع معدلات الأمية وانخفاض نسبة المقيدين في مراحل التعليم المختلفة وغيرها من الخصائص التي تعد بحق إحدى معوقات التنمية في البلاد المتخلفة.[2]

1-3-3- عوائق دولية في طريق التنمية:

يؤكد العديد من الاقتصاديين بأن العقبة الرئيسية للتنمية اليوم تتمثل في العوامل الخارجية أكثر منها في العوامل الداخلية، ذلك لان وجود البلدان الصناعية المتقدمة يخل ق ضغوطا دولية تؤدي إلى إعاقة مساعي التنمية والنمو لدى البلدان النامية الفقيرة، ويؤكد في هذا المجال (G.Myrdal) بأنه من خلال العلاقات التجارية غير المتكافئة فإن البلدان النامية قد أجبرت على إنتاج السلع الأولية التي تواجه طلبا قليل المرونة بالنسبة للأسعار وللدخل، وأن ذلك قد وضع البلدان النامية في موقع الميزة السلبية بالمقارنة مع البلدان

[1]- د.محمد شفيق، مرجع سابق، ص-ص 56-57.

[2]- د.محمد شفيق، مرجع سابق، ص-ص 61-62.

المتقدمة فيما يتعلق بميزان المدفوعات وتوفر النفوذ الأجنبي ولهذا فإن المنافع غير المتكافئة للتجارة قد أثرت سلبا على البلدان النامية وعملت على إدامة الفجوة فيما بين البلدان في مجال التنمية.[1]

2- ماهية المؤشرات الاجتماعية:

ظهرت حركة المؤشرات الاجتماعية في أواخر الستينات لمعالجة نقائص المؤشرات المتعارف عليها للتعبير عن الواقع والتغيرات الاجتماعية، الاقتصادية من خلال توسيع التحليلات الإحصائية الاقتصادية لتظم طبقا واسعا من القضايا الاجتماعية ومنها:

تخطيط التنمية وتقييم التقدم في تحقيق أهدافها ودراسة بدائل للسياسات المتبعة من أجل اختيار أكثرها ملائمة.

وتوجهت هذه الحركة إلى مناطق الاهتمام الاجتماعي العميق للأفراد والأسر مثل تلبية الحاجات الأساسية وتوفير النمو والرفاه .ولا يستطيع أحد تجاهل الدور الذي لعبته المؤشرات الاقتصادية في تمهيد الطريق لظهور حركة المؤشرات الاجتماعية، ففي الوقت الذي قدمت فيه المؤشرات الاقتصادية نموذجا جيدا البناء نسق من المؤشرات.

ومثالا علميا لمدى إمكانية الاستفادة من هذا النسق، سلطت الأضواء على جوانب القصور الناجمة عن الاعتماد فقط على مؤشرات اقتصادية تتجاهل الجوانب والأبعاد الاجتماعية الأخرى، ومن ثم دفعت بفكرة بناء مؤشرات اجتماعية إلى بؤرة اهتمام علماء العلوم الاجتماعية من جانب، وواضعي السياسات ومنفذيها من جانب آخر.

[1]- د. مدحت القريشي، مرجع سابق، ص-ص 159-160.

2-1- مفاهيم حول المؤشرات:

2-1-1- تعريف المؤشرات:

تعتبر الإحصاءات والمؤشرات أدوات فاعلة ومهمة في التخطيط الاقتصادي والاجتماعي واتخاذ القرارات والسياسات التنموية كما تستخدم الإحصاءات والمؤشرات في تقييم الوضع الراهن لأي نشاط وقياس مدى التقدم والتطور فيه وعليه توضع الأهداف المستقبلية.

وعليه يمكن تعريف المؤشرات كما يلي:

ت1: يعرف المؤشر بأنه: "عبارة عن بيانات كمية أو كيفية ترصد الواقع الفعلي لحياة فئة ما من فئات المجتمع، بغرض قياس الأوضاع المعيشية لها وتحليلها وتفسيرها، بما يمكن أن يدل على واقع هذه الفئة مما يساعد في وضع خطط تسهم في تحسين وتطوير نوعية الحياة لتلك الفئة."[1]

ت2: " يعبر المؤشر عن مقياس كمي أو نوعي يستخدم لقياس ظاهرة معينة أو أداء محدد خلال فترة زمنية معينة."[2]

[1]- د. عماد فاروق محمد صالح، مؤشرات تمكين المعوقين من الاندماج الاجتماعي، ورقة بحث، جامعة السلطان قابوس، ص7.www.atsdh.net

[2]- أ. ديمن محمد حافظ الحماقي، "مفهوم مؤشرات النوع الاجتماعي وأنواعها معايير وخطوات إعدادها"، المحاضرة الثالثة، اليوم الأول، ص 2.

www.mof.gov.ey

ت3: " المؤشر عبارة عن دلالات قد تكون رقم، أو حقيقة، أو رؤى يمكن أن تشكل أداة لقياس التغيرات التي حدثت في ظل ظروف محددة، وفي وقت معين."[1]

2-1-2- أهم الفروق بين المؤشرات والإحصاءات: يمكننا توضيح أهم الفروق بين المؤشر والإحصاء فيما يلي:[2]

*يعبر المؤشر عن مقياس كمي أو نوعي يستخدم لقياس ظاهرة معينة أو أداء محدد خلال فترة زمنية معينة أما الإحصاءات فهي عرض لواقع ظاهرة معينة في وقت محدد وفي شكل رقمي.

* يعد المؤشر أغنى في الدلالة والمضمون عن الإحصاء فهو يعبر عن ظواهر أعم وأشمل مرتبطة بموضوع ذلك المؤشر.

*يرتبط المؤشر بهدف يسعى نحو تحقيقه، بينما الإحصاءات لا ترتبط بهدف إلا من خلال دمجها بمؤشر.

*يفترض أن المؤشرات جزء من كيان أكبر لإطار متكامل من المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات أما الإحصاءات فليس من الضروري أن تنتمي لكيان أكبر.وبناءا على ما سبق يمكننا من خلال الجدول التالي توضيح الفروق بين البيانات الإحصائية، المعلومات، والمؤشرات كما يلي:

[1]- أوجامع إبراهيم، إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في ميزانية الدولة، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، دفعة 2010، 2011، ص31.

[2]- أ.دبمن محمد حافظ الحماقي، مرجع سابق، ص2.

جدول رقم (03): يوضح الفرق بين البيانات الإحصائية، المعلومات والمؤشرات:

البيانات الإحصائية Data	المعلومات Information	المؤشرات Indicators
عبارة عن تجميع رقمي للإجابة على التساؤل (كم) أي المقدار ؟ (How much ?) كم العدد؟ (How many ?) هذا وقد تكون هذه الأرقام في شكل رقمي أو إجمالي مثل الأعداد أو النسب في الجداول أو الرسومات البيانية.	عبارة عن تجميع البيانات في شكل له معنى أو مفهوم خاص يوضح العلاقات بين هذه البيانات لاستخدامها في تحديد المشكلة والتخطيط والمتابعة والتقييم والتقويم.	هي تحويل البيانات الإحصائية المستخدمة من السجلات والمستندات الإدارية من مادة خام إلى مؤشرات لها جوانبها وأبعادها المختلفة التي تساعد على التشخيص وتحديد المشكلات وبالتالي تساعد على تخطيط والقيام بأعمال المتابعة والتقييم للأداء. والمؤشرات قد تكون رقم واحد اومجموعة أرقام .

المصدر: أ.ديمن محمد حافظ الحماقي، "مفهوم مؤشرات النوع الاجتماعي وأنواعها معايير وخطوات إعدادها"، المحاضرة الثالثة، اليوم الأول، ص3

2-1-3- أهمية المؤشرات:

تستخدم المؤشرات للأغراض الآتية:

- تعتبر إحدى أدوات الدراسات الديموغرافية التي تعتمد عليها الخطط والاستراتيجيات المستقبلية، ومن خلال المؤشرات يمكن قياس حجم المشكلة والاحتياجات المطلوبة ومدى الحاجة لخطة مستقبلية لمواجهة ظاهرة معينة.

- تساعد المؤشرات المخططين وواضعي السياسات من خلال قياس التطور الزماني والمكاني خلال فترات زمنية محددة.

- تفيد المؤشرات في معرفة الوضع الصحي للبلد ومدى كفاية وتطور الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين.

- إن المؤشرات حقيقة إحصائية وقياسية وكمية، وأنها صورة من صور الإدراك الكيفي، ووسيلة لتوضيح الأهداف وتعريفها، كما أنها تقوم بتقييم الواقع والمستقبل وقياس التغيرات على مر الزمن.[1]

- تستخدم المؤشرات في تحديد حجم المشكلة وقياسها قياسا دقيقا للوقوف على الوضع الراهن لها.

- كما تستخدم المؤشرات في قياس حجم المشكلة لمتابعة الخطة الموضوعية وتقييم الأداء أولا بأول والوقوف على التقدم نحو تحقيق الأهداف سواء كانت قصيرة أو متوسطة أو طويلة.[2]

---

[1]- أ. خديجة عبد الله يحمد، أهمية المؤشرات الإحصائية في التنمية البشرية، المؤتمر الإحصائي العربي الثاني، 2-4 /نوفمبر/ 2009، ص 61 www.aitrs.org..

[2]- د. عماد فاروق محمد صالح، مرجع سابق، ص7.

2-1-4- خصائص المؤشرات:

يمكن إبراز أهم الخصائص التي تتميز بها المؤشرات في النقاط التالية:[1]

- أن تكون ذات صلة بالسياسات التنموية المتبعة.
- أن تكون ذات طابع محدد وصحيح.
- أن تكون حساسة وموثوقة بها وقابلة للقياس.
- أن تكون سهلة الاستخدام وفعالة من حيث التكلفة.

2-1-5- معايير تحديدها:

يتم تحديد المؤشرات المختارة للبرامج والمشروعات بصفة عامة على مجموعة من المعايير وهي:[2]

- تحتم عملية اختيار المؤشرات الاعتماد على مبدأ التخطيط بالمشاركة بمعنى أن كافة الأطراف المرتبطة لابد وحتما من اشتراكها في إعداد واختيار تلك المؤشرات.
- حتمية الربط بين المؤشرات والأهداف المحددة في ضوء المشكلات الراهنة.
- حتمية ان تغطي المؤشرات كافة النواحي السلبية والإيجابية.
- مرونة المؤشرات، حيث أنها تغير وتتطور طبقا لمراحل المشروع وبالتالي تحتاج كل مرحلة من مراحل ذلك المشروع إلى استخدام مؤشرات معينة ترتبط بكل مرحلة.
- حتمية استخدام كل من المؤشرات الكمية والنوعية معا ووضع إطار زمني لها.

[1]- أ. خديجة عبد الله يحمد، مرجع سابق، ص62.

[2]- أ. ديمن محمد حافظ الحماقي، مرجع سابق، ص3.

- جميع المؤشرات يجب أن تكون مفصلة و موزعة طبقا لمنظور النوع الاجتماعي.

2-2- التعريف بالمؤشرات الاجتماعية:

إن مصطلح مؤشرات اجتماعية يشمل طيفا من المؤشرات البشرية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية والسياسية، ومؤشرات الجانب الاجتماعي، يعنى بمجالات التعليم والصحة والاتصالات والإسكان والمجالات الاجتماعية الأخرى ذات الصلة بالتنمية البشرية.

بحيث أصبحت حركة المؤشرات الاجتماعية حركة تتجاوز نطاق العلم الاجتماعي إلى الواقع الاجتماعي، متخذة شكل المحاولة الجادة من جانب علماء العلوم الاجتماعية، لترشيد عملية اتخاذ القرار في كافة أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لتقديم المعلومة العلمية في القالب الذي يسمح لواضعي السياسات باستيعابها والاستفادة منها.

2-2-1- مفهومها:

لا يوجد حتى اليوم تعريف للمؤشرات الاجتماعية، متفق عليه بين علماء العلوم الاجتماعية، ويرجع ذلك إلى حداثة حركة المؤشرات الاجتماعية، وظهورها بشكل عشوائي، إما لمواجهة الحاجة إلى معلومات متنوعة وغير محددة في الميدان الاجتماعي، وإما استجابة لطلبات محددة للمعلومات الاجتماعية، لخدمة أغراض عملية وتطبيقية معينة. فحركة المؤشرات الاجتماعية لم تنبثق عن نظرية اجتماعية أو عن إطار تصوري، أو عن نموذج للأنساق الاجتماعية، ومن ثم كان من الطبيعي أن تعدد تعاريف علماء العلوم الاجتماعية للمؤشرات الاجتماعية، وتتنوع بؤرة اهتمامهم في كل تعريف من هذه التعريفات بتعدد تصوراتهم

لوظائفها، وباختلاف مداخيلهم في بنائها، وبتنوع منظوراتهم لمكوناتها ولعناصرها، لذا سنتناول أهم التعاريف التي تتناول المؤشرات الاجتماعية كما يلي:

ت1: ينص البعض بوضوح في تعريفه على وظيفة المؤشرات الاجتماعية بالنسبة لعملية اتخاذ القرار وترشيد السياسات، فيعرفها بأنها:

"مقاييس كمية للأحوال الاجتماعية، صممت لترشيد الاختيارات بالنسبة لعملية اتخاذ القرار في كافة مستوياتها."[1]

ت2: كما يؤكد البعض الصفة المعيارية للمؤشرات الاجتماعية كمميز لها عن الإحصاءات الاجتماعية، ومن ثم يؤكد في تعريفه للمؤشرات الاجتماعية على أهمية (السياق الذي تستخدم فيه، والغرض الذي تستخدم من أجله، ومن ثم يذهب إلى أنّ: "المؤشر الاجتماعي يمكن اعتباره إحصاء، إلاّ انه إحصاء يختص بمصلحة معيارية واضحة ومباشرة، من شأنه أن يسهل الوصول إلى أحكام دقيقة وشاملة ومتزنة، عن الجوانب ذات الأهمية العظمى في المجتمع."[2]

ت3: "المؤشرات الاجتماعية هي أدوات إحصائية لتقريب الحالة الإنسانية في مجتمع ما وهي في وظيفتها العامة رموز لمستوى التغير والتغيير الاجتماعي، وفي نتائج جهود التحديث والنمو والتنمية".[3]

[1]- د. علي أومليل، التنمية البشرية في الوطن العربي، منتدى الفكر العربي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1993، ص120.

[2]- د. علي أومليل، مرجع سابق، ص119.

[3]- بن الحاج جلول علي، المؤشرات الاجتماعية والنمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الماستير في العلوم الاقتصادية، جامعة معسكر، دفعة 2011 – 2012 ، ص18.

2-2-2- وظائفها:

المؤشرات الاجتماعية كأي عمل علمي تؤدي وظيفتها في اغناء المعرفة العلمية ، وهي في هذا المجال المعرفة العلمية المتجهة أساسا إلى بناء نظرية اجتماعية عن التغير الاجتماعي، أو على الأقل، التوصل إلى نموذج يساعد على فهم آليات هذا التغير.

وفي إطار هذه الوظيفة العامة يمكن تحديد ثلاث وظائف فرعية للمؤشرات الاجتماعية، ترتبط كل منها بالأخرى وتمهد لها نذكرها كالآتي:

2-2-2-1- الوظيفة الأولى:

هي تقديم تقرير اجتماعي وصفي عن حالة المجتمع وأوضاعه واتجاه أو مسار هذه الأوضاع، يكون من شانه الكشف عن الاحتياجات الحقيقية للمجتمع، والمشكلات التي يعانيها، والمجالات التي تحتاج إلى توجيه اهتمام أو رعاية خاصة لها.

والمؤشرات الاجتماعية هنا لا تتناول كافة جوانب المجتمع، أو تقيس اتجاه كافة الأوضاع والظروف ومسارها، وإنما تركز على الأساس والمهم منها فقط.

ومن ثم تصبح وظيفة المؤشرات الاجتماعية هنا ترشيد القرار في رسم السياسات الاجتماعية والتخطيط لها، من خلال إلقائها الضوء على الأولويات القومية.

فالمؤشرات الاجتماعية إذ تقدم تقريرا وصفيا عن أهم ظروف المجتمع وأوضاعه والتغير في الظروف والأوضاع في شكل بيانات وأحيانا تحليلا موجز يسهل فهمها، تخلق الرأي العام الواعي بأوضاع مجتمعه ومشكلاته والقادر على مناقشته السياسات استنادا إلى قاعدة من المعلومات، لا بناء على حدس أو تخمين،

أو استنادا إلى تصورات مسبقة، ومن هنا يؤكد البعض على أن المؤشرات الاجتماعية إذ تتيح فرص النقاش العام العلني لأوضاع المجتمع، ولأهداف السياسات الاجتماعية، تلعب دورا جوهريا في عملية المشاركة في اتخاذ القرار أو بمعنى آخر في تحقيق "ديمقراطية اتخاذ القرار"[1]

2-2-2-2- الوظيفة الثانية:

هي التقويم، فلا تقتصر وظيفة المؤشرات الاجتماعية على إعطاء صورة أو تقرير وصفي للمجتمع، و إلا لما اختلفت وظيفتها كثيرا عن الوظيفة التي تؤديها الإحصاءات الاجتماعية أو التقارير الاجتماعية، وغنما جوهرها هو التقويم، حيث تهتم أساسا بتحديد مدى نجاح أو فشل سياسة أو خطة أو برنامج معين، بناء على الأهداف المحددة لهذه السياسة، أو تلك الخطة، أو ذلك البرنامج وهي لا تكتفي بذلك بل تقيس انجازات السياسات أيضا من حيث الفعالية والكفاءة معا.

فإلى وقت قريب كان يهتم أو يكتفي بالمدخلات كمقياس لتحسين الأحوال الاجتماعية، أو تحقيق مستوى أفضل من الرفاهية، ولكن أصبح من المسلم به اليوم أن المدخلات لا تكفي، بل قد لا تصلح للدلالة على ذلك. و بالتالي فان المدخلات في حد ذاتها- وهي ما تهتم به الإحصاءات الاجتماعية عادة- لا يمكن الركون إليها في الحكم على مدى التقدم أو التراجع في طريقنا نحو تحقيق الغايات أو الأهداف الاجتماعية كما حددتها السياسات الاجتماعية.

وهنا يأتي دور المؤشرات الاجتماعية حيث وضعت أساسا لمراقبة التقدم ورصده في تحقيق الغايات او الأهداف الاجتماعية، كما تعبر عنها السياسات الاجتماعية بوضوح بتركيزها على مخرجات او نواتج هذه

[1]- د. علي أومليل، مرجع سابق، ص121.

السياسات، فالناتج النهائي للعمليات الاجتماعية والاقتصادية، هو ما تهتم به أساس المؤشرات الاجتماعية و إن كان تقويمها لهذا الناتج يستلزم بالضرورة الاهتمام بالأهداف الفرعية أو الوسيطة التي تسلم إلى تحقيق الهدف أو الغاية النهائية لسياسة من السياسات.[1]

2-2-2-3- الوظيفة الثالثة:

هي الكشف عن التأثير الكلي للسياسات،فلا تقف وظيفة المؤشرات الاجتماعية عند حد رصد الاقتراب من تحقيق الغايات النهائية للسياسات الاجتماعية وقياسها، أو عند حد تقويم هذه السياسات من حيث مدى الفاعلية والكفاءة في تحقيقها لأهدافها. وإنما تمتد وظيفة المؤشرات الاجتماعية إلى الكشف عن التأثير الكلي للسياسات وهي وظيفة على جانب عظيم من الأهمية حيث تكون الآثار الجانبية لسياسة أو إجراء ما أحيانا أكثر أهمية وخطورة على المجتمع، بحيث يتضاءل أمامها تحقيق الهدف المقصود من إتباع هذه السياسة أو اتخاذ هذا الإجراء.

ومجمل القول، أن المؤشرات الاجتماعية وجدت لتؤدي وظائف على جانب عظيم من الأهمية، فهي تقدم المعرفة المطلوبة لوضع السياسة الاجتماعية والتخطيط لها، و تكشف عن المشكلات والمسارات التي لايمكن ارجاء مواجهتها. وتقدم الأداة التي تقيس مدى نجاح أو فشل هذه السياسات من جهة، والآثار الجانبية المترتبة على الأخذ بها من جهة أخرى.

[1]- د. ، علي أومليل ، مرجع سابق، ص ص121-122.

ومن هنا يصدق القول بأن المؤشرات الاجتماعية بمثابة نظام للإنذار المبكر ونظام للمراقبة الاجتماعية ونظام للمحاسبة الاجتماعية يساعد على رصد العائد من الأخذ بسياسات اجتماعية معينة، وتوزيعات هذا العائد على قطاعات المجتمع وطبقاته وشرائحه وفئاته.[1]

2-3- بعض المؤشرات الاجتماعية:

2-3-1- مؤشر التعليم:[2]

-الأطفال الغير الملتحقين بالمدارس، المرحلة الابتدائية، الإناث:

الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في سن الدراسة الابتدائية – الإناث – هو إجمالي عدد التلميذات و الطالبات في سن الدراسة بالمرحلة الابتدائية غير الملتحقات بمدارس ابتدائية أو ثانوية.

-الأطفال غير الملتحقين بالمدارس، المرحلة الابتدائية، الذكور:

الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في سن الدراسة الابتدائية، الذكور هو إجمالي عدد الأطفال الذكور في سن الدراسة بالمرحلة الابتدائية غير الملتحقين بمدارس ابتدائية أو ثانوية.

-الالتحاق بالمدارس، التعليم العالي (% من الإجمالي):

نسبة الالتحاق الإجمالي، مرحلة التعليم العالي (التصنيف الدولي الموحد للتعليم 5و6) . هو إجمالي الطلاب الملتحقين بالتعليم العالي (التصنيف الدولي الموحد للتعليم 5و6)، بصرف النظر عن السن، معبرا عنه كنسبة مئوية من إجمالي السكان في الفئة العمرية الخماسية التالية لإتمام مرحلة التعليم الثانوي.

---

[1]- د. ، علي أومليل ، مرجع سابق، ص ص122-123.

[2]- موقع البنك الدولي، قاعدة البيانات http://data .albankaldawli.org

-الالتحاق بالمدراس، المرحلة الابتدائية (% من الإجمالي):

نسبة الالتحاق الإجمالي، مرحلة التعليم الابتدائي، هو إجمالي عدد التلاميذ الملتحقين بالتعليم الابتدائي، بصرف النظر عن السن معبر عنه كنسبة مئوية من السكان في السن الرسمي للالتحاق بالتعليم الابتدائي، ويمكن أن تتجاوز نسبة الالتحاق الإجمالي 100 في المائة بسبب قيد الأطفال الذين تخطوا العمر المدرسي المقرر والأطفال الذين لم يبلغوا العمر المدرسي المقرر في سن متأخرة أو مبكرة أو بسبب إعادتهم الصفوف.

-الإنفاق العام على التعليم، إجمالي (% من إجمالي الناتج المحلي):

الإنفاق العام على التعليم كنسبة من إجمالي بنود الإنفاق الحكومي هو إجمالي الإنفاق العام (الجاري والرأسمالي) على التعليم، معبرا عنه كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي في أي عام، ويشمل الإنفاق العام على التعليم بنود الإنفاق الحكومي على مؤسسات التعليم (الحكومية والخاصة) وإدارة التعليم بالإضافة إلى (التحويلات / الإعانات المالية المقدمة للكيانات الخاصة) (الطلاب/ الأسرة المعيشية والكيانات الخاصة الأخرى).

2-3-2- مؤشر البيئة: [1]

-المناطق البحرية المحمية (% من المياه الإقليمية):

المناطق البحرية المحمية هي المناطق التي توجد بها أرض واقعة بين علامتي المد الدنيا والعليا أو أسفل منطقة علامتي المد- وما فوقها من مياه وحياة نباتية وحيوانية مرتبطة بها والسمات التاريخية والثقافية- والتي أوجبت القوانين أو وسائل أخرى فعالة حفظها من أجل حماية جزء أو كل البيئة الداخلة فيها.

-مساحة الغابات (% من مساحة الأراضي):

مساحة الغابات هي مساحة الأراضي التي تغطيها أشجار طبيعية أو مزروعة بلغ ارتفاعها في موقعها خمسة أمتار سواء كانت مثمرة أم عقيمة مع استثناء أشجار أنظمة الإنتاج الزراعي (على سبيل المثال مزارع الفاكهة وأنظمة الحراجة الزراعية) والأشجار في المتنزهات الحضرية والحدائق.

-مساحة الأرض التي يقل ارتفاعها عن 5 أمتار (% من إجمالي مساحة الأرض):

تمثل مساحة الأرض التي يقل ارتفاعها عن 5 أمتار النسبة المئوية لإجمالي الأرض حيث يبلغ الارتفاع 5 أمتار أو اقل.

[1]- موقع البنك الدولي، قاعدة البيانات، مرجع سابق.

2-3-3- مؤشر الصحة: [1]

-توقع الحياة عند الولادة -الإناث (سنة):

يشير توقع مدى الحياة عند الولادة إلى عدد السنين التي قد تعيشها المولودة الأنثى إذا ما أفترض استمرارية المعدل السائد للوفيات على مدى حياتها لحظة ولادتها.

-توقع الحياة عند الولادة -الذكور (سنة):

يشير توقع مدى الحياة عند الولادة إلى عدد السنين التي قد يعيشها المولد الذكر إذا ما أفترض استمرارية المعدل السائد للوفيات على مدى حياته لحظة ولادته.

-معدل الخصوبة:

هو متوسط عدد الأبناء لكل امرأة في سن الإنجاب في فترة زمنية معينة.[2]

[1]- بيانات خاصة بمركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية.www.sesric.org

[2]- د. محمد عبد البديع، الاقتصاد البيئي والتنمية، دار الأمين، الطبعة الأولى، 2006، ص188.

2-3-4- مؤشر السكان:[1]

-معدل النمو السنوي للسكان (نسب مئوية):

معدل النمو السكاني السنوي.يستند التعداد العام للسكان إلى أسلوب العد الفعلي، وهم عد جميع المقيمين بغض النظر عن وضعهم القانوني أو الجنسية- باستثناء اللاجئين المقيمين بصفة غير دائمة في بلد اللجوء، والذين يعتبرون عادة جزءا من سكان بلد المنشأ.

-الكثافة السكانية (نسمة/كم^2):

الكثافة السكانية هي عدد السكان في منتصف العام مقسوما على المساحة الكلية المقاسة بالكيلومترات المربعة، يستند التعداد العام للسكان إلى أسلوب العد الفعلي، هو عد جميع المقيمين بغض النظر عن وضعهم القانوني أو الجنسية – باستثناء اللاجئين المقيمين بصفة غير دائمة في بلد اللجوء، والذين يعتبرون عادة جزءا من سكان بلد المنشأ. مساحة الأراضي هي إجمالي مساحة البلد.

-معدل النمو الطبيعي للسكان (نسب مئوية):

طرح معدل الوفيات الخام من معدل المواليد الخام يعطي معدل الزيادة الطبيعية، والتي تساوي النمو السكاني، في ظل غياب الهجرة.

[1]- بيانات خاصة بمركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، مرجع سابق.

2-3-5- مؤشر الفقر:[1]

-المؤشر العددي للفقر عند خط الفقر الوطني (% من السكان):

المعدل الوطني للفقر هو النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون دون الحد الوطني للفقر. وتستند التقديرات الوطنية إلى تقديرات المجموعات الفرعية المرجحة سكانيا والمستمدة من المسوح الاستقصائية للأسر المعيشية.

-المؤشر العددي للفقر عند خط الفقر في المناطق الحضرية (% من السكان في المناطق الحضرية):

معدل الفقر للمناطق الحضرية هو النسبة المئوية لسكان الحضر الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني للمناطق الحضرية.

-المؤشر العددي للفقر عند خط الفقر في المناطق الريفية (% من السكان في المناطق الريفية):

معدل الفقر للمناطق الريفية هو النسبة المئوية لسكان الريف الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني للمناطق الريفية.

-فجوة الفقر عند خط الفقر في المناطق الحضرية (%):

فجوة الفقر عند خط الفقر في المناطق الحضرية هو متوسط التحدر أسفل خط الفقر (بحساب أن غير الفقراء ليس لديهم مستوى تحدر)، معبرا عنها كنسبة مئوية من خط الفقر الوطني في المناطق الحضرية .يعكس هذا القياس عمق الفقر وانتشاره.

[1]- موقع البنك الدولي، قاعدة البيانات، مرجع سابق.

فجوة الفقر عند خط الفقر في المناطق الريفية (%):

فجوة الفقر عند خط الفقر في المناطق الريفية هي متوسط التحدر أسفل خط الفقر (بحساب أن غير الفقراء ليس لديهم مستوى تحدر)، كنسبة مئوية من خط الفقر الوطني في المناطق الريفية، يعكس هذا القياس عمق الفقر وانتشاره.

3- علاقة التأثير المتبادل بين الجانب الاجتماعي والجانب الاقتصادي في الفكر الاقتصادي:

3-1- الجانب الاجتماعي في تاريخ الفكر الاقتصادي:

إن منطق الإصلاح الاقتصادي الأحادي البعد الرائج اليوم يطمس من الناحية المنطقية الجدلية، الصورة الواقعية للتكامل والتأثير المتبادل بين الحياة الاقتصادية والحياة الاجتماعية في اتجاهين على الأقل:[1]

3-1-1- اتجاه تأثير المؤشرات الاجتماعية، كالنظم الاجتماعية (الأسرة، وعلاقات القرابة...) والعادات والتقاليد والثقافة ومعدلات النمو السكاني والموارد البشرية، في الحياة الاقتصادية:

حيث تظهر التجارب أن العديد من الخطط التنموية، أو محاولات الإصلاح الاقتصادي، رغم أنها قد تكون مدعومة بإرادة سياسة فعلية للتطوير، فإنها قد تتعثر نتيجة عدم استعداد الناس أو مشاركتهم، بسبب عادات اجتماعية أو منظومات قيم وسلوك وأنماط حياة مكتسبة ومعتادة لا تنسجم مع الخطة، الأمر الذي يبرر أهمية أخذ الظروف الاجتماعية المعطاة وتهيئتها للاندماج في الخطط، وخاصة تهيئة الأفراد والهيئات الوسطية ومؤسسات المجتمع المدني لمشاريع التغيير. وكما أيضا، في خطط ومشاريع التنمية المحلية (تنمية المجتمع

[1]- أ. سمير إبراهيم حسن، المؤشرات الاجتماعية للتنمية الاقتصادية، الحوار المتمدن –العدد: 1079-15/1/2005.

www.alhewar.org/debat/show.art.asp ?aid=29895

المحلي)، التي تتطلب التخلي عن مفهوم الدولة التي تقدم كل شيء إلى المواطنين، وفي نفس الوقت عن (المنحى النضالي) المطلبي القائم على لوائح مطالب تقدم إلى الحكومة التي قد تكون عاجزة عن تلبية هذه المطالب لأسباب مالية أو سياسية.

إن رفع مستوى الإنتاجية كعملية اقتصادية، مثلا يتطلب رفع المستوى الثقافي عموما، وإيجاد دوافع مادية ومعنوية محسوسة، بحيث تعتبر العوامل الاجتماعية من أهم العوامل المؤثرة في الإنتاجية كعملية اقتصادية هامة، وكمفهوم اقتصادي مركزي في علم الاقتصاد.

3-1-2- اتجاه تأثر هذه المؤشرات والمتغيرات بطابع التنمية وممارستها تغذية عكسية أو تأثيرا مرتدا على الاقتصاد:

فلطابع التنمية نفسه مصاحباته وعواقبه الاجتماعية والثقافية، وللتنمية نزعة ثقافية خاصة بها. أي أنها تخلق تدريجيا ثقافتها المطابقة. وكما في مثالنا السابق، فإن السياسة الاقتصادية التي تقوم على مبدأ الدولة "المانحة"، بمعنى مركزية الدولة في الإنتاج والتشغيل والتوزيع والرعاية الاجتماعية، تولد ثقافة الاعتماد على الدولة، وعادة قوائم المطالب المنتظرة من الحكومة، وكلها تنعكس سلبا على النتاج لأنها تخفض من مستوى المبادرة الفردية والجماعية وقيمة الانجاز، وهو ما نلمس أثره في القطاع العام والحكومي مقارنة بمؤسسات الإنتاج الخاصة بشكل عام.

لقد بدأ الاهتمام المتجدد بالنمو الاقتصادي البحث أثر الحرب العالية الثانية، وكان "إلى حد ما، حصيلة لعلم الإحصاء، إذ أن سلسلة من الأرقام، التي تظهر نزعة لا جدال فيها نحو الارتفاع، قد أقامت الدليل على شكل من النمو ذي انتظام، ما كان ليظهر لولا ذلك".

هكذا ركزت التقارير القومية على النواتج المادية ومعدلات النمو ومتوسط حصة الفرد...إلخ، وغيبت المردودات الاجتماعية كالطمأنينة الاجتماعية والعدالة وتماسك الأسرة والمشاركة والكرامة ومستوى الوصول إلى الوظائف والخدمات والاستهلاك والمعرفة، فظلت قضايا النمو الاقتصادي وعناصره التنموية مقتصرة على مشكلات رأس المال واستثماراته وزيادة الإنتاج ونمو الناتج القومي أي أن مفهوم التنمية بقي تحت مظلة النمو الاقتصادي.

وهو ما نلحظ عودته بقوة في الجدالات الدائرة حول الإصلاح الاقتصادي اليوم.

ورغم الإلحاح في العقدين الأخيرين على مفاهيم أخرى جديدة في التنمية (التنمية الاجتماعية، التنمية المستدامة، التنمية البشرية) وتضمينها لمؤشرات التمكين والمشاركة والصحة والتعليم والغذاء والعمل، حيث "تعنى بتحسين نوعية الحياة للإنسان، أن يعيش حياة مديدة وصحية، وأن يمتلك من المعارف والموارد الضرورية ما يكفل له مستوى لائقا من الحياة الكريمة، وان توسع الخيارات أمام الإنسان على نحو يمكنه من تطوير قدراته، وإطلاق طاقات الخلق والإبداع الكامنة فيه، وبناء الشخصية المتوازنة المتفتحة القادرة على المشاركة والتأثير في الوسط الذي يعيش فيه"، إلا أن نوعا من التملص التدريجي من المسؤولية تجاه هذه الاستحقاقات قد ظهرت بوادره منذ أوائل العقد الماضي وتبلور في الأعوام الأخيرة بتأثير تداعيات العولمة، يلاحظ المتتبع للمحاولات و المجهودات المعتبرة في مجالات الإصلاح الاقتصادي، التي لجأت إليها بلداننا لتكييف اقتصاداتها مع الظروف الاقتصادية الدولية الجديدة، أنها ليست بعيدة كثيرا عن هذه (الايدولوجيا الاقتصادية الليبرالية أو الثالثة) التي يهيمن فيها منطق المال على النسق القيمي والسلوكي وتطالب المغبونين بالاعتماد على أنفسهم، ودون اعتبار للفروق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الثقافية بين بلداننا ودول الشمال الصناعية التي

تتجدد وتتخلق فيها هذه التوجهات الاقتصادية، حيث يتضافر التقدم الاقتصادي مع الرفاهية الاجتماعية والاستقرار السياسي.

لذلك فإن نظرة جديدة أكثر جدوى للإصلاح الاقتصادي تتطلب مراجعة وتقويم المفاهيم التحليلية المكرسة في أذهان (علماء الاقتصاد) عندنا، كما في مسؤولية أصحاب القرار الاقتصادي والسياسي، وإعادة ربط هذه المفاهيم الاقتصادية بالمفاهيم والمؤشرات الاجتماعية، وتكوين تكامل وتضافر بين المؤشرات الاجتماعية والمؤشرات الاقتصادية.

3-2- العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية:

من المعروف أن النشاط الاقتصادي لا يدور في فراغ، وإنما يدور في محيط من النظم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والتعاليم الدينية، وهذه العوامل أصبحت ضرورة حتمية وموضوعية لنجاح التنمية الاقتصادية.

هذا وقد أصبح من المسلم به أن إحداث أي تنمية لابد وان يتناول جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، وإلا فسوف يثمر عدم تناول جميع الجوانب عن مشكلات قد تقف عقبة في تحقيق التنمية الشاملة.

وتأتي العلاقة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أن الناس يؤثرون ويتأثرون بالتنمية الاقتصادية فإلى جانب الوظيفة الاقتصادية التي تؤديها التنمية الاقتصادية فهي تؤدي أيضا وظيفة اجتماعية، حيث أنها تستهدف في المدى البعيد رفاهية الإنسان، ورفع مستوى معيشته، والتنمية الاجتماعية تؤدي إلى جانب وظيفتها الأساسية وظيفة اقتصادية في أنها تستهدف تحقيق أقصى استثمار ممكن للطاقات والإمكانيات

البشرية الموجودة في المجتمع، ولاشك أن إحداث أي تنمية لا بد وأن يصاحبه تغيرات جوهرية في الهيكل الاجتماعي والنظم الثقافية والصفات والعادات الشخصية، ذلك لان اكتساب المهارة في العمل، والدراية في استعمال الآلات والعدد من أهم عوامل التنمية.

من هنا برزت أهمية التنمية الاجتماعية من أنها أصبحت ضرورية ولازمة للتنمية الاقتصادية لدفع عجلتها وضمان نجاحها واستمرارها، فعمليات التنمية أصبحت تعتمد على المهارات الإنسانية أكثر من اعتمادها على رأس المال، والإنسان ذي الكفاية الإنتاجية المرتفعة الذي ينال قسطا كافيا من التعليم، والذي يتمتع بصحة جيدة، ويعيش في مسكن مريح وتتوفر له الضمانات الكافية التي تكفل له الحياة الآمنة في حاضره ومستقبله هو الذي يستطيع أن يساهم بإيجابية في بناء المجتمع وتنميته.[1]

فالإنسان كهدف رئيسي للتنمية الاجتماعية من أقوى العوامل المؤثرة في التنمية الاقتصادية فهو الوسيلة التي تساعد على تحقيقها وهو الهدف الذي توجد هذه التنمية من أجله.

هكذا فإن هناك علاقة وثيقة بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، الأمر الذي نتج عنه ظهور إصلاح "التنمية الشاملة".

فالاستثمار في الجوانب الاقتصادية متمثلا في رأس المال والطرق...الخ. لابد أن يلتحم بالاستثمار في الجوانب الاجتماعية متمثلا في فرض التعليم ومحو الأمية والرعاية الصحية والتخطيط أيضا لمواجهة الضغوط على الأسرة وهجرة الشباب من الريف إلى المناطق الحضرية.[2]

[1]- د.هشام مصطفى الجمل، مرجع سابق، ص.ص 46-47.

[2]- د.سيد جاب الله، التعليم والتنمية (رؤية نظرية ودراسة واقعية)، الوراق، الطبعة الأولى، 2004، ص27.

3-3- النظرة إلى التنمية على أنها تعزز الرفاه الاجتماعي:

التنمية في إطار العلاقات الاجتماعية هي متعلقة أولا بتعزيز رفاهية الإنسان، فهي ليست متعلقة بالنمو الاقتصادي أو بتحسين الإنتاج فقط، بل تنظر إلى رفاه الإنسان على أنه يتعلق بالبقاء والضمانة والاستقلال الذاتي، حيث أن هذا الاستقلال يعني القدرة على المشاركة الكاملة في القرارات التي تؤثر على خيارات وفرص المرء في الحياة الخاصة والعامة، فالتدخلات التنموية لا تقيم نسبة الفعالية التقنية وحسب بل نسبة أيضا إلى المدى التي تساهم فيه بالأهداف العريضة والمتعلقة بالبقاء والأمن والكرامة الإنسانية.

ومن المهم أيضا وتبعا لذلك، فإن مفهوم الإنتاج لا يشمل إنتاج السوق فحسب بل جميع النشاطات التي تساهم في رفاه الإنسان بما فيها المهام التي يقوم بها الفقراء عادة من أجل البقاء إضافة على المهام التي يقوم بها الناس.[1]

إذ ينظر بعض المفكرين الاجتماعيين إلى التنمية كهدف وأسلوب وعملية، فهي كهدف تحاول الوصول بالإنسان إلى محاولة الاستمتاع بالرفاهية والإحساس بالكرامة وزيادة فعاليته في أداء دوره الوظيفي من خلال مؤسسات وهيئات المجتمع في حدود معينة تسير عليها حياة الناس في المجتمع. وهي أيضا كأسلوب تحاول بطريقة معينة تنمية الطاقات البشرية وحسن استثمارها وزيادة فعالية المشاركة الشعبية مع الجهود التي تبذلها عن طريق مجموعة من المشروعات الخدمية تقدمها لأفراد المجتمع لتكون ملاذا ومتاعا ونفعا لأبناء المجتمع جميعا. وهي كعملية من حيث أنها حق لكل الناس دون تفرقة وعامل لتحقيق العدالة الاجتماعية، فهي السياسة العامة التي ترسم خطوطها الأجهزة العليا في الدولة وتترجمها الأجهزة التنفيذية إلى مجموعة من الخطط

[1]- أوجامع إبراهيم، مرجع سابق، ص27.

ذات البرامج والمشروعات القابلة للتنفيذ في ظل نظم تحيطها بالضمانات والقواعد التي تلزم المسؤولين عن الأداء بالقيام بأعباء مسؤولياتهم التي تحقق تكافؤ الفرص وتجعل من الخدمات مشروعة للناس جميعا.[1]

3-4- أدبيات العلاقة بين التنمية الاجتماعية والنمو الاقتصادي:[2]

إن ما كتب حول اقتصاديات التنمية تدل على أن البحث في العلاقة بين التنمية الاجتماعية والنمو الاقتصادي تمحور كما يلي:

يرى هاغن (Hagen) (1980) "في اقتصاديات التنمية" أن النمو الاقتصادي الذي عرفه بأنه الزيادة في الإنتاج للفرد أو الدخل للفرد الواحد، سيسمح بتحسين توزيع الرفاه المادي. وأكثر الأبحاث حداثة في هذا الصدد قد أجريت وذاك من طرف "رام RAM (1985)" و "غولدشتاين Goldstein (1985) " رام تشير إلى أن هذه الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل ينبغي بدوره، تحسين مستوى الإشباع بالاحتياجات الأساسية. غولدشتاين يفترض نموذج السببية على أساس افتراض أن العوامل الاقتصادية تؤثر بقوة على الأقل على عنصر واحد من الاحتياجات الأساسية، كمعدلات وفيات الرضع، وان هذا المؤشر للاحتياجات الأساسية لن يؤثر إلا قليلا على المؤشر الاقتصادي، أو لا يؤثر.

وهناك ايضا بعض الدراسات في مجال التنمية الاقتصادية ترى أن النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية مترابطان للغاية. على سبيل المثال سرينيفاسان Srinivasan (1977) يرى أن سياسات النمو الاقتصادي والسياسات التي هي في صالح تنمية الاحتياجات الأساسية هم جد مترابطين. ويوحي بان الكثير

[1]- د. سيد جاب الله، مرجع سابق، ص-ص 8-9.

[2]- بن الحاج جلول علي، مرجع سابق ،ص5.

من التركيز على الاحتياجات الأساسية،على الأقل في المدى القصير،يلحق الضرر بالنمو الاقتصادي والتي بدورها سوف تلحق الضرر بالتطورات المستقبلية في توفير بالاحتياجات الأساسية.

خاتمة الفصل:

إن أخذ المؤشرات الاجتماعية أو العوامل الاجتماعية بعين الاعتبار أصبح أمر ضروري لإحداث التنمية ونجاح خططها.

فالتركيز على الجوانب الاقتصادية الكمية وإهمال الجانب الاجتماعي سوف يؤدي إلى ظهور آثار جانبية تقلل من العائد الاقتصادي أو تؤدي إلى إخفاق في تحقيق التنمية في المجتمع.

هذا وقد أصبح من المسلم به أن إحداث أي تنمية لابد وأن يتناول جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وتكوين تكامل وتضافر بين المؤشرات الاجتماعية والمؤشرات الاقتصادية، و إلا سوف يثمر عدم تناول جميع الجوانب عن مشكلات قد تقف عقبة في تحقيق التنمية الشاملة.

الفصل الثاني:

العلاقة بين المؤشرات الاجتماعية والتنمية

مقدمة الفصل:

من المعروف أن النشاط الاقتصادي لا يدور في فراغ وإنما يدور في محيط من النظم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والتعاليم الدينية، وهذه العوامل أصبحت ضرورة حتمية وموضوعية لنجاح عملية التنمية.

هذا و قد أصبح من المسلم به أن أحدث أي تنمية لابد و أن يتناول جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها خاصة الجانب الاجتماعي الذي يهمنا في بحثنا هذا ما يطلق عليه بالمؤشرات الاجتماعية. أي أن لإحداث التنمية لا بدمن من وجود هده المؤشرات الاجتماعية كالتعليم والصحة والسكن وغيرها من المؤشرات.

قديما كانت التنمية تركز على الجانب المادي فقط أو ما هو اقتصادي وهدا يبقى ناقص في مرظور التنمية، إذ تم إدخال المؤشرات الاجتماعية أو الجانب الاجتماعي في أحداث عملية التنمية والنهوض بها.

وتأتي العلاقة بين المؤشرات الاجتماعية والتنمية من أن الناس يؤثرون ويتأثرون بالتنمية، فإلى جانب الوظيفة الاقتصادية التى تؤديها التنمية فهي تؤدي أيضا وضيفة اجتماعية ،حيث تستهدف في المدى البعيد رفاهية الإنسان ورفع مستوى معيشته.

مما سبق نطرح الإشكال التالي فيما تكمن أهمية المؤشرات الاجتماعية في عملية التنمية؟ سنحاول الإجابة عن هذا التساؤل من خلال هذا الفصل متطرقين في المبحث الأول إلى العلاقة بين الصحة والتنمية، وفي المبحث الثاني علاقة التعليم بالتنمية وفي المبحث الثالث تطرقنا فيه إلى العلاقة بين السكان والتنمية.

1 العلاقة بين الصحة و التنمية:

1– 1 السياق الاقتصادي والاجتماعي لمستوى الصحة:

تتأثر الانجازات الصحية تأثرا كبيرا بمس بقى الموارد الاقتصادية في البلد ولكنها لا تتشكل كليا به وتلعب الأولوية التي تعطى للاستثمار في المجال الصحي قياسا إلي الاستثمارات الأخرى دورا هاما، كما تلعب دورا هاما أيضا فعالية وعدالة نظم تقديم الخدمات الصحية ، فالتفاوت في الموارد وفي الوصول للخدمات العامة والسلع يترجمان إلى عدم تكافؤ في الحصول على الخدمات الصحية بين البلدان وداخلها وتلعب القوي الثقافية والاجتماعية وغيرها دورا أيضا.فعلي سبيل المثال، تعد الفجوة بين النوعين معوقا أساسيا للصحة الإنجابية للمرأة.

كما إن انخفاض مستويات التعليم ، تؤدي إلى ضعف في إدارة الشؤون الصحية وغياب الوعي بالمخاطر السلوكية علي الصحة ،كما إن الحروب والتشريد والعقوبات السياسية تضر هي الاخري بالأوضاع الصحية في بلدان عربية مثل فلسطين، العراق ،الصومال ،السودان وموريتانيا والى حد ما ليبيا[1].

1–2العوامل التي تتفاعل مع الأمن الصحي:

يبين النقاش حول امن الإنسان وكذلك الإحداث بحد ذاتها إن الصحة تتأثر تأثيرا عميقا بالعوامل غير المتعلقة بالصحة نفسها ،وهذه تشمل الأوضاع البيئية المتردية والاحتلال الأجنبي والصراعات المتصلة بالهوية والفقر والبطالة. وقد نوقشت تأثيراتها في فصول أ خرى من هذا التقرير ،أما السؤال الذي يطرح نفسه فهو: هل العكس صحيح كذالك؟ هل تترك الصحة أثارا مهمة في نواح من امن الإنسان غير المرتبطة بالصحة؟ وإذا أخذنا بالاعتبار

[1]– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية لعام 2002، ص37.

الموقع المركزي والتفاعلي للصحة كواحد من مكونات امن الإنسان ، فان من الطبيعي أن يؤدى تحسن المستوى الصحي إلى تعزيز امن الإنسان في الواقع ، مع تأثره بالمكونات الاخري لهذا المفهوم ، ويمكن إيضاح هاتين العلاقتين علي النحو التالي:

1-2-1 الصحة والدخل: إن ارتفاع معدل الوفيات بين البالغين ، ولا سيما الموت المبكر في أوساط المعيلين، قد تكون له أثار فورية مدمرة في مصير العائلة ، بينها الفقر وفقدان الأمن الغذائي ،ويمكن أن تكون لهذه الخسارة كذلك أثار غير مباشرة في حياة العائلة عندما تضطر الجماعات التي تنزلق إلى ما دون خط الفقر إلى الاختلاط بشرائح مجتمعية تعتمد في معيشتها علي العنف وتكون مستعدة لاستغلال ضعف تلك الجماعات ، وقد يؤدي ارتفاع وتيرة المرض إلي الآثار نفسها عندما يتسبب في تدني مستوي الدخل لدى العائلات ،وتتجلى هذه الآثار بأوضح صورها في حالة النفقات الصحية الباهظة. ومن الحقائق الثابت انه عندما تنخفض إنتاجية العامل جراء المرض والعجز ، فان الآثار المترتبة على ذالك تضعف الأداء الاقتصادي ، وتضخم الكلفة الصحية علي أرباب العمل والدولة، وتخفض الناتج المحلي الإجمالي.

وفي الاتجاه المعاكس لذالك، فان مستوي الصحة العامة الجيد يؤثر تأثيرا ايجابيا في التنمية والنمو الاقصادى، ومن ثم في الأمن . والواقع أن ذلك هو المحرك الرئيسي للحركات الداعية إلي "الاستثمار في الصحة" في الأوساط المعنية بالتنمية[1]

1-2 – 2 الصحة وعلاقتها بالمعرفة، والمعتقدات، والاتجاهات السلوكية:

يتأثر السلوك الصحي للناس تأثرا بالغا بمعارفهم الصحية وبكيفية تعاطيهم بأمور الصحة والمخاطر المرتبطة بها، كما تعد أنماط سلوك الناس، بدورها ضمن المحددات الرئيسية لمعدل الوفيات ، مثلها مثل تواتر حالات المرض،

[1]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2009، ص154-155.

والعجز و النتائج الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عنها ، ويؤسس ذلك بدوره علاقة مهمة بين السلوك وامن الإنسان.

يطرح التدخين مثالا كبير الدلالة علي هذه العلاقة ،ذلك أن المنطقة العربية ينتشر فيها المدخنون بنسبة عالية لابل إنها تضم واحدا من اعلي معدلات التدخين في العالم. وعلى الرغم من أن ذلك قد ينطبق على الرجال أساسا، فان نسبة التدخين بين النساء ليست أقل منها بين الرجال في بعض البلدان ،وتعاني بلدان عربية عديدة في هذه الآونة من آفة جديدة وهي تدخين النارجيلة. ومن المعروف أن التدخين يسهم بصورة رئيسية في زيادة معدل الوفيات، وحدوث الأمراض والاعتماد على خدمات الرعاية الصحية.من هنا يفرض التدخين مزيدا من الأعباء الاقتصادية على العائلة ، ويستنفد الموارد على الصعيد الاجتماعي عموما ، وتتضح في كثير من البلدان النامية الآثار السلبية للتدخين في التنمية والاقتصاد ،ومن المتوقع أن تعاني البلدان العربية مثل هذه الآثار ، ومن المنظور،لايمثل التدخين في المنطقة العربية خطرا على الصحة فحسب، بل على أمن الإنسان والتنمية كذلك[1].

1-3 الاقتصاد الكلي و الصحة [2]: يمكننا أن نقول بكل ثقة إن النمو الاقتصادي يؤدي إلي تحسين الصحة.فهو يسفر عن زيادة الغذاء المتاح وإتاحة القدرة علي تحمل تكلفة الإنفاق الصحي، وزيادة الطلب علي الصحة الجيدة ، ويثور السؤال حول ما إذا كانت العلاقة السببية تعمل في الاتجاه العكسي: أي هل تؤدي الصحة إلى زيادة النمو الاقتصادي ؟ وإذا كان الحال كذلك فما مدى أهميتها بالمقارنة بالعوامل الأخرى المحتملة ذات الشواهد التجريبية. والعملية الأكثر قوة؟

[1]- تقرير التنمية البشرية لعام 2009،مرجع سابق، ص155.

[2]- مايكل سبنس(وآخرون) ، الصحة والنمو، اللجنة المعنية بالنمو والتنمية، البنك الدولي للإنشاء والتعمير/البنك الدولي ،2009ص ص12-13

وقد أوصت لجنة منظمة الصحة العالمية المعنية بالاقتصاد الكلي والصحة بزيادة الإنفاق على الصحة كوسيلة لتعزيز النمو الاقتصادي ورفع مستوي كل من الوضع الصحي ودخل الأسرة المعيشية ، وتقدم استنتاجات هذه اللجنة نقطة البدء في إعادة فحص سلامة الشواهد الاقتصادية الكلية ومدى أهميتها. وبذل الاقتصاديون وغيرهم من العلماء الاجتماعيين جهودا كبيرة للكشف عن تأثير الاستثمارات في القطاع الصحي على الأداء الاقتصادي. والواقع إن البحوث التاريخية. وعمليات التحليل المتعدد القطاعات والطرق المبتكرة لإدماج العوامل الخاصة بالأسرة في الدراسات المتضمنة عدة بلدان أدت إلي تنشيط الإطار المنهجي ،و لكن النتائج مازالت غير قاطعة، ومع ذلك فالبحوث عاجزة بسب نقص البيانات وعدم دقة مقاييس الصحة . وإضافة إلي ذلك فان البلدان القائمة بتقديم خدمات صحية فعالة هي علي الأرجح أيضا بلدان ذات مؤسسات أخري جيدة الأداء ، فضلا عن سلامة نضام الإدارة العامة ، ومن شان ذلك أن يؤدي إلي صعوبة فرز المساهمة الحدية للاستثمار في الصحة وفصلها علي حدة.

بطبيعة الحال تستحق تحسينات الأوضاع الصحية الجهد المبذول حتى وان اتضح أن لها تأثيرا محدودا علي النمو الاقتصادي، فالناس يضعون الصحة في مرحل عالية علي سلم الأولويات في الحياة ،والصحة غاية في حد ذاتها سواء كانت أم لم تكن وسيلة لتعزيز غاية أخرى هي زيادة الرفاه والرخاء.

بذلك هل الاستثمارات الحكومية في قطاع خدمات الرعاية الصحية مهمة بالنسبة للنمو الاقتصادي أي هل لها تأثير علي التنمية؟

تستثمر الحكومات في قطاع الصحة بطرق شتى ، لتوفير سلع عامة (كمكافحة ناقلات الأمراض وتشجيع السلوكيات الصحية علي سبيل المثال). وسلع شبه عامة(مثل اللقاحات الواقية من الإمراض المعدية ، والمكملات

الغذائية)، ودعم الحصول علي الرعاية الصحية إما من خلال التامين الصحي أو تقديم الرعاية بشكل مباشر. وتستند هذه الاستثمارات الحكومية إلي أساس منطقي واضح ، بما أن المرض حدث عشوائي ، فإن أفضل وسيلة لتصدي له هي المشاركة المالية في مواجهة المخاطر التي يثيرها ، وهناك قضية مهمة بالنسبة للجنة بشكل خاص ، وهي مقدار مساهمة الإنفاق العام علي الصحة في النمو الاقتصادي .

تتسم الشواهد المستمدة من بلدان عديدة بالضعف علي أحسن تقدير ،وعلي الرغم من إن عدم توفر المقياس الصحي الجيد يسهم في هذه المشكلة ، إلا أن ضعف مؤسسات الرعاية الصحية يقوض فعالية استثمارات الرعاية الصحية وكفاءتها.

وإذا كانت المؤسسات لا تستطيع أداء وظائفها ، فإن الإنفاق العام علي الرعاية الصحية لن يؤدي إلي تحسين الصحة، ناهيك عن رفع معدل النمو الاقتصادي.

من شأن الاستثمارات المبكرة في الصحة والتغذية أن تؤدي إلي تحسين الرفاهة والدخل على الرغم من أن الشواهد الاقتصادية الكلية مشوشة وغير قاطعة ، إلا أن مجالات البحث الأخرى في الآثار والدلالات الأوسع نطاقا للاستثمارات في الصحة تعطي رؤى ثرية وواعدة.

فالاستنتاجات المستخلصة من الاقتصاد ، وعلم النفس والعلوم العصبية تكشف الأهمية العميقة لتوقيت التدخل، فالإجراءات التداخلية في سنوات ما قبل المدرسة لها باع طويل حيث تؤدي إلي تحسين الصحة والانتظام الدراسي وزيادة الدخل حتى في مرحلة لاحقة من الحياة.

*فعلي سبيل المثال أظهرت دراسة تتبعية مدتها 35 عاما في غواتيمالا إن أجور الرجال الحاصلين علي تكملة غذائية بروتينية في أول عامين من الطفولة اعلي بنسبة 46 في المائة في المتوسط من أجور الرجال الحاصلين

علي المكملات الغذائية المحتوية علي سعرات حرارية. ويمكن أن تؤدي مكافحة سوء التغذية إلي زيادة كبيرة في معدلات بقاء الأطفال الصغار علي قيد الحياة وتخفيض عبء المرض. وي ترجم كل ذلك إلي بالغين موفوري الصحة والعافية يمكنهم أن يتوقعوا الحياة لسنوات أطول. ويشير كل من البحوث الطبية الحيوية والبحوث الاقتصادية إلي الآثار شديد الوضوح الناجمة عن التغذية في مرحلة الطفولة المبكرة على الانتظام في المدارس ، والتعلم، وصحة البالغين ، والدخل مدى الحياة . ومن شان ذلك أن يؤدي إلي صعوبة فرز المساهمة الحدية للاستثمار في الصحة وفصلها على حده.

1-4 كيف يمكن أن تجعلك الصحة غنيا ؟ :

لعل السبب اشد وضوحا لاحتمالات أن الناس الأصحاء قد يصبحون أكثر غنى **وثراء** يتمثل في قدرتهم على **العمل** بصورة أكثر جدية ولساعات أطول وبوتيرة أكثر استمرارية بالمقارنة بالآخرين وبالتالي ,فإن العجزة أو المرضى سيعملون ساعات أقل ،ملقين بعبئ اقتصادي على كاهل الأسرة . ولكن هل في مقدور الصحة الأفضل أن تزيد في معدل نمو الدخل ؟

1-4-1 تراكم رأس المال البشري :

يشير أحد الموضوعات المتكررة في الأبحاث والمؤلفات أن الصحة تؤدي إلى نمو الدخل من خلال تأثيرها على تراكم راس المال البشري ولا سيما من خلال التعليم شريطة حصول الناس على ما يكفيهم من الغذاء وفرص التعليم الجيدة .

فأولا:في إمكان الأطفال الأصحاء الحاصلين على التغذية السليمة قضاء وقت في المدرسة بقدرات أفضل على التعلم مما يهيئهم لإكتساب دخل أعلى . وعلى خطوط هذا الاتجاه يصف ساكس وملاني (2002) عددا من القنوات التي تؤثر الملا ريا من خلالها على التحصيل العلمي بما في ذلك إعاقة نمو الجنين . وتخفيض القدرات المعرفية والإدراكية ،وانخفاض الانتظام في الدراسة .

ثانيا : يؤثر الوضع الصحي للبالغين على تراكم رأس المال البشري لأطفالهم فالآباء يتخذون، بالنيابة عن أبنائهم ،نسبة كبيرة من القرارات الخاصة باستثمار رأس أمن المال البشري وبوفاة الوالدين تنعدم قدرتهما على الاستثمار في أطفالهما . ولكن الأيتام لا يعانون بالضرورة من الغياب الكامل للمساندة من قبل البالغين . فهناك الشبكات الاجتماعية في العديد من المجتمعات. ولكن ما يحصل عليه هؤلاء أقل على الأرجح مما كان متاحا في حياة آبائهم و أمهاتهم.

وباستخدام نهج المتغيرات المساعدة **يخلص لورنتزين وماكميلان وواكزيارغ** (2005) إلى أن تأثير معدل وفيات البالغين على النمو الاقتصادي عبر تأثيره على الاستثمارات في التعليم هو اقل من تأثيره على النمو من خلال التأثير على الخصوبة واستثمارات راس المال المادي [1]

1-4-2 تراكم راس المال المادي: يستطيع السكان المتمتعون بصحة أفضل تحقيق تراكم راس المال المادي بوتيرة أكثر سرعة.

[1]- مايكل سبنس (واخرون) ،مرجع سابق،ص ص 7-8.

وتتمثل الوسيلة الأكثر وضوحا في الادخار . لأن ارتفاع متوسط العمر المتوقع(على سبيل المثال) يزيد المدة المتوقعة للتقاعد. وفي الحقيقة يرى **بلوم وكانينغ وغراهام** (2002) أن النمو السريع في شرق آسيا يعود إلى هذه الآلية تحديدا .

ويقوم **السان وبلوم وكانينغ**(2006) **وساكس ومالاني**(2002) بتسليط الضوء على اثر الوضع الصحي الأفضل للسكان على التدفقات الوافدة لراس المال الأجنبي مقابل الزيادات في المدخرات المحلية.

ويسود الاعتقاد عادة بأن هذا التأثير له مفعوله في المواقف المتسمة بدرجة عالية من التكامل بين الاستثمار الأجنبي(المباشر) والمغتربين (في ظل دورهم إما كموظفين أو مستهلكين).

والسياحة هي المثال الذي يرد ذكره كثيرا ،حيث يشكل التهديد بانتقال مرض التهاب الجهاز التنفسي الحاد المفاجئ (سارز) عامل ردع بالنسبة للزائرين والاستثمار على المدى القصير على الأقل ،لأنه يوحي بوجود بيئات عالية المخاطر–(**بيل ولويس**2004)[1].

2–علاقة التعليم بالتنمية :

2–1 دور التعليم في التنمية :

التعليم يسعى إلى إعداد و تدريب الأيدي العاملة الفنية المطلوبة في جميع الميادين. كما يسعى أيضا إلى إعداد وتهيئة الأيدي العاملة الفنية ثقافيا و اجتماعيا بشكل يناسب البيئة الاقتصادية و الفنية و المهنية الجديدة أي لترقية المستويات الاجتماعية لإحداث التحول الاجتماعي اللازم للتحولات الاقتصادية الحاصلة ل غرض تحقيق

[1]– مايكل سبنس (واخرون) ،مرجع سابق،ص8.

عملية ترقية النظام الاجتماعي ككل من خلال تكامل البعدين الأساسيين المهني و الإنساني عند الأفراد [1]، وتحت العلاقة بين التعليم و التنمية أو التقدم الاجتماعي و الاقتصادي و ما يتصل بذلك من استهلاكية ورأسمالية فردية و اجتماعية ومالية وغير مالية تكشف بعض الدراسات و البحوث عن نتائج المحددة للتعليم وأثره في النماء و التقدم الاقتصادي و الاجتماعي من خلال ما يلي[2]:

– أصبح ينظر إلى التعليم الآن كعملية إنتاجية و كاستثمار و استخدام للرأس المال البشري و من ثم أصبح التعليم حقا من الحقوق التي يتمتع بها المواطنون و جزء أساسي من التنمية الاقتصادي ة و من التقدم السياسي و الاجتماعي بحيث يستخدم منها الآخر لتحقيق أهدافه.

– تعد العلاقة بين التعليم والتنمية من الأمور المثيرة للنقاش، فالتعليم الشامل يؤدي بالإسراع في خطط التنمية التي تؤدي إلى رفع مستوى التعليم، و بالعكس فان الجهل و غياب الوعي يخلق التخلف و يعوق تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية. كما يشير "**دينسون**" إلى ظواهر التنمية الاقتصادية والتقدم التكنولوجي التي حدثت في بعض الدول العالمية مثل الولايات المتحدة و الاتحاد السوفيتي و اليابان و إلى الدور الهائل للتعليم في هذه البلدان. و يستخلص أن أكثر من ثلاثة أخماس الدخل الحقيقي يرجع إلى تأثير ارتفاع المستويات التعليمية على زيادة القدرة على الإنتاج و إن 23% من متوسط النمو السنوي في الولايات المتحدة يأتي من الزيادة المستمرة للمستويات التعليمية للعاملين.

[1]– أ/ غربي صباح ،الاستثمار في التعليم و نظرياته ،كلية الآداب و العلوم الإنسانية و الاجتماعية– العدد الثاني و الثالث.

[2]– د/ رفعت عزوز (و آخرون) ، مؤسسة طيبة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى 2009، ص 71-72.

كما أكد "**شولتز**" "بقوله إن أكثر 50%من الصعود الذي طرأ على الدخل القومي الأمريكي في السنوات الخمسينية من القرن الحالي إنما يرجع ما طرأ على التعليم و الثقافة من تقدم أدى بدوره إلى تقدم مناظر في إنتاجية العامل"[1].

2-2 القيمة الاقتصادية للتعليم:

إن القيمة الاقتصادية للتعليم ترتبط بإسهامه في الاقتصاد في جوانبه المختلفة، و بالذات الإنتاجية منها، و بما أن نوعية العنصر البشري و معارفه و مهاراته تتأثر بعوامل عديدة، منها التعليم يعتبر القاعدة الأساسية المهمة التي تبنى عليها المعارف و المهارات، و لأن عمليات التعليم منتظمة وتتوفر البيانات الإحصائية إلى حد منها، فإن هذا كله دفع بعدد ليس بالقليل ممن تناولوا القيمة الاقتصادية للتعليم بالبحث في التعليم باعتباره استثمار في الإنسان و بأنه يمثل شكل من أشكال رأس المال ، ومن ثم اعتباره تكوين لرأس المال البشري[2].

و من بين إحدى الدراسات الرائدة التي أجريت في هذا المجال دراسة " **ستروميلين**" عن اقتصاديات التعليم في الاتحاد السوفييتي سابقا ، و التي أظهرت أن دراسة الرواتب و الأجور لمختلف فئات العمال اليدويين وغيرهم بالنسبة لمؤهلاتهم التعليمية قد دلت بأن قدرا بسيطا من أنواع التعليم الابتدائي تعتبر أكثر فائدة للعامل من الفائدة التي يتحصل عليها من التدريب العملي لنفس الفترة ، و تم أخذ العديد من العوامل المؤثرة بنظر الاعتبار في هذه العملية ، كالعمر ،و الخبرة المهنية ،و المؤهلات الفنية ،وبينت أن التعليم الذي يحصل عليه العامل خلال سنة

[1]- د/ هشام مصطفى الجمل ،دور الموارد البشرية في تمويل التنمية بين النظام المالي الإسلامي و النظام المالي الوضعي- دراسة مقارنة- دار الفكر الجامعي 2007، ص 393.

[2]- د/ فليح حسن خلف ،اقتصاديات التعليم و تخطيطه، جدارا للكتاب العالمي، الطبعة الأولى 2006 ص6.

تعليمية واحدة يزيد من الإنتاجية 30% بينما تتحسن مؤهلات العمال الأميين و تزداد إنتاجيتهم بنتيجة فترة مماثلة من التدريب بمعدل 12.6-16% ، أي أن التحسن في الإنتاجية عن سنة من التعليم يعادل 2.6 مرة أكثر مما يتيحه التدريب لسنة واحدة أيضا ، و بعد أربع سنوات من التعليم الابتدائي فإن إنتاج العامل و راتبه يكون أعلى من راتب العامل الأمي بنسبة 79% ،و بعد سبع سنوات من الدراسة تكون مؤهلات العامل تحقق كسب أعلى من أخفض مستوى بمقدار 235% ،و بعد تسع سنوات من الدراسة تكون الزيادة 280%، و بعد 14 سنة من الدراسة تكون نسبة الزيادة 320 % ، و الدراسة المذكورة تبين أن مردود التعليم أي عائده و الذي يبين القيمة الاقتصادية للتعليم من زاوية إسهامه في زيادة الدخل القومي و مدى القيمة الاقتصادية للتعليم من زاوية الفرد و المجتمع و الاقتصاد ككل[1].

وكان" **ألفريد مارشال**" من أوائل من أبرز القيمة الاقتصادية للتعليم حيث أكد أن أكثر أنواع الاستثمارات الرأسمالية قيمة ما يستثمر في البشر كما يرى أن العامل في حاجة إلى تعليم عام بجانب التعليم المهني حتى و لو كان للتعليم العام نتائج تطبيقية مباشرة ذلك أنه يجعل الإنسان أكثر فطنة و تهيؤاَ كما يصبح مواطناَ للثقة في عمله اليومي وهذا كله يجعل منه عنصرا هاما من عناصر الإنتاج المادي للثروة[2].

وقد أجرى " **ج.ر.والش** " دراسة عن القيمة الاقتصادية للتعليم توصل فيها إلى وجود ارتباط بين نوع و مستوى تعليم الفرد و دخله و بين قيمة التعليم و تكلفته على النحو التالي:

الجدول رقم (4) يوضح الفرق بين نوع و مستوى التعليم و العائد الذي يحصل عليه الفرد.

[1]- د/ فليح حسن خلف ، مرجع سابق ص166-167 .

[2]- د/ رفعت عزوز (و آخرون) مرجع سابق ص64 .

جدول رقم (4): الفرق بين نوع و مستوى التعليم و العائد الذي يحصل عليه الفرد

المستوى التعليمي	عدد أفراد العينة	صافي الدخل طول الحياة بالدولار الأمريكي
التعليم الأولي	1267	25695 دولاراً
التعليم الثانوي	1892	32837 دولاراً
بكالوريوس في الآداب أوالعلوم	555	67846 دولاراً
ماجستير في الأدب	42	68878 دولاراً
دكتوراه في الفلسفة	58	76063 دولاراً
بكالوريوس إدارة أعمال أو محاسبة	718	90468 دولاراً
بكالوريوس في القانون (لورد)	141	100621 دولاراً
دكتوراه طب	11760	70527 دولاراً
بكالوريوس في القانون (هارفارد)	127	208091 دولاراً
بكالوريوس في القانون (لاندجرانت)	728	116223 دولاراً
المهندسون (ليفين)	7289	79938 دولاراً
المهندسون (لاندجرانت)	7591	91840 دولاراً
النســاء		
التعليم الأولي	1534	22806 دولاراً
التعليم الثانوي	5110	22886 دولاراً
بكالوريوس في الآداب أوالعلوم	1222	31916 دولاراً
ماجستير	229	36547 دولاراً

المصدر: د/ هشام مصطفى الجمل، مرجع سابق ص391.

و بتحليل هدا الجدول يتضح أن الفرق بين عائد التعليم العالي على التعليم الأولي يقدر بحوالي 75.000 دولاراَ في الدخل الكلي للفرد على مستوى الحياة، إذ بلغ متوسط دخل الفرد الحاصل على بكالوريوس القانون من جامعة (لورد) حوالي 100.621 دولارا بينما يحصل الفرد من التعليم الأولي على حوالي 25.695 دولارا و من هنا قدر عائد التعليم بحوالي 75.000 دولارا[1].

2-3 التعليم استهلاك أم استثمار:

ثار جدل حول قضية التعليم هل يعتبر استهلاكا مثل أية خدمة أم أنه نوع من أنواع الاستثمار في الموارد البشرية ، فهناك من يقول أن التعليم هو عبارة عن استهلاك نهائي مباشر كسائر أنواع الاستهلاك التي يقوم بها الأفراد إذ أنه يشجع حاجة المستهلك من خلال ميزانية فردية أو قومية ، هذا بالإضافة إلى ارتفاع البطالة بين الخريجين و المتعلمين و المثقفين في مقابل ارتفاع النفقات التعليمية .

و هناك من يؤكد أن التعليم نوع من أنواع الاستثمار في العنصر البشري يولد عائدا طويل الأجل على امتداد حياة الفرد المتعلم سواء أكان هذا العائد اقتصاديا أو اجتماعيا و العنصر البشري أحد عناصر الإنتاج الرئيسية التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية بجانب رأس المال[2].

2-3-1 التعليم استهلاك : يؤكد أصحاب هذا الاتجاه القائل بأن التعليم استهلاك يستندون إلى عنصرين هامين هما كالتالي :

أ –تزايد معدلات البطالة بصورة خطيرة .

[1]– د/ هشام مصطفى الجمل، مرجع سابق ص 391-392 .

[2]– د/ رفعت عزوز (و آخرون) مرجع سابق ص74.

ب –الإنفاق على التعليم يدرج في موازنة الدول ضمن بند الخدمات.

كما يرى بعض أصحاب هذا الاتجاه أن التعليم كسلعة استهلاكية يتميز عن غيره من السلع الاستهلاكية الأخرى بالصفات التالية:

1 – التعليم سلعة معمرة فهو ليس كوجبة غذائية تستهلك بمجرد استخدامها و لكنه سلعة تستمر مع الفرد طول العمر تغني حياته و تنمي شخصيته و تزوده بالخبرات و التجارب.

2 – التعليم استهلاك يؤدي إلى تغير في طبيعة العمل الذي يقوم به الفرد ، فكلما ازدادت درجة التعليم بالنسبة للفرد زادت فرصة القيام بأعمال تحتاج إلى مجهود ذهني أكثر و مجهود عضلي أقل .

3 – إنه استهلاك له تأثير كبير على أنماط الاستهلاك الأخرى فنوع التعليم و مستواه يؤثران تأثيرا كبيرا على اختيار الفرد لأنواع السلع التي يستهلكها فأنماط الاستهلاك للشخص الأمي تختلف عن أنماط الاستهلاك للشخص المتعلم.

4 – إن التعليم استهلاك له قيمته في حد ذاته بصرف النظر عن أي عائد اجتماعي أو اقتصادي ، فالتعليم يؤثر في شخصية الفرد و يمنحه الثقافة و المعرفة و يعلمه كيف يحيى الحياة الكاملة[1].

2-3-2 التعليم استثمار : تشير العديد من الدراسات في التعليم على انه يؤدي إلى زيادة العائد على الأفراد و المجتمعات معا و يؤدي الاستثمار في التعليم إلى ارتفاع مستوى الكفاية الإنتاجية و زيادة معدلات الإنتاج و الدخل القومي ، فالاستثمار في التعليم هو استثمار اقتصادي يدفع و يطور عمليات الإنتاج و بالإضافة إلى ذلك هناك أيضا من يرى أن التعليم نوعا من أنواع الاستثمار البشري يولد عائدا في الأجل الطويل على

[1]– د/ رفعت عزوز (و آخرون) مرجع سابق، ص75-76 .

امتداد فترة حياة الفرد المتعلم ، فالتعليم يمثل شكلا من أشكال الاستثمار البشري فهو يمكن الفرد من زيادة دخله فالعلاقة بين مستوى التعليم و مستوى الدخل علاقة واضحة و حقيقة ، و لقد أوضح **"الفريد مارشال Alfred Marchal "** في كتابه الهام **The principes of économic** جعل التعليم شكل من أشكال الاستثمار الوطني و قال إن التعليم يجب أن يرتبط بحاجات قوة العمل حتى يحقق دوره و أكد على أهمية اكتساب المهارات اليدوية المتخصصة و التي يتطلبها العمل في المصانع و غيرها[1].

2-4 عوائد التعليم:

يحتل عائد التعليم أهمية واضحة في اقتصاديات التعليم وهذا العائد يشكل محور النظرة الاقتصادية للتعليم، لأن العائد من التعليم هو المبرر الأساسي الذي يبرز الانفاق المستمر، و الواسع، و المتزايد على التعليم و عائد التعليم هذا يمكن أن ينظر إليه من وجهات نظر مختلفة:[2]

*فمن وجهة نظر الفرد فان العائد من التعليم يتمثل بالمنفعة التي تتحقق للفرد نتيجة تلبية رغباته وحاجته للتعليم من خلال كونه استهلاك، حيث يلبي التعليم هذه الرغبات و الحاجة للتعليم عن طريق تزويده بالمعلومات و المعارف التي تتيح له تحقيق الرضا، و إشباع ميوله و اتجاهاته، و إلى تطوير درجة وعيه و ثقافته .

*كما أن عائد التعليم من وجهة نظر الفرد كذلك يمكن أن يتحقق له من خلال كون التعليم استثمار في الإنسان ، أي تكوين لرأس المال البشري، و الذي يتيح للفرد تحقيق عائد من الاستثمار في تعليم الإنسان حاله في ذلك حال أي نوع آخر من الاستثمار في تكوين رأس المال المادي، و بالتالي فإن الاستثمار في الإنسان من

[1]- د/ رفعت عزوز (و آخرون) مرجع سابق، ص76-77 .

[2]- د/ فليح حسن خلف ، مرجع سابق، من ص221الى ص224.

خلال التعليم و الذي ينجم عنه زيادة معلومات الفرد و معارفه و مهاراته بالشكل الذي تزيد معه قدراته الإنتاجية و تزيد كفاءته في أداء عمله ،و في قيامه بنشاطاته و هو الأمر الذي يرفع معه إنتاجيته و إنتاجية المستخدمات و عناصر الإنتاج الأخرى و بما يحقق إنتاج ودخل اكبر له ،و من ثم فان الاستثمار في الإنسان من خلال الاستثمار في التعليم يحقق عائد للفرد يتمثل بزيادة دخل الفرد الذي يتحقق للفرد الذي لا يحصل على مثل هذا المستوى التعليمي .

*أن العائد من التعليم من وجهة نظر المجتمع و الاقتصاد ككل يتم النظر إليه من خلال كونه يمثل كافة العوائد أو المردودات التي يحققها التعليم للمجتمع والاقتصاد ككل سواء اتصل ذلك بالعوائد الاقتصادية، التي تتمثل بزيادة معلومات ومعارف ومهارات الفرد،وتطوير قدراته الإنتاجية ،وزيادة إنتاجيته، ومن ثم زيادة الإنتاج الذي يحققه طيلة عمره الإنتاجي ،أو اتصل الأمر بالعوائد الاجتماعية و التي يمثلها إسهام التعليم في التطوير الاجتماعي و الحضاري ،و تحقيق درجة ترابط و تماسك و انسجام اجتماعي اكبر ،و كذلك ينطبق الأمر على العوائد التي ترتبط بالجوانب السياسية و الثقافية و غيرها من العوائد المرتبطة بجوانب الحياة الأخرى التي يسهم التعليم في تنميتها و تطويرها ، وتكاد تتضمن معظم جوانب الحياة، و من بين الدراسات السابقة التي أجريت في هذا الميدان دراسة "**آدم سميث**" عندما حلل في هذا الزمن البعيد و تحرى طبيعة ثروة الأمم و أسبابها ، وتوصل إلى أن الجهد الإنساني يمثل قلب كل الثورات و جوهرها ، لقد اعتبر " **سميث**" بوضوح التعليم و التدريب من صور تراكم رأس المال البشري ،و كذا الاستثمار المفيد لكل من الأفراد المتعلمين و للمجتمع عامة ،و لقد لاحظ أن نفقات التعليم تعد واحدة من أهم العوامل التي تساهم في إحداث تباينات الدخول ،و بالإضافة إلى دور

التعليم في الاستثمار الإنتاجي البحت ، فانه عند " **سميث**"سلعة سياسية و اجتماعية تسهم في منع الفوضى و حفظ الديمقراطية[1].

3-السكان والتنمية:

3-1 العلاقة التشابكية بين السكان والتنمية :

إن الدراسات التي تناولت هذا الموضوع أفضت إلى أن الآثار التنموية للتغيرات السكانية متعددة ومتنوعة، معقدة، متغيرة ومتراكمة عبر الزمن كما أن عددا غير قليل منها غير مباشر و لا يظهر إلا في مدى زمني طويل نسبيا.

3-1-1 أثار النمو الديموغرافي على التنمية[2] : يرى بعض المختصين أن الضغط الديموغرافي هو محقر للتنمية ،حيث قيل: (ما دام مجتمع ما متوقفا فإن كل فرد من أفراده يكتفي بمستواه المعيشي، لذا لن تكون هنالك حاجة إلى التنافس، وتقوم المؤسسات الموجودة بالسهر على تلبية احتياجات سكان ذلك المجتمع .) وفي نفس السياق يشير المدافعون عن هذا الطرح بأن هنالك جملة من مزايا النمو السكاني بالنسبة للتنمية في تزايد الطلب ،مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج، و توزيع أوسع للتكاليف العامة للمجتمع، وتنظيم أكثر فعالية للعمل .

أما الفئة الثانية وبفعل تأثرها ببعض نماذج النمو التقليدية و التي تعتبر رأس المال العنصر الحاسم في التنمية،فإننا نجدها تغالب في تقدير الأثر السلبي للنمو السكاني على هيكل الاستثمار ، وذلك بتوجيه قسط كبير منه (الاستثمار) نحو ما يسمى بالاستثمارات الديموغرافية ، ففي حالة مجتمع معدل نموه الديموغرافي يقارب 3

[1]- د/ محمود عباس عابدين ، علم اقتصاديات التعليم الحديث، الدار المصرية اللبنانية ، الطبعة الثانية 2004 ص 93 .

[2]- http://www.onefd.edu.dz/infpe/.../L2-ENV1-GEO.PDF

%سنويا، ينبغي عليه تخصيص بين 9و10%من دخله الوطني للاستثمارات الديموغرافية وذلك فقط من أجل الحفاظ على مستواه المعيشي الأساسي .أما إذا أراد تحسين مستواه بحوالي 2 %فان ذلك تتطلب منه تحقيق معدل استثمار سنوي يتراوح ما بين 17 إلى 18 %، وهذا ما يوضح بجلاء بأن الزيادة السكانية بإمكانها امتصاص قسط هام من النمو الاقتصادي.

3-1-2 أثار التنمية على النمو الديموغرافي[1]:

3-1-2-1أثر التنمية على الوفيات:من المعلوم أن التطور الاقتصادي يعرف استقرارا أو تراجع في النمو، ويؤثر بذلك على مستوى الوفيات . وفي هذا الإطار يمكن القول أنه إلى غاية العشريات الأخيرة من القرن 18م، كان أثر تطور الموارد الغذائية على الوفيات واضحا ،أما اليوم نلاحظ أن المستويات المنخفضة للوفيات تسجل خاصة لدا الدول المتقدمة بينما نجد العكس بالنسبة للدول السائرة في طريق النمو ،والتي تعرف مؤشرات جد مرتفعة كما نلاحظه من خلال الجدول رقم(5).

الجدول (5) :**توزيع أمل الحياة**

المناطق	أمل الحياة عند الميلاد(1990-1995)
المناطق الأكثر نموا	75 سنة
المناطق الأقل نموا	62 سنة
شمال إفريقيا	61 سنة
وسط وغرب افريقيا	51 سنة

المصدر: http://www.onefd.edu.dz/infpe/...PDF/...L2-ENV1-GEO.PDF

[1]- http://www.onefd.edu.dz/infpe/.../L2-ENV1-GEO.PDF

عموما فإن التراجع التدريجي لمستويات الوفاة يمكن ربطه بمستوى التنمية، وإن الانخفاض المسجل في مستوى الوفيات قد تم تحقيقه أساسا بفضل المجهودات المبذولة في الميدان الصحي ، وتحسن المستوى المعيشي بشكل عام ،إذ أن توفير منشآت طبية و إن كانت بسيطة فانه بإمكانها رفع أمل الحياة إلى غاية 60 سنة.

3-1-2-2 أثر التنمية على الخصوبة : ظهرت تصورات نظرية تحاول إبراز أهمية العوامل الاقتصادية في التأثير على الخصوبة والتي كانت تدور حول محور أساسي وهو أن الزواج و الإنجاب يتحددان وفقا لظروف اقتصادية.

يقول آدم سميث (1723-1794)"أنه حيث توجد زيادة في عدد السكان، وقلة في فرص العمل ف إن الأحوال الاقتصادية والمادية ستحول دون إقبال الأفراد على الزواج و الإنجاب، أما إذا توفرت فرص العمل تفوق الارتفاع في الكثافة السكانية ،فان أجور الأفراد ترتفع ،وتتحسن تبعا لذلك حالتهم الاقتصادية فيقدمون على الزواج و الإنجاب إلى أن تعود الحالة السكانية إلى مرحلة التوازن ".

أما كارل ماركس فقد أشار بدوره إلى أن النظام الرأسمالي هو الذي أدى إلى ظهور الزيادة السكانية، حيث يحرص الرأسماليون دائما على زيادة أعداد الطبقة العمالية ، لكي يتوفر أمامهم احتياطي من الأيدي العاملة يساعدهم على خفض الأجور باستمرار.

3-2 الآثار الاقتصادية للنمو السكاني : تتعدد آثار النمو السكاني على المتغيرات الاقتصادية المختلفة، وبعض هذه الآثار ايجابي والبعض الأخر سلبي .كماأن بعضها يتحقق في الأجل القصير والبعض الأخر في الأجل الطويل. ولعل أهم هذه الآثار ما يلي:

3-2-1 الأثر على الدخل وتوزيعه : يرى البعض أن النمو السكاني يترتب عليه انخفاض في مستويات دخول الطبقات الفقيرة حيث تؤدي الزيادة السكانية إلى انخفاض معدلات الأجور، وهي تمثل النسبة الأكبر

لدخول الطبقات الفقيرة ويعتقد البعض أن معدل نمو الدخل القومي و متوسط نصيب الفرد منه يكون أقل في حالة النمو السكاني المرتفع عنه في حالة النمو السكاني الأقل ارتفاعا ،ذلك أن زيادة السكان بمعدل أكبر لزيادة الدخل القومي تؤدي إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل، ومن ثم انخفاض في مستوى معيشته كما يؤثر النمو السكاني على توزيع الدخل في المجتمع، فقد أظهرت بعض الدراسات وجود علاقة عكسية بين نمو السكان وعدالة توزيع الدخول في الأجلين القصير والمتوسط ،حيث تتكاثرالطبقات الفقيرة بمعدلات أكبر من نظيرتها الغنية. وذلك لإرتباط مستويات الدخول المنخفضة بمستوى تعليمي ووعي صحي منخفض، المصاحب بإعتبار الطفل موردا اقتصاديا للأسرة حيث يدخل سوق العمل في سن صغيرة.ولذا فإن أية زيادة تتحقق في الدخل القومي يتحول معظمها إلى الطبقات الغنية المسيطرة على النشاط الاقتصادي من جهة .ويرتفع متوسط نصيب الفرد من الدخل لهذه الطبقات من جهة أخرى، الأمر الذي يزيد من تفاوت توزيع الدخول ،ويمكن أن ينخفض هذا التفاوت في الأجل الطويل إذ أمكن خفض معدلات الخصوبة لدى الطبقات الفقيرة ،مما يترتب عليه ارتفاع نصيب هذه الطبقات من الدخل بفعل التأثيرات الايجابية على مستويات التعليم والصحة والمعيشة ،كما وجدت بعض الدراسات الأخرى أثار ايجابية للنمو السكاني على الدخل .فزيادة الأطفال في الأسرة قد يحفز الآباء على العمل، بجد أكبر ولساعات أطول من أجل زيادة دخل الأسرة[1].

3-2-2 الأثر على الادخار : فيترتب على النمو السكاني إضعاف القدرة على توليد المدخرات من خلال عاملين هما : التزايد السريع للسكان وارتفاع معدلات الإعالة.حيث يرى بعض الاقتصاديين أن للنمو السكاني أثرا سلبيا على توليد المدخرات ، فزيادة معدل نمو السكان عن معدل نمو الدخل قد يؤدي إلى التحول من الادخار إلى الاستهلاك.كما أن زيادة عد د المعالين في الأسرة قد يؤدي لانخفاض من القدرة على الادخار.

ولكن من جهة أخرى، يعتمد معدل الادخار على الهيكل العمري للسكان ،فكلما كان المجتمع فتي كان معدل

[1]- د/ السيدة إبراهيم مصطفى (وآخرون) ، اقتصاديات الموارد والبيئة، الدار الجامعية، 2007، ص ص 46-47.

الادخار أكبر مقارنة بالمجتمعات الهرمة،ذلك أن الأفراد في المراحل العمرية الأولى عادة ما يقومون بالعمل والاجتهاد ويزيدون مدخراتهم من أجل تحسين مستويات معيشتهم في المستقبل .

أو من أجل توفير حياة مستقبلية أمنة لأطفالهم. وذلك على عكس كبار السن، الذين لديهم ميل أكبر للاستهلاك عن الشباب[1].

3-2-3 الأثر على الاستثمار : بالرغم من اعتقاد البعض أن النمو السكاني يؤدي إلى إضعاف القدرة على الادخار في المجتمع، وبالتالي نقص الموارد المتاحة للاستثمار، ولكننا لا نستطيع التسليم بذلك. فالمدخر قد يختلف عن المستثمر، بالإضافة إلى اختلاف دوافع كل منهما، وفي الدول النامية، نجد أن الجزء الأكبر من الاستثمارات يمول عن طريق الادخار الإجباري (الضرائب وغيرها) أو الاقترا ض الخارجي.وهذان المصدران لا يتأثران بمعدلات النمو السكاني.وإذا كان هذا المعدل مرتفعا فقد يؤدي إلى انخفاض مستويات الأجور، مما يمكن للطبقات الرأسمالية من تحقيق مزيد من الأرباح، وبالتالي مزيد من الاستثمارات في المجتمع. ويرى البعض أن النمو السكاني السريع قد يؤدي إلى تحول هيكل الاستثمارات نحو توسيع طاقات مشروعات البنية الأساسية (المواصلات والاتصال والكهرباء والمياه وغيرها) ،على حساب المجالات الاقتصادية الأخرى.غير أن تلك الاستثمارات لا تتحقق عوائدها بالكامل إلا في الأجل الطويل ومع استغلال كامل طاقتها. ولذا ف إن النمو السكاني قد يعوق عملية التنمية الاقتصادية. ولكن ما يجب التأكيد عليه هو أن تلك الاستثمارات لا ترتبط كثيرا بنمو السكان في الدول النامية، وإنما تتوقف على أولويات وسياسات الحكومة[2].

[1]- السيدة إبراهيم مصطفى (وآخرون) ،مرجع سابق،ص 47.

[2]- المرجع نفسه ،ص 48.

3-3 الآليات التي تربط بين التحول الديموغرافي والنمو الاقتصادي[1]:

3-3-1 عرض العمل :إن معدلات الخصوبة يؤثر على عرض العمل بطريقتين :الأولى ،عبر التقادم في العمر ووصول الفئات العمرية الفتية إلى سن العمل بين 15 إلى 64 والتي من الطبيعي أن تنخرط في سوق العمل وعندها ينخفض معدل المعالين إلى غير المعالين. ويؤدي التحول الديموغرافي إلى ارتفاع معدل الإسهام في قوة العمل، وإذا استطاع سوق العمل امتصاص الأعداد المتزايدة من العاملين مما سيرفع من حصة مدخلات العمل إلى الإنتاج ،وبالتالي فان حصة الفرد من الناتج ستزداد، فانخفاض أعداد الأطفال و المسنين سيؤدي إلى تحسين نسبي في حصة الفرد من الدخل. أما الثانية، فان انخفاض معدل الخصوبة يزيد من فرصة مشاركة النساء في قوة العمل ويؤدي بدوره إلى صغر حجم الأسرة وتحسين تعليم أطفالها. ويؤثر التركيب العمري على سوق العمل، وبالتالي على النمو الاقتصادي بفعل أن الأثر الاقتصادي الناجم عن ولادة طفل يختلف كليا عن الأثر الاقتصادي لعامل في الثلاثين من العمر، فارتفاع عدد السكان في سن العمل يؤدي عادة إلى ارتفاع حصة الفرد من الناتج بشرط أن لا يكون هناك تعارضا بين الكم و الكيف ، أي بضمان زيادة الإنتاجية مع التشغيل الكامل والفعال .

3-3-2 الادخار والاستثمار : تدعم المسوح المتعلقة بالموضوع وجود تأثير سلوكي على معدلات الادخار حيث تشير الاستقصاءات إلى أن معدلات الاستهلاك ترتفع عند الأطفال و المسنين بينما تنخفض عند السكان في سن العمل الذين يتميزون بارتفاع إنتاجيتهم وارتفاع معدل ادخارهم. كذلك يلاحظ أن الادخار يتحدد تبعا للمرحلة العمرية، فيبلغ معدل الادخار بين الأفراد حده الأقصى في سن أل 45 سنة، في حين

[1]- أ-بتول شكوري ،الترابط بين السكان و التنمية على صعيد الاقتصاد الكلي (فرصة الألفية للتنمية) ، اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغرب أسيا ، المنتدى العربي للسكان ،بيروت نوفمبر 2004، ص-ص7-8. www.escwa .un.org/popih/…/new/sdd-2004-11 pdf

ينخفض بين الأفراد الذين هم في أوائل الثلاثينات نتيجة لتزايد الاحتياجات الاستهلاكية للأسر الجديدة. هذا ويؤثر التحول الديموغرافي تأثيرا ايجابيا على معدل الادخار الحكومي ،نتيجة ارتفاع إيرادات الضرائب مع تزايد عدد السكان في سن العمل .

أما على صعيد الأسرة فإن الادخار الخاص للأسرة يعتبر النواة للتراكم الرأسمالي المطلوب لتمويل النمو. كما حصل في بلدان شرق أسيا، أما الارتفاع في نسبة الادخار فهو بالتأكيد لا يعني ارتفاعا في الاستثمار الداخلي إذ أن هذا الأخير يتجه نحو الأسواق التي توفر عائدا أعلى وكلفة أقل خاصة إذا ما اقترن ذلك بالانفتاح على الأسواق العالمية .

3-3-3 التعليم ورأس المال البشري : تشير الدراسات التطبيقية إلى أن ارتفاع معدل الإعالة له أثر سلبي على معدلات الالتحاق بالتعليم إذ يخفض من قدرة الوالدين على الاستثمار في تعليم أبنائهم.كما أن ارتفاع متوسط العمر المتوقع يساهم في زيادة معدلات التعليم، إذ يزيد العوائد من التعليم ويقلل من الكلفة. وقد أوضحت دراسة تطبيقية أجريت عام 1999 أن متوسط عمر الإنسان المتوقع هو محدد أساسي لمعدلات الالتحاق بالتعليم، فارتفاعه يؤدي إلى ارتفاع معدل العائد من التعليم كونه يحقق أرباحا مستقبلية وبالتالي ترتفع أهمية وقيمة التعليم بينما يؤثر انخفاض متوسط عمر الإنسان على العملية التعليمية سلبا إذ يجعل منها كلفة إضافية على المجتمع. و يؤثر الانخفاض في نسبة الوفيات إيجابا على الإنفاق على التعليم وبالتالي على النمو الاقتصادي . إذ أنه يؤدي إلى ارتفاع في القوى العاملة، و إلى ارتفاع في ادخار تحسبا لسن التقاعد الذي ينعكس بارتفاع في عوائد التعليم .

3-4 النمو السكاني و التنمية[1]: لقد تأثرت نظرية القرن العشرين حول التنمية بنماذج الكلاسيكية للنمو التي سمحت بتوسع منتظم على مستوى السكان والاقتصاديات مع قيام التقدم التكنولوجي بدور أساسي فيما يتعلق بالمخرجات.وكان يعد أي أثر معاكس للاقتصاد الكلي على الموارد كما مهملا، أو أمر توازنه أثاره الايجابية ،وقد اعتبر بعض الاقتصاديين أن النمو السكاني يعزز التغيير التكنولوجي، وهي الفكرة التي دعمتها أعمال استربوسروب ESTER BOSERUP حول التغيير الزراعي طويل الأمد.ويرى آخرون متعددون أن النمو السكاني عبارة عن عامل محايد تماما فيما يتعلق بالأداء التنموي، ويعكس تقريران مهمان تباين وجهات النظر هذه، وهما التقريران اللذان أصدرتهما أكاديمية الولايات المتحدة للعلوم عامي 1971-1986، فقد توصل التقرير الأول إلى أن هناك أسباب قوية للحد من النمو السكاني، أما التقرير الثاني فقد وجد أن هناك أسبابا ضعيفة جدا تدعم فكرة هذا الحد، ومهما كانت الحجج النظرية، فإن البيانات الكلية حول الدخل في العقود التالية للحرب العالمية الثانية وحتى الثمانينات لم تؤكد بروز أثار سلبية ذات قيمة على التنمية بسبب النمو السكاني، إذ كثيرا ما تزامنت سنوات النمو الاقتصادي الأسرع مع النمو السكاني الأسرع على المستوى الفطري.

3-5 السكان القوة المنتجة الرئيسة : السكان هم الشرط الأساسي المسبق للإنتاج مهما كان نوعه وطبيعته وأسلوبه. ويشترط أسلوب الإنتاج السائد، وفقا لمستوى تطور تقسيم العمل الاجتماعي، وجود حد أدني من السكان، ومعدل نمو مناسب. وتركيبا سكانيا معينا.

ومن دون توافر هذه الشروط لن يتمكن أسلوب الإنتاج من انجاز وظيفته الاجتماعية بكفاية ملائمة للتطور الاقتصادي المنشود، ومن ناحية أخرى فإن لأسلوب الإنتاج حد أمثل من السكان، فإذا انخفض عدد السكان

[1]- جوفري ماكنيكول ،السكان والتنمية (إطلالة تمهيدية) ، ورقة بحث، حول العلاقة بين التغيرات السكانية والنمو الاقتصادي، 2003 عدد 174.

ومعدل النمو السكاني عن الحد الأدنى المطلوب أو تجاوز الحد الأقصى الملائم فإن عملية الناتج الاجتماعي تبدوا غير قادرة على أداء مهامها. وربما يتعرض النظام الاقتصادي برمته في بعض الحالات للخطر. وبذلك يمكن استنتاج أن العدد الموافق للسكان يختلف من أسلوب إنتاج إلى أخر، كما يختلف من مرحلة إلى أخرى في تطور أسلوب الإنتاج ذاته. ومفهوم الحجم الأمثل للسكان هو مقولة تاريخية تحددها شروط كل مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي، أي إن حجم السكان الموافق مشروط بطبيعة النظام الاقتصادي السائد وقوانينه الاقتصادية الموضوعية و خاصة القانون الاقتصادي الأساسي، ومشروط أيضا بمستوى الوعي الاجتماعي .

وعلى هذا الأساس فإن العلاقة بين السكان قوة منتجة رئيسة ونمط النظام الاقتصادي تطرح مسألة الحجم الأمثل للسكان واستخدامه معيارا للحجم الفعلي للسكان. وليس الحجم الأمثل للسكان علاقة عددية جامدة، فهو يراوح بين الحد الأدنى الضروري و الحد الأقصى للسكان. ويتوقف هذا الحجم على ديناميكية النظام الاجتماعي وقدرته على الاستيعاب .فكلما كان النظام الاجتماعي أقل تطورا كان الحيز بين الحد الأدنى و الحد الأقصى محدودا. وفي هذه الحال يلاحظ ميل إلى ثبات نسبي في عدد السكان.

وبالمقابل، فكلما اتسم النظام الاجتماعي بالتطور السريع كان الحيز أكثر مرونة وملائمة لهذا التطور.

يلاحظ في كثير من الحالات أن معدل نمو السكان ينحرف زيادة أو نقصان عن معدل النمو الاقتصادي. وينجم هذا الانحراف عادة عن تأثير عدد من العوامل مثل التطور التقني و العلمي والقيم والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع. وقد يكون هذا الانحراف ذا طبيعة انتقالية طويلة الأمد. فقد يظهر بعد مرحلة تطور في غالب الأحيان ،التطابق بين الحجم السكاني الفعلي والحجم الأمثل. و إن تحقيق مثل هذا التطابق تحدده الإمكانات الواقعية لأسلوب الإنتاج مثل إمكانات التشغيل وتوفير احتياجات الاستهلاكية للحجم الأمثل للسكان. لذا

يعتمد بعض الباحثين إلى القول إن الحجم الأمثل للسكان هو حجم السكان الضروري اقتصاديا. ولكن هذين المفهومين لا يعبران عن شيء واحد فإن الحجم السكاني الضروري اقتصاديا يعد معيارا مهما وأساسيا للحجم الأمثل للسكان[1].

[1]- بن الحاج جلول علي ،المؤشرات الاجتماعية والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية 1973 / 2010) رسالة ماستير، جامعة معسكر، دفعة 2012/2011،ص ص 58-59.

خاتمة الفصل :

إن الاستثمارات الاجتماعية ضرورية، من أجل تحقيق التماسك الاجتماعي و الاستقرار السياسي وتحقيق تنمية اجتماعية و اقتصادية متوازنة، لذا لا بد أن نراعي لدور المؤشرات الاجتماعية في عملية التنمية، لأنها تستهدف في المدى البعيد رفاهية الإنسان ورفع مستوى معيشته .

الفصل الثالث:

الدراسة القياسية للعلاقة بين المؤشرات الاجتماعية والتنمية في الجزائر الفترة (2012-1973)

مقدمة الفصل:

لقد برز مصطلح المؤشرات الاجتماعية كمفهوم على الأقل في الجزائر منذ بداية التسعينات من القرن العشرين على غرار سنوات الأزمات الاقتصادية التي حدثت في عشرية الثمانينات التي ارتبطت بالسياسات الانكماشية في الدول المتقدمة وكذلك الانهيار في أسعار الطاقة وفي صادرات المواد الأولية وتبني سياسة الإصلاحات الاقتصادية التي اعتمدت كعلاج لهذه الأزمات الاقتصادية، إن كل هذا كانت له الآثار السلبية على الجوانب الاجتماعية للبشر ذلك أن حياة الناس تتأثر بالقرارات والسياسات الحكومية.

لقد جاء مصطلح المؤشرات الاجتماعية بديلا موسعا لمفاهيم تنموية سابقة، هذا المفهوم الجديد يعتبر بان الاستثمار في المجال التنموي الاجتماعي عن طريق التعليم والتدريب والعناية الصحية وغيرها من المؤشرات الاجتماعية هو الطريق المناسب لتحقيق معدلات عالية في النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، كما يعتبر العدالة في توزيع الدخل وزيادة التوظيف وإشباع الحاجات الأساسية للإنسان من الأهداف المركزية لهذه التنمية. كل هذا جعل الجزائر كدولة تتبنى مخطط خماسي (2010-2014) خصص له أكثر من 1000 مليار دج موجه للتنمية البشرية.

وسنحاول من خلال هذا الفصل دراسة العلاقة بين المؤشرات الاجتماعية والتنمية، وذلك بالتطرق إلى تطور كل من التنمية والمؤشرات الاجتماعية في الجزائر بصورة مختصرة، ثم إجراء دراسة قياسية بين بعض المؤشرات الاجتماعية المتوفرة في الجزائر والتنمية خلال الفترة (1973-2012) حيث سنقوم باختبار استقرارية السلاسل الزمنية المستخدمة في الدراسة ثم الارتباط بين المتغيرات وأخيرا نقوم باختبار السببية لجرا نجر بين السلاسل، وقبل

إجراء الاختبارات سوف نتطرق للإطار النظري للدراسة القياسية وذلك لتوضيح بعض المفاهيم وفهم أحسن للدراسة.

1- لمحة عن تطور التنمية وبعض المؤشرات الاجتماعية في الجزائر:

1-1- واقع التنمية في الجزائر:

1-1-1- الاقتصاد: يمثل قطاع المحروقات الركيزة الأساسية للاقتصاد الجزائري بما قدره 60% من مصادر الميزانية، وهو يقارب 30% من الناتج الإجمالي الداخلي ويفوق 95% من فوائد التصدير، وتمتلك الجزائر ثامن احتياطي الغاز الطبيعي من حيث الأهمية على الصعيد العالمي، هي رابع مصدر في العالم لنفس المادة، فيما تتبوأ الرتبة 14 من حيث أهمية احتياطي النفط لديها، وقد نجحت الجزائر خلال السنوات الأخيرة في تحين مؤشراتها المالية والاقتصادية بفضل الزيادات الهامة لسعر النفط والإصلاحات التي أدخلتها على سياستها الاقتصادية على المستوى الوطني بمساندة صندوق النقد الدولي، ونجحت الجزائر في توفير فوائض تجارية هامة إضافة إلى مدخرات قياسية من العملات الأجنبية، وقد خفضت دينها الخارجي إلى ما دون 10% من الناتج الإجمالي الداخلي إثر تسديد ديونها المستحقة لكل من نادي باريس ونادي لندن سنة 2006.

لقد ازداد الناتج الإجمالي الداخلي بفضل الزيادة في مداخيل النفط وارتفاع الإنفاق الحكومي، غير أن الجهود المستمرة للحكومة الرامية إلى تنويع مصادر الدخل من خلال جلب الاستثمار الأجنبي والمحلي، دون اعتبار قطاع الطاقة.[1]

[1]- بيانات أساسية للجزائر IOM International Organisation for Migration

1-1-2- التضخم[1]: بلغ معدل التضخم سنة 2007 نسبة 3,9 بالمئة بفعل التوسع في السياسة المالية وانطلاق برنامج دعم النمو الاقتصادي .كما يعود هذا الارتفاع إلى ثلاثة عناصر أساسية، هي ارتفاع الرواتب والأجور من دون أن تقابلها زيادة الإنتاجية، ارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية إلى 24,17بالمئة مقارنة ب 18,60 بالمئة سجلت سنة 2006 ، كما أن فائض السيولة المصرفية ارتفع معدل نموه إلى74,47 بالمئة ، وهنا يمكن القول أن معدل التضخم المسجل عام 2007 كان ضمن الحدود المستهدفة من السياسة النقدية.

إن معدل التضخم المسجل سنة 2009 والمقدر ب 6,4 بالمئة يرجع إلى ارتفاع معدلات التضخم المستورد منذ سنة 2008 ، إذ أدت الأزمة المالية العالمية إلى ارتفاع سعر صرف اليورو مقابل الدولار، ما تسبب في ارتفاع أسعار السلع المستوردة، علما أن 60 بالمئة من واردات الجزائر تتم بهذه العملة باعتبار الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأول للجزائر .واللافت في هذا الصدد هو أن معظم المعدلات المسجلة لا تتوافق مع الأرقام المستهدفة من السياسة النقدية الواردة في تقارير بنك الجزائر السنوية.

بالنسبة إلى سنة 2011 ُقدر المعدل المستهدف ب 4 بالمئة، بينما كان المعدل المحقق 4,52بالمئة، ويرجع ذلك إلى الأسباب السابقة.

[2]-أ- رايس فضيل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011) ، بحوث اقتصادية عربية ، العددان 61-62/شتاء-ربيع2013 ،ص ص204-205.

وبحسب بنك الجزائر فإن أسباب التضخم خلال العشرية 2000 2010 ، كانت بسبب ارتفاع أسعار المواد الزراعية المستوردة، والتوسع الكبير في الكتلة النقدية، وارتفاع أسعار الخضر والفواكه الطازجة، كما ساهمت في إحداث التضخم بالنسب على التوالي :31 بالمئة، و 62 بالمئة، و7 بالمئة.

1-1-3- التوازنات المالية الخارجية : إن رصيد ميزان المدفوعات كان إيجابيا حيث أنه قدر بـ 29.55 (مليار دولار أمريكي) سنة 2007 ليسجل بذلك زيادة ليرتفع إلى 36.99 (مليار دولار أمريكي) خلال سنة 2008، وبعد ذلك سجل انخفاضا محسوسا خلال سنوات 2009، 2010، 2011 ليصل إلى 20.06 سنة 2011[1].

1-1-4- البطالة : تبلغ نسبة البطالة في الجزائر 13% (سنة 2006 تقديري)[2]، كما تدل تقديرات منظمة العمل العربية للعام 2006/2005 على التباين في معدلات البطالة بين الشباب، فهي تبلغ حدها الأعلى في الجزائر 46%.

1-1-5- القوى العاملة : تقدر بـ 10.81 مليون تتوزع كالآتي :

الزراعة 14%، الصناعة 13.4%، البناء والأشغال العامة 10%، التجارة 14.6%، الحكومة 32%، وغيرها من القطاعات 16% (°سنة 2006 تقديري).

كما يشتغل حوالي 15% من العاملين في مجال الزراعة التي تساهم في الناتج الإجمالي الداخلي بقدر أقل من قطاع المناجم وقطاع الصناعات المعملية[1].

---

[1]- معلومات مقتبسة من الديوان الوطني للإحصائيات (الفرع الجهوي- وهران) نشرة 2012، ص 63.

[2]-IOM INTERNATIONALE ORGANIZATION FOR MIGRATION، مرجع سابق

1-1-6- الناتج الداخلي الخام: بلغ الناتج الداخلي الخام للبلاد بـ: 112.786 مليار دولار سنة 2006 ليصل إلى 133.295 مليار سنة 2007 كما قدر الناتج الداخلي الخام لكل فرد بـ 3368.7 دولار سنة 2006 ليبلغ 3909.4 دولار خلال سنة 2007[2].

1-1-7- المديونية الخارجية : الجدول الآتي يبين لنا مدى قدرة الجزائر كبلد على تحمل أعباء الديون الخارجية أي نسبة إجمالي الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي :

[1]- IOM INTERNATIONAL ORGANISATION FOR MIGEATION مرجع سابق

[2]- معلومات مقتبسة من الديوان الوطني للإحصائيات، مرجع سابق، ص 72.

جدول رقم (6) : نسبة إجمالي الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي ما بين عامين 1995 و 2000.

البلد	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)		الدين العام الخارجي (مليون دولار)		الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)		تغير نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي
السنوات	1995	2000	1995	2000	1995	2000	
الجزائر	41240	53801	32781	25000	79.5	46.5	-33.0

المصدر : فضيلة جنوحات /ز/ حريتي، إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية "حالة بعض الدول المدينة"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، دفعة 2006/2005، ص 98.

1-2- تطور بعض المؤشرات الاجتماعية بالجزائر: عند تحليل تطورات المؤشرات الاجتماعية بالجزائر، يجدر بنا الذكر أنه نتيجة للنقص في بعض العناصر والإحصاءات وعدم توفرها يجعلنا نقتصر في بعض منها وذلك حسب قاعدة البيانات الخاصة بالمؤشرات الاجتماعية المتوفرة لدينا :

1-2-1- مؤشر الفقر: فبالنسبة لمؤشر الفقر في الجزائر وبناءا على التقرير السنوي حول التنمية البشرية في الجزائر الذي أصدره المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالتعاون مع خبراء برنامج الأمم المتحدة، فقد تم التوصل إلى أن مؤشر الفقر قد تراجع بين سنة 1995 و 2005 من 25.23% إلى 16.60%.

ويعود الفضل في هذا التحسن في مكافحة ظاهرة الفقر إلى برامج دعم الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو بالإضافة إلى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، ويشير نفس التقرير إلى أن ثلث الأسر الجزائرية تعاني من متاعب مالية[1].

1-2-2- مؤشر الأمية : إن السياسات الاقتصادية والاجتماعية المنتهجة في الجزائر قد تناست بل أهملت واحد من القطاعات الذي من المفروض أن يولى الاهتمام الأكبر، كما أنها لحد الآن لم تع المفهوم الصحيح للتنمية البشرية، ذلك أن الإحصاءات تبين بأن نسبة الأمية في الجزائر تكون وصلت إلى حوالي 30 بالمائة أي حوالي 9.63 مليون جزائري من مجموع 32.12 مليون مواطن. إن هذه النسبة وهذا العدد لابد وأن يرتفع إذا ما أخذنا الإناث لوحدهن، إذ أن النسبة وصلت إلى 39%، أي 6.26 مليون من الإناث الأميات، وهي نسبة كبيرة جدا في هذا الظرف حيث ترتفع الأصوات عاليا من أجل إعطاء الاهتمام بالتعليم والصحة وغيرها من المجالات التي تشكل الأركان الأساسية للتنمية البشرية[2].

[1]- د/نصيرة قوريش، التنمية البشرية في الجزائر وآفاقها في ظل برنامج التنمية 2010-2014، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية 2011، ص 37- الموقع الإلكتروني www.univ-chlef:dz/ratsh/reach-fr/article-05.pdf

[2]-أ.د/ عماري عمار، بعض الملاحظات على التنمية البشرية في الجزائر وسبل النهوض بها، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، العدد 07 (2007) ، ص 27.

1-2-3- مؤشر العمر المتوقع عند الولادة :

يمثل معدل الحياة عند الولادة في التنمية مؤشرا ممتازا للحالة الصحية العامة للسكان، والتحسن في الغذاء، وقد ربح معدل الحياة عند الولادة بين 1995 و 2005 حوالي 1.38 نقطة في متوسط النسبة المئوية حيث انتقل من 68.1 إلى 71.7 سنة 2005 يمكن ترجمتها إلى امتداد في العمر يفوق 6 سنوات وانتقل من 68.1 سنة 1998 إلى 72.4 سنة 2008. ويعود هذا التحسن إلى ما يلي:

* تراجع نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة سنويا بحوالي 27% في الفترة 1998 – 2009 حيث انتقلت من 37.4 لكل ألف زيادة حية سنة 1998 إلى 24.8 سنة 2009 بعدما كانت في مستوى 134.1 سنة 1980.

* انخفاض وفيات الأمهات بـ 32 نقطة في النسبة المئوية في السنة لمائة ألف زيادة حية، وذلك منذ سنة 1999، وانتقلت من 117 لمائة ألف زيادة حية سنة 1999 إلى 92 في سنة 2006 بعدما كانت في حدود 230 لمائة ألف زيادة حية سنة 1989.

* انخفاض المعدل الإجمالي للوفيات بصفة عامة بمعدل 3.6 نقطة لكل ألف نسمة بين 1995 و 2005 و 2.4 نقطة لكل ألف نسمة بين سنتي 1995 و 2009.

إن كل هذه المعطيات تدل على أن تحسن معدل الحياة عند الولادة راجع أساسا إلى انخفاض وفيات الأطفال والرضع والتي مع انخفاض مؤشر الإخصاب تدل على التأطير الجيد لمتابعة حالات الحمل والولادة[1].

[1]- حمدي صارة، مؤشرات التنمية البشرية وارتباطها بالنمو الاقتصادي (دراسة قياسية 1990-2011)، رسالة ماستر، جامعة معسكر، الدفعة 2012/2011 ، ص ص 62-63.

1-2-4- مؤشر الخصوبة: بلغ معدل الخصوبة في الجزائر حسب تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة لعام 2002، والذي صنف الجزائر في مجموعة البلدان الثانية حسب معدلات الخصوبة إذ يصل إلى ما بين 3 و 5 ولادات لكل امرأة[1].

1-2-5- القدرة على القراءة والكتابة :

تقدر نسبة الأشخاص القادرين على القراءة والكتابة بحوالي 69 – 70% بالجزائر بواقع 79% بالنسبة للذكور و 61% بالنسبة للإناث. ويواجه النظام التربوي الجزائري تحديا يتمثل في ضرورة تلبية الاحتياجات للأعداد المتزايدة من الأطفال والشبان الذين لهم حق الدراسة.

إن التعليم مجانيا في الجزائر وإجباريا للجزائريين إلى حد سن 16 سنة، غير أن نسبة التسجيل تبقى بعيدة كل البعد عن نسبة 100% وهي تنخفض بشكل حاد عند المرور من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الثانوية، وفي الواقع لا يتم تسجيل إلا حوالي نصف ممن لهم الحق في التسجيل في المدارس الثانوية التي تبدأ في سن 12 وتتضمن مرحلتين، كل واحدة منها تعد 3 سنوات[2].

1-2-6- مؤشر نسبة القيد الإجمالية في مراحل التعليم الأولية والثانوية والعالية معا : في هذا الجانب لم يتم تحقيق تقدم كبير رغم بعض التحسن الملحوظ، إذ بلغت نسبة التسجيل في المدارس الابتدائية 96.7% من الأطفال المنتمين للفئة العمرية المعنية سنة 2004/2003 (الذكور 96% والإناث 94%[3]،

[1]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2002، ص 33.

[2]- بيانات أساسية للجزائر IOM INTERNATIONAL D'ORGANISATION FOR MIGRATION.

[3]- بيانات أساسية للجزائر، مرجع سابق.

كما بلغت نسبة الالتحاق بالمدارس في مرحلة التعليم الثانوي(النسبة المئوية من السكان الذين هم في سن التعليم الثانوي).بلغ الإجمالي (2001-2009 : 83.2) والصافي (2001-2009 : 66.3)[1]، كما أن نسبة 23% فقط من بين المتمدرسين تصل إلى التعليم العالي حسب الإحصائيات، أي 1/4 من المتمدرسين وهو ما يعني أن 3/4 لا يصلون إلى المرحلة العليا للتنظيم فكيف يتوزع المتسربون من التعليم؟[2].

1-2-7- نسبة التسرب المدرسي (%) : الجدول رقم (7) الموالي يمثل أنواع التسرب المدرسي

التسرب الطوعي	%33.58
الطرد	%10.95
البعد عن المدرسة	%10.22
قرار الأولياء	%21.7

المصدر : د/نصيرة قوريش، مرجع سابق، ص 38.

إن مقاطعة التمدرس تمسه 31.8% من الأفراد الذين يتراوح عمرهم بين 24.6 سنة وهم يتوزعون حسب الجدول رقم (7) السابق.

وحسب نفس التقرير، يمثل عدد المتسربين في الأماكن الريفية ضعف التسرب في الوسط الحضري، كما أن التسرب في أوساط الفتيات يفوق مرتين المتسربين من الذكور لدى الفئة ما بين 6 و 15 سنة[3].

[1]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2010، ص 197.

[2]- د/ نصيرة قوريش، مرجع سابق، ص 38

[3]- د/نصيرة قوريش، مرجع سابق، ص 38.

1-2-8- مؤشر المعدل السنوي للنمو السكاني : بلغ مجموع السكان 34.994.937 نسمة حسب تقدير جويلية 2011، كما بلغت نسبة النمو السكاني 1.173% (سنة 2011 تقديري)[1]، كما بلغت الزيادة الطبيعية بـ 19.6% سنة 2009ومعدل وفيات الأطفال بـ 24.8% لنفس السنة[2].

1-2-9- سكان الحضر كنسبة من المجموع (نسبة مئوية) :

تزايد سكان التحضر هي صفة الدول النامية والمواطن الجزائري وجد نفسه مضطرا إلى اللجوء إلى المدينة ففي أزمة عقد التسعينات وهذا الانتقال العشوائي نحو المدن خلق ظروف أخرى تمثلت في انتشار قصدير الضواحي وانتشار مظاهر أقل ما يقال أنها سلبية، وقد ارتفعت نسبة سكان الحضر من 53.0% عام 1992 إلى 58.8 عام 2003 ومن المتوقع أن تصل إلى 65.3 في المائة عام 2015[3].

1-2-10 مؤشر عدد السكان مقابل كل طبيب:

لقد نمى مؤشر عدد السكان مقابل كل طبيب وبسرعة مؤشر عدد الأطباء مقابل نمو عدد السكان وبسرعة لا تساير مؤشر التقدم أو تطور الخدمات الصحية، إذ بلغ مؤشر طبيب لكل 849 ساكن خلال سنة 2006، ما لبث أن ارتفع وبمعدل يقترب من 100% ليصل إلى طبيب لكل 721 ساكن خلال سنة 2008، وبقي هذا المعدل في تزايد ليبلغ المؤشر طبيب لكل 640 ساكن خلال عام 2010[4].

[1]- بيانات أساسية للجزائر، مرجع سابق.

[2]- الديوان الوطني للإحصائيات، نشرة 2012، رقم 42، ص 06.

[3]- بن الحاج جلول علي، مرجع سابق، ص 68.

[4]- الديوان الوطني للإحصائيات، مرجع سابق، ص 22.

1-2-11 التغطية الصحية:

ففي سنة 1979، وصلت عدد الهيئة الطبية الجزائرية إلى 3761 طبيبا مقابل 2320 طبيبا أجنبيا، وهذا المجموع من الأطباء 6081 يضمنون تغطية صحية تعادل طبيب لكل 2960 ساكنا، لكن هذا المؤشر لا معنى له إذا قارناه بالكثافة الطبية التي هي بالمراكز التكوينية ومن جهة أخرى، فإن عدد أعوان الشبه

الطبي قد وصل إلى 46669 ممرضا وعونا بمختلف التخصصات والفروع، وهو ما يمثل تغطية شبه طبية في عون شبه طبي واحد لكل 386 ساكنا، بالإضافة إلى عمال التسيير والعمال التقنيين والمقتصدين والإطارات المتوسطة وأعوان المكاتب وغيرها، لكن يبقى دورها مرتبطا بتحسين ظروفها الاجتماعية والاقتصادية والمهنية. لأن الإطارات والطبقات المتوسطة بغض النظر عن طبيعتها، هي الآن في طي النسيان والإهمال والتهميش بحكم التأثيرات الليبرالية الجديدة.

أما بشأن الموارد المادية فتلاحظ ظهور هياكل جديدة من نمط العيادة المتعددة الخدمات والتي جاءت لإيصال العلاج لكل المواطنين عبر كامل التراب الوطني وإلغاء بالتالي التفرقة بين المناطق بالإضافة إلى بعض البناءات وإنجاز وتوسيع الهياكل القاعدية، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال ما يلي : في سنة 1979 – 2010 ما نسجله في هذه المرحلة هو إنشاء هياكل صحية جديدة سنة 1986 وهي المراكز الاستشفائية الجامعية، كما عرفت هذه المرحلة إعادة المؤسسات الصحية من حيث التنظيم والتسيير وذلك سنة 1997، من خلال المراسيم التنفيذية الخاصة بالمؤسسات الاستشفائية المتخصصة والقطاعات الصحية والمراكز الاستشفائية الجامعية، وفي سنة 2007 يعاد تنظيم القطاعات الصحية لتصبح المؤسسات العمومية الاستشفائية والمؤسسات العمومية للصحة الجوارية أي فصل الاستشفاء عن العلاج والفحص وهي نوع من اللامركزية هدفها تسهيل الوصول إلى العلاج

وتقريب المستشفى أو المؤسسة من المواطن. وقد عرفت هذه المرحلة تطور عدد الهياكل القاعدية وكذا عدد المستخدمين.

أما بشأن التغطية من حيث الهياكل الصحية سنة 1998 فنلاحظ ما يلي:

سريرين لكل 1000 نسمة، عيادة لكل 60731 نسمة، مركز صحي لكل 25454 نسمة، قاعة علاج لكل 6667 نسمة[1].

1-3- الأهداف الإنمائية في ظل برنامج التنمية 2010 – 2014[2] :

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل 10 سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة آنذاك. وتواصلت ديناميكية هذه البرامج خلال الفترة 2005 – 2009 بالبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي والذي دعم برنامج تنمية جنوب الجزائر وبرنامج تنمية الهضاب العليا، وبذلك بلغت كلفة جملة عمليات التنمية المسجلة خلال الخمس سنوات الماضية ما يقارب 17500 مليار دينار جزائري من بينها بعض المشاريع الهيكلية التي ما زالت قيد الإنجاز.

---

[1]- دهار أسماء، النظام الصحي والنفقات الصحية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي (دراسة قياسية من 1970 – 2010)، رسالة ماستر، دفعة 2012/2011، جامعة معسكر، ص 51 – 52 – 53.

[2]- د/ خير الدين معطى الله (وآخرون)، أبحاث المؤتمر الدولي: (تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001 – 2014)، 12/11 مارس 2013، جامعة سطيف، ص 21 – 22

WWW.UNIV-ECOSETIF.COM/SEMINAIRS/PUBLI/5-8.PDF

يستلزم ببرنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010 – 2014 من النفقات 21.214 مليار دج وهو يشمل شقين اثنين هما :

* استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاع السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دج.

* إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن 40% من موارد البرنامج موجهة لتحسين التنمية البشرية ضمن جملة من المحاور الأساسية، و 40% أيضا خصصت لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية، وتحسين الخدمة العمومية، بينما تتوزع 20% المتبقية بين دعم تنمية الاقتصاد الوطني وتطوير اقتصاد المعرفة.

حيث خصص غلاف مالي يفوق 1000 مليار دج الموجه إلى التنمية البشرية حسب القطاعات والجدول الآتي رقم (**8**) يوضح توزيع الغلاف المالي الذي يفوق 1000 مليار دج الموجه إلى التنمية البشرية حسب القطاعات الذي يتوقع من خلاله إنجاز ما يلي[1] :

[1]– د/نصيرة قوريش، مرجع سابق ،ص 39..-www.univ-chlef:dz/ratsh/reach-fr/article-05.pdf

الجدول رقم (8) يبين توزيع حجم الاستثمارات على القطاعات :

القطاعات	مبلغ المخصصات المالية (الوحدة : مليار دج)	النسبة المئوية (%)
التربية الوطنية	852	8.41
التعليم العالي	852	8.57
التكوين والتعليم المهنيين	178	1.75
الصحة	619	6.11
السكن	3700	36.55
الطاقة	350	3.45
المياه	2000	19.75
التضامن	40	0.39
الشباب والرياضة	1130	11.16
المجاهدين	19	0.18
الشؤون الدينية	120	1.85
الثقافة	140	1.38
الإيهال	106	1.04
المجموع	10122	100

المصدر : د/نصيرة قوريش، مرجع سابق ، ص 40.

أ- قطاع التربية والتعليم : هدفا للارتقاء بهذا القطاع، خصصت له مبلغ يقدر بـ 852 مليار دينار في إطار البرنامج الخماسي لإنجاز عدة هياكل وبنى تربوية ضرورية لتوفير التعليم لكل طفل جزائري، حيث ينتظر إنجاز أزيد من 3000 مدرسة ابتدائية وأكثر من 1000 إكمالية وحوالي 850 ثانوية وكذا أزيد من 2000 وحدة بين داخليات ومطاعم ونصف داخليات والتي أوكلت مهمة إنجازها لوزارة التربية الوطنية، كما تم تخصيص غلاف مالي قدره 868 مليار دينار للتعليم العالي لا سيما من أجل توفير 600.000 مقعدا بيداغوجي و 400.000 سرير و 44 مطعما جامعيا وغلاف مالي بحوالي 178 مليار دينار للتكوين والتعليم المهنيين موجهة خصوصا لإنجاز 220 معهد و 82 مركزا للتكوين و 58 داخلية.

ب- قطاع الصحة والمياه : للقضاء على المشاكل التي تعترض قطاع الصحة في الجزائر وتوفير الخدمات الصحية فقد تم رصد مبلغ 619 مليار دج موجه لانجاز 172 مستشفى و45 مركبا صحيا متخصصا و 377 عيادة متعددة الاختصاصات و 1000 قاعة للعلاج و 17 مدرسة للتكوين شبه الطبي.

وبخصوص قطاع المياه فقد تم تخصيص أكثر من 2000 مليار دينار قصد إنجاز 356 سدا و 25 عملية تحويل للمياه و 34 محطة تصفية وأزيد من 3000 عملية تزويد بالماء الشروب وتطهير وحماية بعض المدن من الفيضانات. ويضاف إلى هذا المبلغ 60 مليار دينار سنتم تعبئته في السوق المالية من أجل استكمال أو إنجاز 8 محطات جديدة لتحلية مياه البحر.

ج- قطاع السكن : وبالنسبة لقطاع السكن فقد تم تخصيص أزيد من 3700 مليار دينار من أجل إعادة تأهيل النسيج الحضري وإنجاز مليوني مسكن منها (500.000 إيجاري و 500.000 ترقوي و 300.000 لامتصاص السكن الهش و 700.000 سكن ريفي.

وفي مجال الطاقة فقد تم رصد أزيد من 350 مليار دينار لهذا القطاع لا سيما من أجل ربط حوالي مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي و 220.000 بيت ريفي بشبكة الكهرباء.

د– قطاع الشبيبة والرياضة والثقافة والاتصال : ينتظر من خلال هذا البرنامج إنجاز 80 ملعبا لكرة القدم و 750 مركب للرياضة الجوارية و 160 قاعة متعددة الرياضات وأكثر من 400 مسبح وأزيد من 3500 فضاء للألعاب و 230 بيت ودور للشباب وكذا أكثر من 150 مركز للتسلية العلمية للشباب في قطاع الشباب والرياضة، وإنجاز 40 دارا ومركبا ثقافيا و 340 مكتبة و 44 مسرحا و 12 معهدا موسيقيا ومدارس للفنون الجميلة وكذا 156 مركز للتسلية العلمية لقطاع الثقافة أما قطاع الاتصال فقد رصد له مبلغ يفوق 106 ملايير دينار من أجل تحسين التجهيزات الإذاعية والتلفزيونية وتحديد شبكات بثها.

2 .– الإطار النظري للدراسة القياسية :

خصص هذا الجزء لتوصيف النموذج المستخدم للسببية كإطار نظري وصفي لبيان وضع المتغيرات، حيث سوف نتطرق إلى بعض المفاهيم التي ستمهد لنا الطريق نحو إجراء الاختبارات اللازمة للعلاقة السببية بين المؤشرات الاجتماعية والتنمية وفهمها وتفسيرها.

2-1- مفهوم السببية (causality) :

ت1- السببية causality: "هي مقولة فلسفية تدل على الروابط الضرورية بين الظواهر التي تحتم الواحدة منها (وتسمى السبب أو العلة) الظاهرة الأخرى (التي تسمى بالمسبب أو المعلول) وهي مبدأ أساسي للتصورات عن العالم "[1].

ت2- أما (F.Diebold) يفضل استخدام تعبير (predictive causality) إذن "فهي مصطلح يشير إلى الحالة التي تكون فيها حادثة معلومة متبوعة دائما بحادثة أخرى معينة ويقع تعاقب الأحداث هذا خلال زمن ما وتدعى الحادثة الأولى بالسبب والثانية بالمسبب أو المعلول"[(2)].

ويستخدم هذا الاختبار الإحصائي لتحديد طبيعة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية، لكون هذه المتغيرات لا تتحرك بالاتجاه نفسه لتحقيق حالة التوازن، وذلك لتأثيرها بظروف وعوامل اقتصادية وخارجية مختلفة، وعليه فإن هنالك مدة الارتداء الزمني تعبر عن الفارق الزمني في استجابة المتغير التابع لأثر التغير في المتغيرات المستقلة أو العكس تماما[(3)].

إن معاملات الارتباط لا تعطي التفسير الاقتصادي الكافي كونها لا تدل دائما على تحديد اتجاه التأثير، والارتفاعات الكبيرة لهذه المعاملات لا تغني بأي حال من الأحوال وجود ارتباط سببي. وترتبط المتغيرات مع بعضها البعض داليا، لذا استخدم اختبار السببية لتحديد نوع واتجاه العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية.

---

[1]- file:///f:/سببية .htm.

[2]- بن الحاج جلول علي، مرجع سابق، ص 74.

[3]- مرجع سابق، ص ص 74-75.

لذا فالسببية (causality) تعد من أهم المحاور في تحديد صيغ النماذج الاقتصادية، إذ تهدف إلى البحث عن أسباب الظواهر العلمية، للتمييز بين الظاهرة التابعة من الظواهر المستقلة المفسرة لها، ويمكن تصنيف أنواع السببية بشكل عام إلى الآتي[1] :

أنواع السببية:

2-1-1 السببية في اتجاه واحد:

يعني أن إحدى المتغيرين يكون له أثر معنوي على المتغير الآخر فقط أي إما x_t يؤثر في y_t أو y_t تؤثر في x_t ونكتب: $x \overset{vers}{\rightarrow} y$ أو $y \overset{vers}{\rightarrow} x$

2-1-2 السببية التراجعية (في الاتجاهين) effect feedback:

$\mathbf{Y_t}$ يسبب x_t أو x_t يسبب y_t في هذا النوع كلا المتغيرين له أثر معنوي على المتغير الآخر أي: Yt $\overset{vers}{\Leftrightarrow}$ x_t

2-1-3 السببية اللحظية بين x_t و y_t causalité instantanée

نقول أن هناك سببية لحظية ($yt => xt$) إذا كان توقع القيمة الجارية لـ xt هو أفضل توقع عندما تدخل القيمة الحالية ($\bar{y}$) لـ y_t في هذا التوقع.

[1]-خليدة دلهوم،أساليب التنبؤ بالمبيعات –دراسة حالة-رسالة ماجستير في العلوم التجارية ،جامعة الحاج لخضر-باتنة،دفعة2009/2008،ص.ص41-42

2-1-4 السببية بالتأخر causalité avec retard

نقول أن y_t تسبب x_t بتأخر m إذا كان m هي أصغر قيمة لk حيث:

2-2- اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية (اختبار جذر الوحدة UNIT ROOT TEST):

2-2-1- مفهوم السلسلة الزمنية : لقد تعددت التعاريف بخصوص السلاسل الزمنية.

ت1 : يرى (منصور صبري، قوقزة، سنة 1999) "بأنها مجموعة مشاهدات حول ظاهرة معينة أخذت بترتيب معين عادة ما يكون في هذا الترتيب فترات زمنية متساوية مثل ساعات، الأيام، الأشهر، أو السنوات المتتابعة"[1].

ت2: كما يعرفها البعض على أنها "مجموعة من القيم الخاصة بمؤشرة ما مأخوذة خلال فترات زمنية متتالية وهي تعكس تطور ذلك المؤشر عبر الزمن"[2].

[1]- نجلاء أكرم مندورة، السلاسل الزمنية وتطبيقاتها في مجال العلوم التربوية، إجازة أطروحة علمية لنيل شهادة ماجستير، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، دفعة 2009، ص 32.

[2]- د/ مكيد علي، الاقتصاد القياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 2011، ص 279.

ت3 : كما تعرف أيضا "بأنها مجموعة من القيم المتتالية ومنظمة خلال فترة زمنية معينة، وهذه المشاهدات يتم تسجيلها خلال هذه الفترة حسب فترات (تواريخ) متتالية وعادة ما تكون هذه الفترات الزمنية متساوية"[1].

منتظم. كما أن هذه الظاهرة تختلف عن الدورية (الفصيلة) في أنها تحدث في مجال أكبر من سنة، في حركة دورية تظهر في السلاسل الزمنية الطويلة، يرمز لهذه المركبة بـ : C.

غالبا ما تتسم البيانات الاقتصادية بوجود تغيرات هيكلية تؤثر على درجة سكون السلاسل الزمنية، لذا يعد تحديد درجة السكون مهما قبل اختبار علاقات التكامل والسببية، حيث يتطلب ذلك عدم سكون البيانات وتكاملها من نفس الدرجة، فإذا كانت سلسلة الفروق الأولى من سلسلة المتغير العشوائي ساكنة أو مستقرة فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من المرتبة الأولى (integrated of order 1) أي I (1) .

أما إذا كانت السلسلة ساكنة أو مستقرة بعد الحصول على الفروق الثانية (الفروق الأولى للفروق الأولى) فإن السلسلة تكون متكاملة من الرتبة الثانية أي (2) وهكذا، إذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة أو ساكنة يقال إنها متكاملة من الرتبة صفر وهو بذلك لا يحمل جذر الوحدة، أي (0) ، بشكل عام فإن السلسلة X_t تكون متكاملة من الدرجة (d) إذا كانت ساكنة عند مستوى الفروق (d)، لذا فإنها تحتوي على عدد (d) جذر الوحدة[2].

[1]- د/ نصيب رجم، الإحصاء التطبيقي، دار العلوم للنشر والتوزيع، ص 39.

[2]- بن الحاج جلول علي،مرجع سابق، ص 76-77.

وقد وضحت عدد من الدراسات منها دراسة (Nelson and Polsser 1982) أن أغلب السلاسل الزمنية تحتوي جذر الوحدة، وكذلك بينت الدراسات التي قام بها (Stock and Watson 1989) أن مستويات تلك السلاسل الزمنية غير مستقرة، وهذا معناه أن متوسط وتباين المتغير غير مستقلين عبر الزمن بوجود جذور الوحدة في أي سلسلة زمنية، والتي من شأنه أن يؤدي إلى وجود ارتباط زائف ومشاكل في التحليل والاستدلال القياسي.

ويوجد هناك عدد من الاختبارات التي يمكن استخدامها للتأكد من وجود أو عدم وجود جذر الوحدة، أي لتحديد مدى استقرار السلسلة الزمنية منها طريقة (PP) (1988, Phillips and Perron) واختبار ديكي فوللر المطور (ADF) (Augmented Dickey-Foller) وقد يختلف (PP) عن (ADF) بكونها لا تحتوي على قيم متباطئة للفروق والذي يأخذ في الاعتبار الارتباط في الفروق الأولى في سلسلة زمنية باستخدام التصحيح غير المعملي (non parametric correction)، ويسمح بوجود متوسط لا يساوي صفر واتجاه خطي للزمن[1].

وفي دراستنا هذه سوف نقوم بتوضيح اختبار **ديكي فوللر المطور** لاجراء اختبار السكون :

[1]- بن الحاج جلول علي،مرجع سابق ، ص 77.

2-2-2- إختبار ديكي فوللر المطور Augmented Dickey-Foller test :

أولا نلقي نظرة على اختبار ديكي فوللر البسيط :

أ- اختبار Dickey-Foller test البسيط (D.F)[1] :

يعتمد اختبار (D.F) البسيط على ثلاث معادلات بسيطة تفترض وجود سياق عشوائي من نمط إنحدار ذاتي من المرتبة (1) هذه المعادلات هي :

$$\text{I) } \Delta X_t = \alpha_{1X_{t-1}} + e_t$$

$$\text{II) } \Delta X_t = \alpha_{0} + \alpha_{1X_{t-1}} + e_t$$

$$\text{III) } \Delta X_t = \alpha_{0} + \alpha_{1X_{t-1}} + \beta_t + e_t$$

إذ إن :

Δ : معامل الفروق الأولى، أي : $\Delta X_t = X_t - X_{t-1}$

e_t : سياق الضجة البيضاء white noise proces

[1]- د/عثمان نقار(وآخرون)، منهجية Box-jenkins في تحليل السلاسل الزمنية والتنبؤ (دراسة تطبيقية على أعداد تلاميذ الصف الأول من التعليم الأساسي في سورية)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد الثالث 2011، ص 129-130.

الفرضية التي نختبرها $H_0: \alpha_1 = 0$ (وجود جذر وحدة أي عدم استقرار) تقارن احصائية الاختبار $T = \frac{\alpha_1}{SE(\alpha_1)}$ مع القيم النظرية التي وضعها Dickey – Foller في جدول.

إن اختبار Dickey-Foller البسيط يقتصر على نماذج انحدار ذاتي من المرتبة (1) وقد قام Dickey-Foller بتوسيع الاختبار إلى سياقات الانحدار الذاتي من مرتبة أكبر من (1).

ب- اختبار Dickey-Foller الموسع (ADF)[1] :

يعتمد الاختبار على المعادلات الثلاث الآتية :

$$\text{I)}\ \Delta X_t = \alpha_1 X_{t-1} + \sum_{j-1}^{P} \beta_j \Delta X_{t-j} + e_t$$

$$\text{II)}\ \Delta X_t = \alpha_0 + \alpha_1 X_{t-1} + \sum_{j-1}^{P} \beta_j \Delta X_{t-j} + e_t$$

$$\text{III)}\ \Delta X_t = \alpha_0 + \alpha_1 X_{t-1} + \sum_{j-1}^{P} \beta_j \Delta X_{t-j} + \delta_t + e_t$$

حيث أن e_t سياق الضجة البيضاء.

والاختبار الذي يتم هو نفسه في الفترة السابقة: ($H_0: \alpha_1 = 0$) وجود جذر الوحدة.

يعتمد اختبار ديكي فولر المطور ADF على إحصائية t لمعامل معادلة الإنحدار الذاتي من أجل اختبار الفرضية التالية :

* السلسلة تحتوي على جذر الوحدة (السلسلة غير مستقرة) $H_0: \alpha_1 = 0$.

[1]- د/عثمان نقار (وآخرون)، مرجع سابق، ص 130.

* السلسلة لا تحتوي على جذر الوحدة (السلسلة مستقرة) $H_1: \alpha_1 < 0$.

حيث نرفض الفرضية الصفرية إذا كان قيمة تاء المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة لديكي فولر عند درجة معنوية $T^{cal} > T^{tab}$

$T^{cal} = \frac{\alpha_1}{SE(\alpha_1)}$	
$T^{tab} = T(n, \alpha)$	جدولية
محسوبة	

2-3- الارتباط الخطي بين المتغيرات (معامل الارتباط الخطي)[1] :

يقصد بالارتباط وجود علاقة بين ظاهرتين أو أكثر، ويسمى المقياس الذي تقاس به درجة الارتباط والذي يرمز له بالرمز (Γ)، حيث أن تحليل الارتباط يعامل أي متغيرين بشكل متماثل، Symmetrically ولا يوجد تمييز بين المتغير التابع والمتغير أو المتغيرات المستقلة، تأسيسا على ذلك يفترض تحليل الارتباط أن كلا المتغيرين عشوائي، Random، أو تصادفي Stochastic، وهذا يتطلب احتمالية التوزيع الطبيعي ويمكن حسابه على النحو الآتي :

$$\Gamma = \left[\sqrt{\frac{\sum X_i^2}{\sum Y_i^2}}\right] \widehat{\beta_1}$$

$$\Gamma = \frac{\sum X_i Y_i}{\sqrt{(\sum X_i)^2 (\sum Y_i)^2}}$$

$$\Gamma = \pm\sqrt{R^2}$$

[1]- د/ حسين علي بخيت(وآخرون)، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة 2007، ص 96-97-98.

أو

$\pm$: تعتمد على إشارة $\widehat{\beta_1}$.

أو

$$\Gamma = \frac{\sum X_i Y_i}{n S_x S_y}$$

$$S_x = \sqrt{\frac{\sum X_i^2}{n}}, \quad S_y = \sqrt{\frac{\sum Y_i^2}{n}}$$

حيث ان :

وتتراوح قيمة Γ بين $1+$ ، $1-$ أي أن $-1 \leq \Gamma \leq +1$ وقد يكون الارتباط بين ظاهرتين أو أكثر موجبا أو سالبا والإشارة تدل على وجود علاقة طرديه أو عكسية ولا تدل على قوة العلاقة التي تحدد من خلال الأرقام، ويمكن التمييز بين الخصائص الآتية :

1- عندما تكون $\Gamma = 1$ معنى ذلك وجود علاقة خطية تامة وموجبة بين المتغيرين X,Y أي أن الزيادة في قيمة المتغير X يترتب عليه زيادة في قيمة المتغير التابع Y.

2- عندما $\Gamma = -1$ معنى ذلك وجود علاقة خطية تامة وسالبة بين المتغيرين X,Y أي أن الزيادة في قيمة المتغير المستقل X يترتب عليه انخفاض في قيمة المتغير التابع Y.

3- عندما $\Gamma = 0$ معنى ذلك ليست هناك علاقة بين المتغيرين X,Y في هذه الحالة إن تقدير المعامل β بطريقة المربعات الصغرى العادية OLS، يكون مساويا للصفر.

2-4- اختبار السببية :«*Test "Granger Causality*

اختبار السببية لجرانجر : أشار *Granger 1988* إلى أنه إذا كانت هناك سلسلتان زمنيتان متكاملتان فلابد من وجود علاقة سببية باتجاه واحد على الأقل، وحسب مفهوم جرانجر فإنه إذا كان المتغير X_t يسبب المتغير Y_t فهذا يعني أنه يمكن توقع قيمة Y_t بشكل أفضل باستخدام القيم الماضية لـ X_t[1]. مثال تكون لدينا الدالة التالية [2]:

$$Y_t = F\left(Y_{t-1}, Y_{t-2}, \dots, Y_{t-k}, \beta_{t-1}, \beta_{t-2}, \dots, \beta_{t-k}\right.$$

يعتمد اختبار جرا نجر على الفرضيتين التاليتين :

الظاهرة X لا تسبب الظاهرة Y : الفرضية المعدومة H_0

الظاهرة X تسبب الظاهرة Y : الفرضية البديلة H_1

$\beta_{t-i} = 0$ الفرضية المعدومة تكون جميع المعاملات مقيدة.

لمعرفة أي من الفرضيات صحيحة نطبق الاختبار التالي ونحسب قيمة F حيث:

[1]- صاولي مراد (وآخرون)،الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي ، جامعة قالمة يومي 3و4 ديسمبر2012 ص321.

2- بن الحاج جلول علي،مرجع سابق،ص79.

$$F = \frac{(SCR\,\Gamma) - (SCR\,n\Gamma)/\mathrm{q}}{(SCR\,n\Gamma)/(n-K)}$$

* مجموع المربعات البواقي المقيدة : $SCR\,\Gamma$

* مجموع المربعات البواقي بدون قيد : $SCR\,n\Gamma$

* عدد العوامل تحت القيد : **q**

* المجموع الكلي للمشاهدات – عدد معاملات دالة الانحدار غير المقيدة : $n-K$

إذا كان $F^{cal} > F^{tab}$ نرفض H_0 ونقبل H1 ومعناه الظاهرة X تسبب الظاهرة Y.

3- الدراسة السببية بين المؤشرات الاجتماعية والتنمية :

سوف نقوم في هذا الجزء الأخير بترجمة النموذج من حيث الاختبارات التي تخدم هدف البحث لتحديد العلاقة السببية للمتغيرات قيد الدراسة. وسنعتمد في دراسة العلاقة بين المؤشرات الاجتماعية والتنمية في الجزائر على اختبار السببية لجرانجر، مرورا باختبار الاستقرارية والارتباط الخطي.

3-1- طبيعة المتغيرات ومصدرها :في هذا العنصر اقتصر على المعطيات المستخدمة في الدراسة والرمز الدال عليها وفترة الدراسة ومصدر هذه البيانات.

الجدول رقم (9) : البيانات مصادرها والرمز الدال عليها :

المتغير	رمزه	فترة الدراسة	مصدره
تطور الناتج المحلي الإجمالي (سنويا %) في الجزائر	PIB-CR	/1973 2012	WORLD BANK (Databank)
متوسط العمر المتوقع عند الولادة	LIFE-EX		
النمو السكاني (% سنويا)	POP-GR		
معدل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي، الاجمالي (% من الشريحة العمرية ذات الصلة)	EN-GPR		

3-2- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية :

لدينا السلاسل الزمنية الخاصة بمعطيات الدراسة من سنة 1973 إلى سنة 2012 سندرس استقرارية هذه السلسلة باختبار **ديكي فولر المطور** (Augmented Dickey-Fuller test equation)، نستعمل اختبار (ADF) لمعرفة ما مدى استقرار السلاسل المستعملة في البحث وذلك لتجنب النتائج المزيفة نتيجة لعدم استقرارها.

اعتمدنا على النموذج الثالث لديكي فولر، الإختبار في ظل وجود المقطع الثابت (C constante) والزمن (Linear trend) وعند درجة التباطئ 0.

وبالتالي تعرف السلسلة التي لها جذر الوحدة على أنها سلسلة غي مستقرة وذلك بتطبيق لنموذج (ADF) سنقوم بالاختبار عند درجة معنوية 5%.

فرضيات الاختبار تكون كالآتي :

H_0 : يوجد جذر الوحدة وتعتبر السلسلة غير مستقرة.

H_1 : لا يوجد جذر الوحدة والسلسلة مستقرة.

3-2-1- اختبار جذر الوحدة في السلسلة PIB-CR باستخدام ADF :

انطلاقا من الملحق رقم (1) نلاحظ أن القيمة المطلقة الإحصائية (t) المحسوبة T_{cal} (المحسوبة) = 3.685028 أكبر من القيمة المطلقة T_{tab} (الجدولية) = 3.529758 ومعنى ذلك أنها معنوية إحصائيا عند 5% وبالتالي نرفض الفرضية المعدومة H_0 والتي تقول وجود جذر الوحدة (عدم استقرارية السلسلة) ونقبل الفرضية البديلة H_1 والتي تقول عدم وجود جذر الوحدة (استقرارية السلسلة) وبالتالي السلسلة PIB-CR سلسلة مستقرة (stationary) كما نلاحظ أن PROP للثابت C = 0.0188 وهي أقل من درجة المعنوية 5% وبالتالي نرفض الفرضية المعدومة H_0 التي تقول $C = 0$ ونقبل الفرضية البديلة التي تقول بأن $C \neq 0$ وبالتالي فإن الثابت يختلف عن الصفر أي أن للسلسلة PIB-CR ثابت.

كما أن PROB للزمن @TEND (1973) =0.2899 وهي أكبر من درجة معنوية 5% وبالتالي نقبل الفرضية المعدومة H_0 والتي تقول عدم وجود مركبة الإتجاه العام ونرفض الفرضية البديلة H_1 والتي تقول وجود مركبة الاتجاه العام يعني أن السلسلة الأصلية لا تشمل على اتجاه عام خطي محدد linear trend.

الشكل رقم (1) : التمثيل البياني لاستقرارية السلسلة PIB-CR :

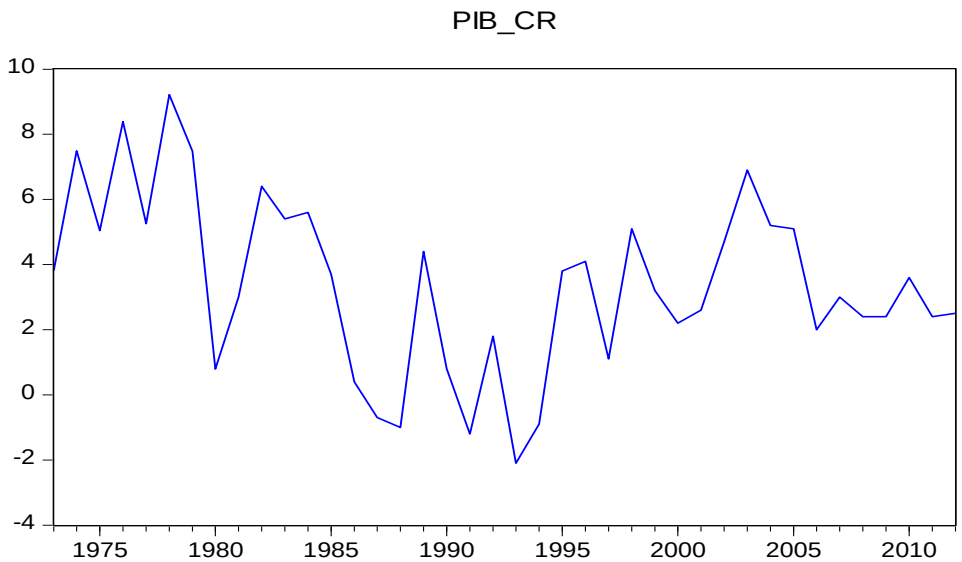

من اعداد الطالب بواسطة EVIWS7

3-2-2- اختبار جذر الوحدة في السلسلة LIFE-EX باستخدام ADF :

واعتمادا على الملحق رقم (2) نلاحظ أن القيمة المطلقة الاحصائية (t) (المحسوبة) = 1.249867 أقل من القيمة المطلقة لقيمة (t) المجدولة = 3.529758 وبالتالي نقبل الفرضية المعدومة H_0 والتي تقول وجود جذر الوحدة (عدم استقرارية السلسلة) ونرفض الفرضية البديلة H_1 والتي تقول عدم وجود جذر الوحدة (استقرارية السلسلة) وبالتالي : السلسلة LIFE-EX غير مستقرة (Stationary).

كما نلاحظ أن prob للثابت C=0.0087 وهي أقل من الدرجة المعنوية 5% وبالتالي نرفض الفرضية المعدومة H_0 التي تقول C=0 ونقبل الفرضية البديلة والتي تقول بأن $C \neq 0$ وبالتالي فإن الثابت يختلف عن الصفر أي أن السلسلة لها عنصر ثابت.

كما نلاحظ أن PROB للزمن TREND (1973) @= 0.1068 وهي قيمة أكبر من درجة المعنوية 5% وبالتالي نقبل الفرضية المعدومة H_0 والتي تقول عدم وجود مركبة الاتجاه العام ونرفض الفرضية البديلة H_1 والتي تقول وجود مركبة الاتجاه العام هذا يعني أن السلسلة الأصلية لا تشمل على اتجاه عام خطي محدد LINEAR TREND

الشكل البياني رقم : (2) عدم استقرارية السلسلةLIFE-EX

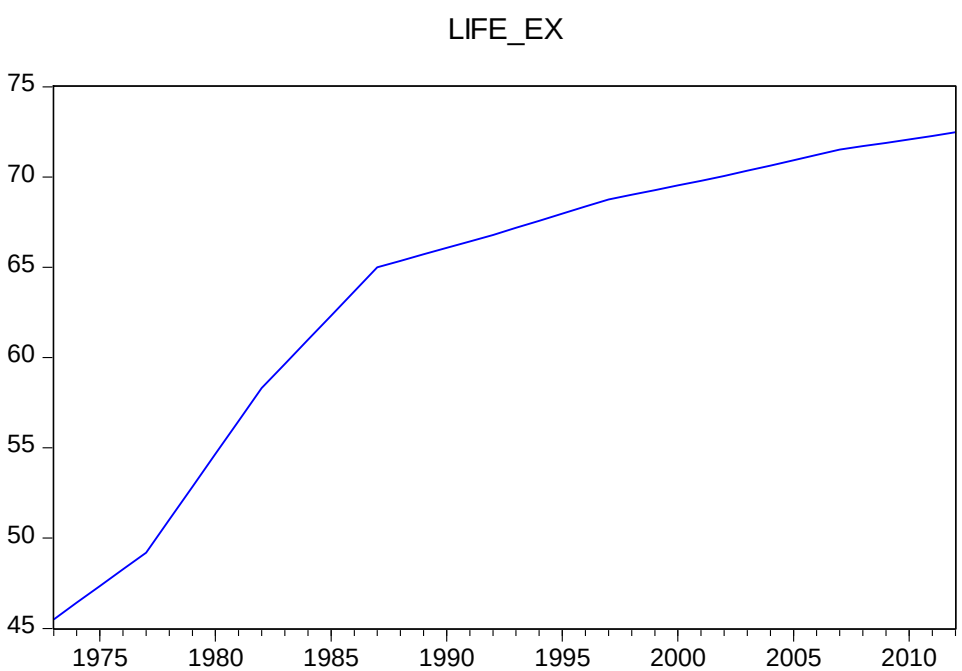

من اعداد الطالب بواسطة EVIWS7

3-2-2-1- تحديد رتبة LIFE-EX :

نعيد الاختبار السابق باستخدام اختبار ADF للفروق الأولى للمتغير التابع D (LIFE-EX) التي يتم كتابتها في النماذج على الشكل D (LIFE-EX) وفي ظل نفس الشروط السابقة من الفترة إبطاء = 0 ووجود الثابت والزمن ومن الملحق رقم (4) وباستخدام اختبار ADF للفروق الأولى للمتغير التابع (LIFE-EX) والتي يتم كتابتها على الشكل D(LIFE-EX) نلاحظ أن قيمة Tcal المحسوبة = 2.252239 هي قيمة أصغر من Ttab الجدولية = 3.533083 وبالتالي نقبل الفرضية المعدومة H_0 والتي تقول وجود جذر الوحدة (عدم استقرارية السلسلة) ونرفض الفرضية البديلة H_1 والتي تقول عدم وجود جذر الوحدة (استقرارية السلسلة) وبالتالي السلسلة LIFE-EX غير مستقرة. إذن تنتقل إلى الفروقات من الدرجة الثانية نعيد الاختبار السابق باستخدام اختبار ADF للفروق الثانية للمتغير التابع(D LIFE-EX)D والتي يتم كتابتها في النماذج على الشكل D (LIFE-EX,2) وفي ظل نفس الفروض السابقة مع فترة إبطاء = الصفر ووجود الثابت والزمن.

من الملحق رقم (6) نلاحظ أن القيمة المطلقة لإحصائية (t) (المحسوبة) tcal = 5.885318 أكبر من ttab الجدولية = 3.536601 معنى ذلك أنها معنوية إحصائيا عند 5% وبالتالي نرفض الفرضية المعدومة H_0 (عدم استقرارية السلسلة) ونقبل الفرضية البديلة H_1 (استقرارية السلسلة)، وبالتالي فالسلسلة LIFE-EX سلسلة مستقرة (Stationary) عند مستوى (LEVEL) وفترة إبطاء = 0 ولدينا من الجدول : درجة المعنوية : $C : 0.9682 > 0.05$ أي السلسلة LIFE-EX ليس لها ثابت.

درجة المعنوية: $0.05 <$ **@TREND(1973)**

الشكل رقم (3) التمثيل البياني لاستقرارية السلسلة LIFE-EX

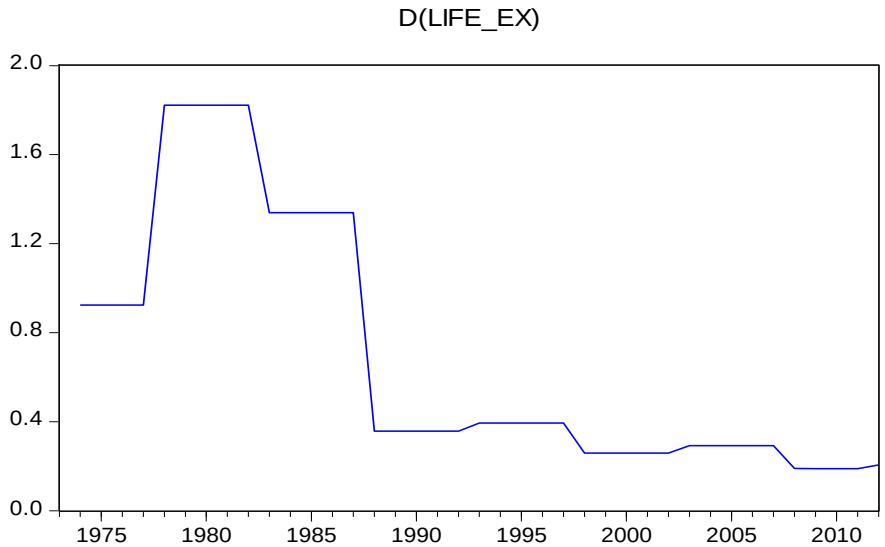

من إعداد الطالب بواسطة EVIWS7

3-2-3- اختبار جذر الوحدة في السلسلة (POP-GR) باستخدام (ADF) :

إعتمادا على الملحق رقم (8) نلاحظ أن القيمة المطلقة لاحصائية (t) المحسوبة t_{cal} = 0.632412 أقل من القيمة المطلقة لقيمة (t) المجدولة t_{tab} المجدولة = 3.529758 وبالتالي نقبل الفرضية المعدومة H_0 والتي تقول وجود جذر الوحدة (عدم استقرارية السلسلة) ونرفض الفرضية H_1 والتي تقول عدم وجود جذر الوحدة (استقرارية السلسلة) وبالتالي فإن السلسلة (POP-GR) غير مستقرة (Stationary).

ونلاحظ أن PROB للثابت C = 0.6602 وهي أكبر من درجة المعنوية 5% وبالتالي نقبل الفرضية المعدومة H_0 التي تقول C = 0 ونرفض الفرضية البديلة والتي تقول بأن $C \neq 0$ وبالتالي فإن الثابت لا يختلف عن الصفر أي أن السلسلة ليس لها عنصر ثابت أي أن السلسلة لها وسيط صفري.

كما نلاحظ أن PROB للزمن (@ Trend (1973 = 0.6405 وهي أكبر من درجة المعنوية 5% (0.05) وبالتالي نقبل الفرضية المعدومة H_0 والتي تقول عدم وجود مركبة للاتجاه العام أي أن السلسلة الأصلية لا تشمل على اتجاه عام خطي محدد linear trend

الشكل رقم (4) التمثيل البياني لعدم استقرارية السلسلة الزمنية (POP-GR) :

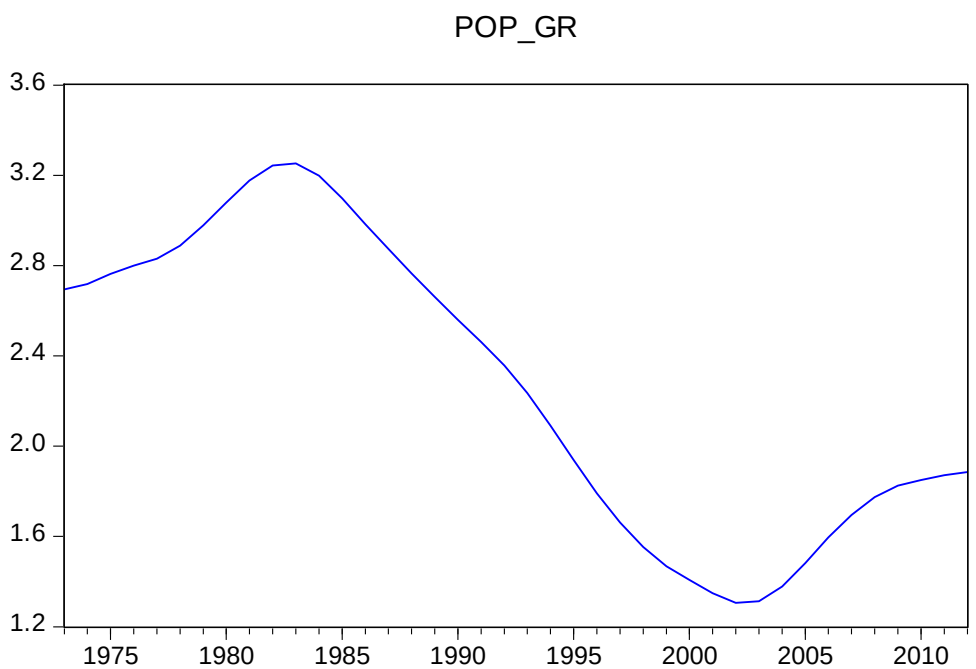

من اعداد الطالب بواسطة EVIWS7

3-2-3-1- تحديد رتبة POP-GR :

نعيد الاختبار السابق باستخدام اختبار ADF للفروق الأولى للمتغير التابع $\Delta\,(POP-g)$ التي يتم كتابتها في النماذج على الشكل $\Delta\,(POP_GR)$ وفي ظل نفس الشروط السابقة من الفترة إبطاء = 0.

من الملحق(9) نلاحظ قيمة (t) المحسوبة t_{cal} (المحسوبة) = 3.649335 أكبر من القيمة المطلقة لقيمة (t) المجدولة t_{tab} (الجدولية) = 3.540328 ومعنى ذلك أنها معنوية إحصائيا عند 5%، وبالتالي نرفض

الفرضية المعدومة H_0 والتي تقول وجود جذر الوحدة (عدم استقرارية السلسلة) ونقبل الفرضية البديلة H_1 والتي تقول عدم وجود جذر الوحدة (استقرارية السلسلة) وبالتالي السلسلة POP-GR سلسلة مستقرة (Stationary) وذلك عند مستوى trend and intercept وفترة إبطاء = 1. ونلاحظ أن PROB للثابت C = 0.8723 أكبر من درجة المعنوية 5% (0.05) وبالتالي نقبل الفرضية المعدومة H_0 والتي تقول C = 0 ونرفض الفرضية البديلة والتي تقول $C \neq 0$ وبالتالي فإن الثابت لا يختلف عن الصفر أي أن السلسلة POP-GR ليس لها ثابت أي أن السلسلة لها وسط صفري.

كما نلاحظ أن PROB للزمن (1973) @TREND = 0.8101 وهي قيمة أكبر من درجة المعنوية 5% (0.05) وبالتالي نقبل الفرضية المعدومة H_0 والتي تقول عدم وجود مركبة الاتجاه العام، ونرفض الفرضية البديلة H_1 والتي تقول وجود مركبة الاتجاه العام يعني أن السلسلة الأصلية لا تشمل على اتجاه عام خطي محدد LINEAR TREN D.

الشكل رقم(5) التمثيل البياني لاستقرارية السلسلةPOP-GR

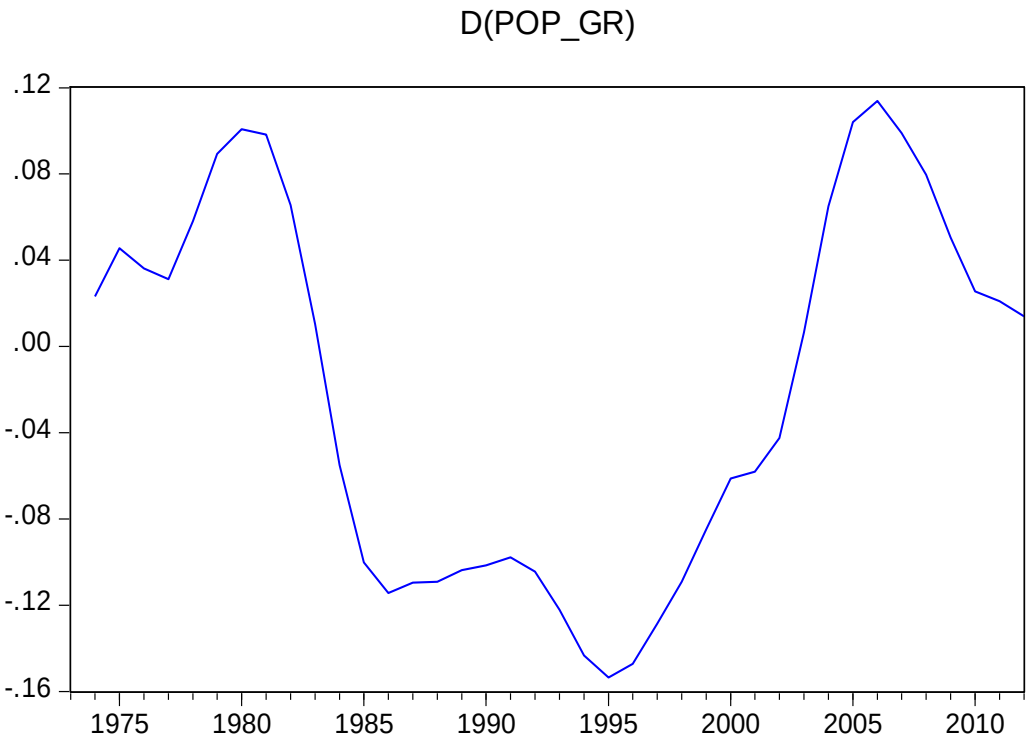

من اعداد الطالب بواسطة EVIWS7

3-2-4- اختبار جذر الوحدة في السلسلة EN-GPR باستخدام ADF :

من الملحق رقم (7) نلاحظ أن القيمة المطلقة لاحصائية (t) المحسوبة t_{cal} (المحسوبة) = 4.689284 أكبر من القيمة المطلقة لقيمة (t) المجدولة t_{tab} (الجدولية) = 3.529758 ومعنى ذلك أنها معنوية إحصائيا عند 5%، وبالتالي نرفض الفرضية المعدومة H_0، والتي تقول وجود جذر الوحدة (عدم استقرارية السلسلة) ونقبل الفرضية البديلة H_1 والتي تقول عدم وجود جذر الوحدة (استقرارية السلسلة) وبالتالي السلسلة EN-GPR سلسلة مستقرة (Stationary).

ونلاحظ أن PROB للثابت C =0.0000 وهي أقل من درجة المعنوية 5% (0.05) وبالتالي نرفض الفرضية المعدومة H_0 التي تقول C = 0، ونقبل الفرضية البديلة والتي تقول بأن $C \neq 0$ وبالتالي فإن الثابت يختلف عن الصفر أي أن للسلسلة EN-GPR ثابت.

كما نلاحظ أن PROB للزمن (1973) TREND = 0.0051 وهي أقل من درجة المعنوية 5% (0.05) وبالتالي نرفض الفرضية المعدومة H_0 والتي تقول عدو وجود مركبة الإتجاه العام، ونقبل الفرضية البديلة H_1 والتي تقول وجود مركبة الإتجاه العام يعني أن السلسلة الأصلية تشمل على اتجاه عام خطي محدد Linear trend.

الشكل البياني رقم (6) لاستقرارية السلسة EN-GPR :

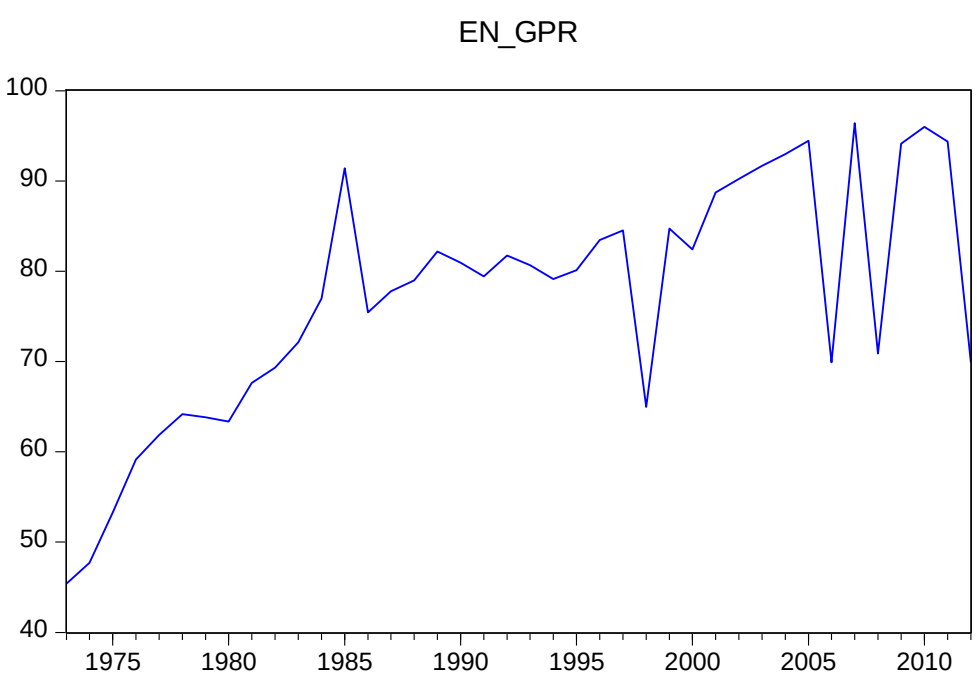

من اعداد الطالب بواسطة EVIWS7

3-2-5 جدول الاستقرارية :الجدول رقم (10) : ملخص استقرارية جميع السلاسل :

الاستقرارية السلسلة	السلسلة الأصلية		أصبحت مستقرة		
	مستقرة	غير مستقرة	عند الدرجة = 1 بعد الفرق الأول	عند الدرجة = 0 بعد الفرق الثاني	عند مستوى (level) وفترة إبطاء = 1
PIB-CR	X				
LIFE-EX				X	
POP-GR					X
EN-GPR	X				

3-3-الارتباط الخطي بين المتغيرات (Correlation) :

3-3-1- الارتباط الخطي بين معدل التنمية ومتوسط العمر المتوقع عند الولادة "

من خلال هذه الدالة نقوم بتحديد طبيعة العلاقة بين متغيرين واتجاهها.

الجدول رقم (11) : الارتباط بين السلسلتين PIB-CR و LIFE-EX

	PIB-CR	LIFE-EX
PIB-CR	1.000.000	-0453933
LIFE-EX	-0453933	1.000.000

المصدر : من إعداد الطالب بواسطة EVIEWS7

من جدول معامل الارتباط الخطي نلاحظ وجود علاقة عكسية (سالبة) بين التنمية المتمثلة في PIB-CR ومتوسط العمر المتوقع عند الولادة المتمثل في LIFE-EX في الجزائر، وهذه العلاقة متوسطة لأنها تقترب قليلا من الصفر (0453933-) أما القيمة 1 فهي تمثل الارتباط الخطي بين المتغير ونفسه.

3-3-2- الارتباط الخطي بين معدل التنمية ومعدل النمو السكاني:

من خلال هذه الدالة نقوم بتحديد طبيعة العلاقة بين متغيرين وإتجاهها.

الجدول رقم (12) : الارتباط بين السلسلتين PIB-CR و POP-GR

	PIB-CR	POP-GR
PIB-CR	1.000.000	0.105698
POP-GR	0.105698	1.000.000

المصدر: من إعداد الطالب بواسطة EVIEWS7

من جدول معامل الارتباط الخطي نلاحظ وجود علاقة طردية (موجبة) بين التنمية ونسبة النمو السكاني في الجزائر، وهذه العلاقة متوسطة لأنها تقترب قليلا من الصفر (0.105698) أما القيمة 1 فهي تمثل الارتباط الخطي بين المتغير ونفسه.

3-3-3- الارتباط الخطي بين معدل التنمية ومعدل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي، الإجمالي (% من الشريحة العمرية ذات الصلة).

الجدول رقم (13) الارتباط بين السلسلتين PIB-CRو EN-GPR:

	PIB-CR	EN-GPR
PIB-CR	1.000.000	-0.289504
EN-GPR	-0.289504	1.000.000

المصدر: من إعداد الطالب بواسطة EVIEWS7

من جدول معامل الارتباط الخطي نلاحظ وجود علاقة عكسية (سالبة) بين التنمية ونسبة إتمام مرحلة التعليم الابتدائي، الإجمالي وهذه العلاقة متوسطة لأنها تقترب قليلا من الصفر (- 0.289504) أما القيمة 1 فهي تمثل الارتباط الخطي بين المتغير ونفسه.

3-4- إختبار السببية بين المتغيرات Test GRANGER causality :

3-4-1- اختبار السببية بين معدل التنمية ومتوسط العمر المتوقع عند الولادة PIB-CR و LIFE-EX:

الجدول رقم (14) : GRANGER causality test (PIB-CR and LIFE-EX)

فرضيات الاختبار: Pairwise GRANGER causality test

الفرضية الأولى H_0: PIB-CR لا يسبب LIFE-EX Date: 08/23/2014

الفرضية الثانية H_0 : LIFE-EX لا يسبب PIB-CR Sample : 1973 – 2012

LAGS : 2

NULL HYPOTHESIS :	OBS	F-statistic	Prob
PIB-CR does not Granger cause LIFE-EX	38	2.36129	0.1100
LIFE-EX does not Granger cause PIB-CR		1.90030	0.1655

المصدر: من إعداد الطالب بواسطة EVIEWS7

من الجدول :

- بما أن Prob للفرضية الأولى يساوي 0.1100 وهي أكبر من 0.05 إذا نقبل فرضية العدم H_0 التي تقول أن التنمية لم تسبب في متوسط العمر المتوقع عند الولادة.
- وبما أن Prob للفرضية الثانية يساوي 0.1655 وهي أكبر من 0.05 وعليه نقبل فرضية العدم H_0 أي أن متوسط العمر المتوقع عند الولادة أيضا لم يسبب في عملية التنمية.

3-4-2- اختبار السببية بين معدل التنمية ونسبة النمو السكاني PIB-CR و POP-GR :

الجدول رقم (15) : Granger causality test (PIB-CR and POP-GR)

فرضيات الاختبار: Pairwise GRANGER causality test

Date: 08/23/2014 Time : الفرضية الأولى H_0: PIB-CR لا يسبب POP-GR

21:55

Sample : 1973 – 2012 الفرضية الثانية H_0: POP-GR لا يسبب PIB-CR

LOGS : 2

NULL HYPOTHESIS :	OBS	F-statistic	Prob
POP-GR does not Granger cause PIB-CR	38	0.80195	0.4570
PIB-CR does not Granger cause POP-GR		5.11337	0.0116

المصدر: من إعداد الطالب بواسطة EVIEWS7

من الجدول :

- بما أن Prob للفرضية الأولى يساوي 0.4570 وهي أكبر من 0.05 إذا نقبل فرضية العدم H_0 والتي تقول أن نسبة النمو السكاني لم تسبب في عملية التنمية.
- بما أن Prob للفرضية الثانية يساوي 0.0116 وهي قيمة أصغر من 0.05 إذا نرفض فرضية العدم H_0 أي أن التنمية تسبب في نسبة النمو السكاني.

3-4-3- اختبار السببية بين معدل التنمية ومعدل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي، الإجمالي (% من الشريحة العمرية ذات الصلة) :

PIB-CR و EN-GPR :

فرضيات الاختبار: H_0: الفرضية الأولى: PIB-CR لا يسبب EN-GPR

H_0 : الفرضية الثانية : EN-GPR لا يسبب PIB-CR

الجدول رقم (16) : Granger causality test (PIB-CR and EN-GPR)

Pairwise granger causality test

Date : 08/24/2014 time : 13:57

Sample : 1973 – 2012

LOGS : 2

NULL HYPOTHESIS :	OBS	F-statistic	Prob
PIB-CR does not Granger cause EN-GPR	38	0.40853	0.6679
EN-GPR does not Granger cause PIB-CR		1.20980	0.3111

المصدر : من إعداد الطالب بواسطة EVIEWS7

من الجدول :

- بما أن Prob للفرضية الأولى يساوي 0.6679 وهي أكبر من 0.05 إذا نقبل فرضية العدم التي تقول أن التنمية لا تسبب في معدل اتمام مرحلة التعليم الابتدائي.
- بما أن Prob للفرضية الثانية يساوي 0.3111 وهي قيمة أكبر من 0.05 وعليه نقبل فرضية العدم H_0 أي أن معدل اتمام مرحلة التعليم الابتدائي لا يسبب في عملية التنمية.

جدول رقم (17) : جدول ملخص السببية للسلاسل

	وجود علاقة سببية		عدم وجود علاقة سببية	
	من PIB-CR	إلى PIB-CR	من PIB-CR	إلى PIB-CR
LIFE-EX			**X**	**X**
POP-GR	**X**			**X**
EN-GPR			**X**	**X**

المصدر : من إعداد الطالب بواسطة EVIEWS7

3-5- تحليل النتائج المتحصل عليها :

بالنظر إلى النتائج التي تحصلنا عليها من خلال إجراء هذه الدراسة القياسية والتي تهدف إلى توضيح ما إذا كانت هناك علاقة بين المؤشرات الاجتماعية والتنمية و طبيعة العلاقة إن وجدت، توصنا إلى ما يلي:

فيما يتعلق بقياس الارتباط الخطي بين المتغيرات فلاحظنا أن هناك ارتباط سالب بين معدل التنمية ومتوسط العمر المتوقع عند الولادة، أي هناك علاقة عكسية بين المتغيرين، وهذا الارتباط متوسط نوعا ما، أما الارتباط بين معدل التنمية ونسبة النمو السكاني هو ارتباط موجب أي وجود علاقة طردية بينهما. وهذا الارتباط متوسط نوعا ما، أما الارتباط بين معدل التنمية ومعدل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي، فهو ارتباط سالب، أي عناك علاقة عكسية بينهما، وهذا الارتباط متوسط عموما (يقترب من الصفر).

أما فيما يتعلق باختبار السببية بين المتغيرات فتوصلنا إلى نتيجة والتي تقول أن التنمية لا تسبب في كل من متوسط العمر المتوقع عند الولادة ومعدل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي ، بينما نجد أن متوسط العمر المتوقع عند الولادة ومعدل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي ونسبة النمو السكاني لم يسببوا أيضا في عملية التنمية.

بينما نجد أن التنمية تسبب في نسبة النمو السكاني.

من خلال الدراسة القياسية السابقة والتي تدرس العلاقة بين الجانب الاجتماعي الممثل ببعض المؤشرات الاجتماعية والجانب الاقتصادي المعبر عنه بمعدلات الـ : BIB والذي يعبر عن التنمية كمفهوم مادي، نلاحظ أن نتائج الدراسة غير متطابقة مع ما رأيناه في الجانب النظري في الفصل الثاني إلا بعض الحالات القليلة جدا، حيث أن الجانب النظري للدراسة يبين ويوضح كيف تؤثر التنمية على الحالة الاجتماعية للمواطنين ويبين التأثير المرتد الذي يحصل في الاتجاه المعاكس، وذلك رغم صعوبة قياس المردود الاجتماعي وتقييمه ومقارنته بالمردود الاقتصادي عكس ما توصلنا إليه من خلال نتائج الدراسة القياسية والتي بينت من خلال إجراء اختبار السببية أن التنمية في الجزائر والمتمثلة في عنصر PIB لم تسبب في تلك المؤشرات ولا هي تسبب في التنمية إلا في حالة نادرة جدا ويرجع هذا إلى ما يلي :

كون البحوث المعنية بالصلات بين المتغيرات الاجتماعية والتنمية محفوفة بمشكلات القياس بدءا من اختيار المتغيرات وصحة تلك المقاييس إلى المشكلات الاقتصادية القياسية الناشئة حيثما وجدت العلاقة السببية وقد أسفرت الحلول المبتكرة لمواجهة هذه التحديات عن نتائج مختلطة، ولكن الخلاصة من منظور السياسات تتمثل في وجود صلة ضعيفة بين المؤشرات الاجتماعية والتنمية على صعيد الاقتصاد الكلي.

ومما لا شك فيه أن هناك العديد من التحديات الواجب مواجهتها عند تحديد المؤشرات لعل من أهمها أهمية وجود قاعدة بيانات شاملة ودقيقة يتم تحديثها باستمرار وانتظام، كذلك يظهر لنا تحدي آخر وهو التحدي الخاص بقياس الاتجاهات عبر فترات زمنية سابقة وذلك بهدف استخدامها في التنبؤ والتخطيط للمستقبل، وهذا الأمر يحتاج إلى أن تتضمن قواعد البيانات كافة البيانات الخاصة بسنوات ماضية ، حتى يتسنى عقد المقارنات وتحديد الاتجاهات بصورة دقيقة. كما نعلم أنه مهما كان المؤشر الذي تم اختياره، ينبغي عليه اجتياز اختبار الصحة و اختبار الثبات.

خاتمة الفصل:

إن تحسن التنمية في الجزائر يرجع إلى عوامل خارجية متعددة أكثر مما هي اقتصادية أو مادية، فهو يرجع أيضا إلى العوامل الاجتماعية فهي بمثابة ثمن التضحية الذي تدفعه الجزائر كدولة للتحسن والارتقاء في المجال الاقتصادي والاجتماعي، ثمة هناك تقارير عالمية كبرنامج الأمم المتحد للتنمية تصنف الجزائر في مستوى اجتماعي لا بأس به فهو في تصاعد.

الخاتمة العامة

ناولنا من خلال هدا البحث موضوع المؤشرات الاجتماعية وعلاقتها بالتنمية في الجزائر خلال الفترة 1973-2012 ،وذلك بهدف دراسة تأثير بعض المتغيرات الاجتماعية على معدلات التنمية ولإجراء هذه الدراسة، وتوضيح المفاهيم الأساسية لبحثنا هذا ، حاولنا في الفصل الأول التطرق إلى الإطار النظري لكل من التنمية والمؤشرات الاجتماعية.

حيث فيما يخص التنمية عرضنا بعض المفاهيم التي تعطي تعريفا لمعنى التنمية ثم تطرقنا إلى أهداف التنمية مع الإشارة إلى نظريات التنمية و استراتجياتها وفي الأخير إلى أهم معوقات التنمية.

وبعدها أشرنا إلى الإطار النظري للمؤشرات الاجتماعية تطرقنا فيه إلى ماهية المؤشرات من خلال تعريفها وتحديد أهم الفروق بينها وبين الإحصاءات ثم بينا أهميتها وأخيرا خصائصها ومعايير تحديدها ثم انتقلنا إلى التعريف بالمؤشرات الاجتماعية وتحديد وظائفها وبعدها ذكرنا بعض من المؤشرات الاجتماعية المتوفرة في قاعة بيانات البنك الدولي والمتعلقة بكل من (الصحة والتعليم ،البيئة الفقر، السكان .)

وأخيرا في المبحث الثالث تطرقنا فيه إلى الإطار التكاملي بين الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي في الفكر الاقتصادي، تناولنا فيه الجانب الاجتماعي في تاريخ الفكر الاقتصادي الذي بينا فيه اتجاه تأثير المؤشرات الاجتماعية في الحياة الاقتصادية واتجاه تأثر هذه المؤشرات والمتغيرات بطابع التنمية وممارستها تغذية عكسية أو تأثيرا مرتدا على الاقتصاد .

ثم تطرقنا بعدها إلى تحديد العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية ثم درسنا النظرة إلى التنمية على أنها تعزز الرفاه الاجتماعي .

وأخيرا تناولنا أدبيات العلاقة بين التنمية الاجتماعية والنمو الاقتصادي.

إن أخد المؤشرات الاجتماعية أو العوامل الاجتماعية بعين الاعتبار أصبح أمر ضروري لإحداث التنمية ونجاح خططها.

فالتركيز على الجانب الاقتصادي الكمي وإهمال الجانب الاجتماعي سوف يؤدي إلى ظهور أثار جانبية تقلل من العائد الاقتصادي أو تؤدي إلى اخفاق في تحقيق التنمية في المجتمع. هذا وقد أصبح من المسلم به أن إحداث أي تنمية لابد وأن يتناول جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وتكوين تكامل وتضافر بين المؤشرات الاجتماعية والمؤشرات الاقتصادية، وإلا سوف يثمر عدم تناول جميع الجوانب عن مشكلات قد تقف عن عقبة في تحقيق التنمية الشاملة.

أما في الفصل الثاني فحاولنا إبراز العلاقة بين المؤشرات الاجتماعية والتنمية من الجانب النظري ولهذا ارتأينا أن نتطرق في المبحث الأول إلى العلاقة بين الصحة والتنمية حيث تعرضنا فيه إلى أهم العوامل التي تتفاعل مع الأمن الصحي، كما تطرقنا فيه إلى العلاقة بين الاقتصاد الكلي والصحة مع تطرقنا إلى الدراسات السابقة. كما تناولنا أيضا إلى كيفية أن تجعلك الصحة غنيا سواء بتراكم رأس المال البشري أوتراكم رأس المال المادي

وتناولنا في المبحث الثاني إلى علاقة التعليم بالتنمية متطرقين فيه إلى دور التعليم في التنمية بالاستعانة بالدراسات السابقة، كما تطرقنا إلى القيمة الاقتصادية للتعليم، وتناولنا أيضا أن التعليم استهلاك واستثمار في نفس الوقت وفي الأخير تناولنا عوائد التعليم.

أما المبحث الثالث تناولنا فيه السكان والتنمية فتناولنا في العنصر الأول العلاقة التشابكية بين السكان والتنمية محاولين إبراز أهم أثار النمو الديموغرافي على التنمية وكذلك العكس أثار التنمية على النمو الديموغرافي. وتناولنا في العنصر الثاني الآثار الاقتصادية للنمو السكاني محاولون إبراز الآثار الاقتصادية للنمو السكاني وتناولنا

في العنصر الثالث الآليات التي تربط بين التحول الديموغرافي والنمو الاقتصادي، وفي العنصر الرابع تناولنا فيه النمو السكاني والتنمية .

وفي العنصر الأخير تناولنا فيه السكان القوة المنتجة الرئيسة.

وأخيرا في الفصل الثالث قمنا بالتطرق إلى حالة الجزائر لإجراء الدراسة القياسية بين المؤشرات الاجتماعية والتنمية، حيث حاولنا إعطاء لمحة عن تطور التنمية في الجزائر خلال فترة الدراسة ،وبعدها عرضنا تطور بعض المؤشرات الاجتماعية في الجزائر خلال نفس الفترة تقريبا كما تطرقنا أيضا إلى أهم الأهداف الإنمائية في ظل برنامج التنمية 2014/2010، وفى الجزء الثاني تناولنا بعض المفاهيم النظرية للدراسة القياسية وبعدها أجرينا الاختبارات على المتغيرات الخاصة بالدراسة والمتمثلة فى كل من (متوسط العمر المتوقع عند الولادة ، والنمو السكاني وأخير معدل اتمام مرحلة التعليم الابتدائي الاجمالي(% من الشريحة العمرية ذات الصلة) كمؤشرات اجتماعية ،أما التنمية والمتمثلة في PIB فعبرنا عنها ب (الناتج المحلي ألأجمالي)(PIB) حيث بدأنا باختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية ثم اختبار الارتباط بين المتغيرات وأخيرا أجرينا اختبار السببية لجرا نجر حيث توصلنا إلى النتائج التالية : فيما يتعلق بقياس الارتباط بين المتغيرات لاحظنا أن هناك ارتباط سالب بين معدل التنمية ومتوسط العمر المتوقع عند الولادة ، أي هناك علاقة عكسية بين المتغيرين ، أما الارتباط بين معدل التنمية والنمو السكاني هو ارتباط موجب أي وجود علاقة طردية بينهما ، أما الارتباط بين معدل التنمية ومعدل اتمام مرحلة التعليم الابتدائي هو ارتباط سالب، أي هناك علاقة عكسية بينهما، أما فيما يتعلق باختبار السببية بين المتغيرات فتوصلنا إلى نتيجة والتي تقول أن التنمية لا تسبب في كل من متوسط العمر المتوقع عند الولادة ومعدل اتمام مرحلة التعليم

الابتدائي ، بينما نجد أن متوسط العمر المتوقع عند الولادة ومعدل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي ونسبة النمو السكاني لم يسببوا في عملية التنمية.

بينما نجد أن عملية التنمية تسبب في نسبة النمو السكاني.

حيث لاحظنا أن نتائج الدراسة غير متطابقة مع ما رأيناه في الجانب النظري في الفصل الثاني إلا في حالة نادرة جدا ،حيث أن الجانب النظري للدراسة يبين ويوضح العلاقة التشابكية أو المتبادلة بين المؤشرات الاجتماعية و التنمية،هذا عكس ما توصلنا إليه من خلال نتائج الدراسة القياسية و يرجع هذا إلى الكون المقاييس الدقيقة للمؤشرات الاجتماعية تتطلب على المستوى العملي بيانات ولا توجد مثل هذه البيانات ببساطة في بعض البلدان النامية كالجزائر، نظرا لقلة و ضعف وعدم تطور المراكز الاحصائية فيها بسبب تجاهل المسائل الاجتماعية وحجبها تحت عباءة مفهوم وحيد البعد للإصلاح الاقتصادي .

و الخلاصة التي نخرج بها هنا أن تحسن التنمية في الجزائر يرجع إلى عوامل خارجية متعددة أكثر مما هي اقتصادية أو مادية، فهو يرجع أيضا إلى العوامل الاجتماعية فهي بمثابة ثمن التضحية الذي تدفعه الجزائر كدولة للتحسن و الارتقاء في المجال الاقتصادي و الاجتماعي.

التوصيات:

*الاهتمام أكثر بالمطالب الاجتماعية ومؤشراتها عن طريق تطوير المراكز الإحصائية.

*توظيف العوامل الاجتماعية في العملية الاقتصادية بصفتها موردا لا تقل أهميته عن الموارد الطبيعية النادرة .

*مراجعة وتقويم المفاهيم التحليلية المكرسة في أ ذهان أصحاب القرار الاقتصادي والسياسي ،وإعادة ربط هذه المفاهيم الاقتصادية بالمفاهيم والمؤشرات الاجتماعية وتكوين تكامل وتضافر بين المؤشرات الاجتماعية والمؤشرات الاقتصادية.

*تفعيل المؤسسات المعنية بالتنمية الاجتماعية خاصة المجلس الاقتصادي والاجتماعي باستقلالية وصلاحيات أكثر في رسم ومراقبة تنفيذ السياسات الاجتماعية في الجزائر.

*الاهتمام براس المال البشري في إحداث عملية التنمية باعتبار الإنسان هو ال ذي يصنع نماءه ،وهذا عن طريق التنمية البشرية الملائمة لبناء الاقتصاد ومن ثمة تنمية المجتمع ، مع إعادة النظر بجدية في كامل المنظومات : الصحية ، التعليمية،الثقافية،لان الأمر يتعلق بالإنسان وبثروة الجزائر الحقيقة.

الملاحق

الملحق رقم 1

Null Hypothesis: PIB_CR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.685028	0.0354
Test critical values:	1% level	-4.211868	
	5% level	-3.529758	
	10% level	-3.196411	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PIB_CR)
Method: Least Squares
Date: 10/21/14 Time: 18:50
Sample (adjusted): 1974 2012
Included observations: 39 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIB_CR(-1)	-0.546608	0.148332	-3.685028	0.0007
C	2.593962	1.054077	2.460886	0.0188
@TREND(1973)	-0.038261	0.035620	-1.074123	0.2899

R-squared	0.273935	Mean dependent var	-0.033672
Adjusted R-squared	0.233598	S.D. dependent var	2.747541
S.E. of regression	2.405318	Akaike info criterion	4.667045
Sum squared resid	208.2799	Schwarz criterion	4.795011
Log likelihood	-88.00737	Hannan-Quinn criter.	4.712958
F-statistic	6.791169	Durbin-Watson stat	1.975414
Prob(F-statistic)	0.003145		

من إعداد الطالب بواسطة EVIEWS7

الملحق رقم 2

Null Hypothesis: LIFE_EX has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.249867	0.8855
Test critical values:	1% level	-4.211868	
	5% level	-3.529758	
	10% level	-3.196411	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIFE_EX)
Method: Least Squares
Date: 10/21/14 Time: 18:52
Sample (adjusted): 1974 2012
Included observations: 39 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LIFE_EX(-1)	-0.023960	0.019170	-1.249867	0.2194
C	2.680691	0.966732	2.772940	0.0087
@TREND(1973)	-0.023202	0.014026	-1.654229	0.1068

R-squared	0.623811	Mean dependent var	0.691720
Adjusted R-squared	0.602911	S.D. dependent var	0.577723
S.E. of regression	0.364052	Akaike info criterion	0.890764
Sum squared resid	4.771220	Schwarz criterion	1.018730
Log likelihood	-14.36989	Hannan-Quinn criter.	0.936677
F-statistic	29.84826	Durbin-Watson stat	0.419580
Prob(F-statistic)	0.000000		

من إعداد الطالب بواسطة EVIEWS7

الملحق رقم 3

Null Hypothesis: LIFE_EX has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.576381	0.2925
Test critical values:	1% level	-4.219126	
	5% level	-3.533083	
	10% level	-3.198312	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIFE_EX)
Method: Least Squares
Date: 10/21/14 Time: 18:54
Sample (adjusted): 1975 2012
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LIFE_EX(-1)	-0.029565	0.011475	-2.576381	0.0145
D(LIFE_EX(-1))	0.756814	0.094214	8.032954	0.0000
C	1.874381	0.611725	3.064091	0.0043
@TREND(1973)	0.008480	0.008804	0.963197	0.3422

R-squared	0.883318	Mean dependent var	0.685609
Adjusted R-squared	0.873023	S.D. dependent var	0.584199
S.E. of regression	0.208173	Akaike info criterion	-0.201595
Sum squared resid	1.473422	Schwarz criterion	-0.029217
Log likelihood	7.830304	Hannan-Quinn criter.	-0.140264
F-statistic	85.79688	Durbin-Watson stat	2.109708
Prob(F-statistic)	0.000000		

من إعداد الطالب بواسطة EVIEWS7

الملحق رقم 4

Null Hypothesis: D(LIFE_EX) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.252239	0.4485
Test critical values:	1% level	-4.219126	
	5% level	-3.533083	
	10% level	-3.198312	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIFE_EX,2)
Method: Least Squares
Date: 10/21/14 Time: 18:58
Sample (adjusted): 1975 2012
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LIFE_EX(-1))	-0.228208	0.101325	-2.252239	0.0307
C	0.354127	0.173817	2.037361	0.0492
@TREND(1973)	-0.010354	0.005287	-1.958473	0.0582

R-squared	0.128907	Mean dependent var	-0.018909
Adjusted R-squared	0.079130	S.D. dependent var	0.233752
S.E. of regression	0.224313	Akaike info criterion	-0.075890
Sum squared resid	1.761075	Schwarz criterion	0.053393
Log likelihood	4.441908	Hannan-Quinn criter.	-0.029892
F-statistic	2.589695	Durbin-Watson stat	1.844464
Prob(F-statistic)	0.089358		

من إعداد الطالب بواسطة EVIEWS7

الملحق رقم 5

Null Hypothesis: D(LIFE_EX) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.252239	0.4485
Test critical values:	1% level	-4.219126	
	5% level	-3.533083	
	10% level	-3.198312	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIFE_EX,2)
Method: Least Squares
Date: 10/21/14 Time: 19:29
Sample (adjusted): 1975 2012
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LIFE_EX(-1))	-0.228208	0.101325	-2.252239	0.0307
C	0.354127	0.173817	2.037361	0.0492
@TREND(1973)	-0.010354	0.005287	-1.958473	0.0582

R-squared	0.128907	Mean dependent var	-0.018909
Adjusted R-squared	0.079130	S.D. dependent var	0.233752
S.E. of regression	0.224313	Akaike info criterion	-0.075890
Sum squared resid	1.761075	Schwarz criterion	0.053393
Log likelihood	4.441908	Hannan-Quinn criter.	-0.029892
F-statistic	2.589695	Durbin-Watson stat	1.844464
Prob(F-statistic)	0.089358		

من إعداد الطالب بواسطة EVIEWS7

الملحق رقم 6

Null Hypothesis: D(LIFE_EX,2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.885318	0.0001
Test critical values:	1% level	-4.226815	
	5% level	-3.536601	
	10% level	-3.200320	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIFE_EX,3)
Method: Least Squares
Date: 10/21/14 Time: 19:03
Sample (adjusted): 1976 2012
Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LIFE_EX(-1),2)	-1.010118	0.171634	-5.885318	0.0000
C	0.003544	0.088341	0.040121	0.9682
@TREND(1973)	-0.001103	0.003756	-0.293670	0.7708

R-squared	0.504670	Mean dependent var	0.000436
Adjusted R-squared	0.475533	S.D. dependent var	0.336247
S.E. of regression	0.243510	Akaike info criterion	0.090287
Sum squared resid	2.016102	Schwarz criterion	0.220902
Log likelihood	1.329689	Hannan-Quinn criter.	0.136335
F-statistic	17.32058	Durbin-Watson stat	1.998682
Prob(F-statistic)	0.000007		

من إعداد الطالب بواسطة EVIEWS7

الملحق رقم 7

Null Hypothesis: EN_GPR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.689284	0.0029
Test critical values:	1% level	-4.211868	
	5% level	-3.529758	
	10% level	-3.196411	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EN_GPR)
Method: Least Squares
Date: 10/21/14 Time: 19:05
Sample (adjusted): 1974 2012
Included observations: 39 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EN_GPR(-1)	-0.825453	0.176030	-4.689284	0.0000
C	52.04615	10.68275	4.871980	0.0000
@TREND(1973)	0.617068	0.206697	2.985370	0.0051

R-squared	0.395851	Mean dependent var	0.627744
Adjusted R-squared	0.362287	S.D. dependent var	10.94367
S.E. of regression	8.739284	Akaike info criterion	7.247337
Sum squared resid	2749.503	Schwarz criterion	7.375303
Log likelihood	-138.3231	Hannan-Quinn criter.	7.293250
F-statistic	11.79395	Durbin-Watson stat	2.009995
Prob(F-statistic)	0.000115		

من إعداد الطالب بواسطة EVIEWS7

الملحق رقم 8

Null Hypothesis: POP_GR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.632412	0.9712
Test critical values:	1% level	-4.211868	
	5% level	-3.529758	
	10% level	-3.196411	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(POP_GR)
Method: Least Squares
Date: 10/21/14 Time: 19:07
Sample (adjusted): 1974 2012
Included observations: 39 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
POP_GR(-1)	-0.025762	0.040736	-0.632412	0.5311
C	0.060368	0.136192	0.443257	0.6602
@TREND(1973)	-0.001117	0.002372	-0.471016	0.6405

R-squared	0.011374	Mean dependent var	-0.020754
Adjusted R-squared	-0.043550	S.D. dependent var	0.087161
S.E. of regression	0.089038	Akaike info criterion	-1.925696
Sum squared resid	0.285402	Schwarz criterion	-1.797729
Log likelihood	40.55106	Hannan-Quinn criter.	-1.879782
F-statistic	0.207087	Durbin-Watson stat	0.088747
Prob(F-statistic)	0.813910		

من اعداد الطالب بواسطةEVIEWS7

الملحق رقم 9

Null Hypothesis: D(POP_GR,2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.649335	0.0394
Test critical values:	1% level	-4.234972	
	5% level	-3.540328	
	10% level	-3.202445	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(POP_GR,3)
Method: Least Squares
Date: 01/12/15 Time: 22:57
Sample (adjusted): 1977 2012
Included observations: 36 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(POP_GR(-1),2)	-0.323921	0.088762	-3.649335	0.0009
D(POP_GR(-1),3)	0.591570	0.132104	4.478066	0.0001
C	-0.000830	0.005126	-0.161993	0.8723
@TREND(1973)	5.21E-05	0.000215	0.242255	0.8101

R-squared	0.446487	Mean dependent var	6.94E-05
Adjusted R-squared	0.394595	S.D. dependent var	0.016849
S.E. of regression	0.013110	Akaike info criterion	-5.726508
Sum squared resid	0.005500	Schwarz criterion	-5.550561
Log likelihood	107.0771	Hannan-Quinn criter.	-5.665097
F-statistic	8.604195	Durbin-Watson stat	1.397094
Prob(F-statistic)	0.000248		

EVIEWS7 من اعداد الطالب بواسطة

الملحق رقم 10 متوسط العمر المتوقع عند الولادة (%)

ANNEES	VALEURS	ANNEES	VALEURS	ANNEES	VALEURS	ANNEES	VALEURS
1973	45.50074	1983	59.64679	1993	67.18365	2003	70.34452
1974	46.42467	1984	60.98566	1994	67.57726	2004	70.63725
1975	47.34861	1985	62.32452	1995	67.97086	2005	70.92999
1976	48.27254	1986	63.66339	1996	68.36446	2006	71.22272
1977	49.19648	1987	65.00226	1997	68.75805	2007	71.51545
1978	51.01877	1988	65.35982	1998	69.01679	2008	71.70470
1979	52.84106	1989	65.71738	1999	69.27554	2009	71.89394
1980	54.66335	1990	66.07494	2000	69.53429	2010	72.08319
1981	56.48564	1991	66.43250	2001	69.79305	2011	72.27244
1982	58.30792	1992	66.79006	2002	70.05179	2012	72.47782

الملحق رقم 11 النمو السكاني (% سنويا).

ANNES	VALEURS	ANNES	VALEURS	ANNES	VALEURS	ANNES	VALEURS
1973	2.694800	1983	3.253300	1993	2.235200	2003	1.312900
1974	2.718000	1984	113.198200	1994	2.091800	2004	1.377900
1975	2.763600	1985	3.098000	1995	1.938200	2005	1.481900
1976	2.799700	1986	2.983600	1996	1.790900	2006	1.595800
1977	2.830900	1987	2.874100	1997	1.662300	2007	1.694800
1978	2.889000	1988	2.765000	1998	1.553100	2008	1.774400
1979	2.978300	1989	2.661200	1999	1.468300	2009	1.824900
1980	3.079100	1990	2.559600	2000	1.407000	2010	1.850400
1981	3.177300	1991	2.461700	2001	1.348900	2011	1.871400
1982	3.242900	1992	2.357300	2002	1.306400	2012	1.885400

الملحق رقم 12 معدل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي، الإجمالي (% من الشريحة العمرية ذات الصلة).

ANNES	VALEURS	ANNES	VALEURS	ANNES	VALEURS	ANNES	VALEURS
1973	2.694800	1983	3.253300	1993	2.235200	2003	1.312900
1974	2.718000	1984	113.198200	1994	2.091800	2004	1.377900
1975	2.763600	1985	3.098000	1995	1.938200	2005	1.481900
1976	2.799700	1986	2.983600	1996	1.790900	2006	1.595800
1977	2.830900	1987	2.874100	1997	1.662300	2007	1.694800
1978	2.889000	1988	2.765000	1998	1.553100	2008	1.774400
1979	2.978300	1989	2.661200	1999	1.468300	2009	1.824900
1980	3.079100	1990	2.559600	2000	1.407000	2010	1.850400
1981	3.177300	1991	2.461700	2001	1.348900	2011	1.871400
1982	3.242900	1992	2.357300	2002	1.306400	2012	1.885400

الملحق رقم 13 : تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (% سنويا).

ANNEES	VALEURS	ANNEES	VALEURS	ANNEES	VALEURS	ANNEES	VALEURS
1973	3.813200	1983	5.400000	1993	2.100000	2003	66.900000
1974	7.494900	1984	5.600000	1994	0.900000	2004	5.200000
1975	5.045300	1985	3.700000	1995	3.800000	2005	5.100000
1976	8.386800	1986	0.400000	1996	4.100000	2006	2.000000
1977	5.258600	1987	-0.700000	1997	1.100000	2007	3.000000
1978	9.214800	1988	-1.000000	1998	5.100000	2008	2.400000
1979	7.477800	1989	4.400000	1999	3.200000	2009	2.400000
1980	0.790600	1990	0.800000	2000	2.200000	2010	3.600000
1981	3.000000	1991	-1.200000	2001	2.600000	2011	2.400000
1982	6.400000	1992	1.800000	2002	4.700000	2012	2.500000

قائمة المصادر والمراجع

- الكتب بالعربية :

* د- محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية.

* د- كمال بكري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية 1986.

* د- محمد عبد العزيز عجمية (وآخرون)، التنمية الاقتصادية (مفهومها، نظرياتها، سياساتها)، الدار الجامعية، 2001.

* د- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2007.

* د- طارق السيد، علم اجتماع التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، الطبعة 2007.

* د- طلعت مصطفى السروجي، التنمية الاجتماعية، من الحداثة إلى العولمة، المكتب الجامعي الحديث، 2009.

* د- هشام مصطفى الجمل، دور الموارد البشرية في تمويل التنمية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي والوضعي (دراسة مقارنة)، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، 2006.

* د- نائل عبد الحافظ العوالمة، إدارة التنمية (الأسس، النظريات، التطبيقات العملية)، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010.

* د- محمود يونس محمد (وآخرون)، في اقتصاديات التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، 1985.

* أ- سهير حامد، إشكالية التنمية في الوطن العربي، دار الشروق، 2007.

* د- محمد عبد العزيز عجيمة (وآخرن)، التنمية الاقتصادية (دراسة نظرية وتطبيقية)، الدار الجامعية، 2006.

* د- محمد شفيق، السكان والتنمية (القضايا والمشكلات)، المكتب الجامعي الحديث، 1998.

* د- علي أومليل، التنمية البشرية في الوطن العربي، منتدى الفكر العربي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1993.

* د- محمد عبد البديع، الاقتصاد البيئي والتنمية، دار الأمين، الطبعة الأولى، 2006.

* د- سيد جاب الله، التعليم والتنمية (رؤية نظرية ودراسة واقعية)، الوراق، الطبعة الأولى، 2004.

* مايكل سبنس (وآخرون)، الصحة والنمو، اللجنة المعنية بالنمو والتنمية، البنك الدولي للإنشاء والتعمير/البنك الدولي، 2009.

* د- فليح حسن خلف، اقتصاديات التعليم وتخطيطه، جدارا للكتاب العالمي، الطبعة الأولى، 2006.

* د- رفعت عزوز (وآخرون)، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009.

* د- محمود عباس عابدين، علم اقتصاديات التعليم الحديث، الدارالمصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، 2004.

* د- السيد ابراهيم مصطفى (وآخرون)، اقتصاديات الموارد والبيئة، الدار الجامعية، 2007.

* د- مكيد علي، الاقتصاد القياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 2011.

* د- نصيب رجم، الإحصاء التطبيقي، دار العلوم للنشر والتوزيع.

* د- حسين علي بخيت (وآخرون)، الاقتصاد القياسي، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة 2007.

2- الرسائل والاطروحات:

* فضيلة جنوحات /ز/ حريتي، إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية "حالة بعض الدول المدينة"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، دفعة 2005 / 2006.

* أوجامع ابراهيم، إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في ميزانية الدولة، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، دفعة 2010 / 2011.

* نجلاء أكرم مندورة، السلاسل الزمنية وتطبيقاتها في مجال العلوم التربوية، إجازة أطروحة علمية لنيل شهادة ماجستير، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، دفعة 2009.

*خليدة دلهوم،أساليب التنبؤ بالمبيعات –دراسة حالة-رسالة ماجستير في العلوم التجارية ،جامعة الحاج لخضر-باتنة،دفعة2009/2008.

* دهار أسماء، النظام الصحي والنفقات الصحية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي (دراسة قياسية من 1970 – 2010)، رسالة ماستير، جامعة معسكر.

* حمدي صارة، مؤشرات التنمية البشرية وارتباطها بالنمو الاقتصادي (دراسة قياسية 1990 / 2011)، رسالة ماستير، جامعة معسكر، الدفعة 2011 / 2012.

* بن الحاج جلول علي، المؤشرات الاجتماعية والنمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الماستير في العلوم الاقتصادية، جامعة معسكر، دفعة 2011 / 2012.

3- الملتقيات والمحاضرات :

* أ. ديمن محمد حافظ الحماقي "مفهوم مؤشرات النوع الاجتماعي وأنواعها معايير وخطوات إعدادها"، المحاضرة الثالثة، اليوم الأول.

* أ. خديجة عبد الله يحمد، أهمية المؤشرات الإحصائية في التنمية البشرية، المؤتمر الإحصائي العربي الثاني، 2-4/ نوفمبر/ 2009.

* أ. سمير ابراهيم حسن، المؤشرات الاجتماعية للتنمية الاقتصادية، الحوار المتمدن، العدد 1079، 2005/01/15.

* غربي صباح، الاستثمار في التعليم ونظرياته، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثاني والثالث.

* أ. بتول شكوري، الترابط بين السكان والتنمية على صعيد الاقتصاد الكلي (فرصة الألفية للتنمية)، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، المنتدى العربي السكان، بيروت، نوفمبر 2004.

* د- خير الدين معطى الله (وآخرون)، أبحاث المؤتمر الدولي، (تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001 / 2014)، 12/11 مارس 2013، جامعة سطيف.

* صاولي مراد (وآخرون)،الملتقى الدولي حول : مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي ، جامعة قالمة يومي 3و4 ديسمبر2012.

4- النشرات والتقارير :

* برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2010، نيويورك.

* برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2002.

* برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2009.

* معلومات مقتبسة من الديوان الوطني الإحصائيات (الفرع الجهوي وهران)نشرة 2012.

5- المواقع الالكترونية:

* موقع البنك الدولي قاعدة البيانات http://data.albankaldawli.org

* بيانات خاصة بمركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية

http://www.sesric.org

http://www.onefd.edu.dz/infpe/.../l2-ENV1-GEO.pdf

* بيانات أساسية للجزائر IOM International Organisation FOR Migration

* د/ نصيرة قوريش، التنمية البشرية في الجزائر وآفاقها في ظل برنامج التنمية 2010 – 2014، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية 2011، www.univ.chlef.dz/ratsh/reach-fr/article-05.pdf

* Fille : ///F:/سببية.htm

6- المجلات :

* أ. د/ عماري عمار، بعض الملاحظات على التنمية البشرية في الجزائر وسبل النهوض بها، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 07 (2007).

* د/ عثمان نقار (وآخرون)، منهجية BOX-JENKINS في تحليل السلاسل الزمنية والتنبؤ (دراسة تطبيقية على أعداد تلاميذ الصف الأول من التعليم الأساسي في سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد الثالث 2011.

7- أوراق بحث :

* جوفري ماكنيكول، السكان والتنمية (إطلالة تمهيدية)، ورقة بحث حول العلاقة بين التغيرات السكانية والنمو الاقتصادي، 2003، عدد174.

*د- عماد فاروق محمد صالح، مؤشرات تمكين المعوقين من الاندماج الاجتماعي، ورقة بحث، جامعة السلطان قابوس .

*أ- رايس فضيل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011) ، بحوث اقتصادية عربية ، العددان 61-62/شتاء-ربيع2013

الملخص

الملخص :

إن عدم أخذ المؤشرات الاجتماعية أو العوامل الاجتماعية بعين الاعتبار يؤدي دائما إلى تعثر خطط التنمية وإعاقة النمو الاقتصادي وبإغفالها يزداد الوضع الاجتماعي تهشما، ويغدو مفهوم الإصلاح الاقتصادي نفسه مضللا ودون معنى.

جملة هذه المؤشرات حين تحرضها التنمية فهي ليست نافلة التنمية الناجحة فحسب بل تمارس تأثيرا عكسيا فعالا (تغذية مرتدة) ، تدعم وترسخ النمو بالمعنى الاقتصادي الضيق، والتنمية بالمعنى الشامل والمستدام بحيث يكون تكامل المؤشرات الاقتصادية مع المؤشرات الاجتماعية حلقة فعالة للارتقاء الاقتصادي والاجتماعي، وهذا ما حاولنا إثباته من خلال بحثنا هذا، فتطرقنا في الفصل الأول إلى مفاهيم عامة حول المؤشرات الاجتماعية والتنمية موضحين من خلاله إلى الإطار النظري للتنمية وماهية المؤشرات الاجتماعية وأيضا إلى علاقة التأثير المتبادل بين الجانب الاجتماعي والجانب الاقتصادي في تاريخ الفكر الاقتصادي. وفي الفصل الثاني تناولنا فيه العلاقة بين المؤشرات الاجتماعية والتنمية تطرقنا فيه إلى العلاقة بين الصحة والتنمية وأيضا علاقة التعليم بالتنمية وأخيرا العلاقة بين السكان والتنمية، ثم أجرينا دراسة قياسية على الدولة الجزائرية، حيث أجرينا اختبار السببية لجرانجر على بعض المؤشرات الاجتماعية بالجزائر والتنمية فيها وتوصلنا إلى أن ليس هناك علاقة سببية بين التنمية وتلك المؤشرات الاجتماعي ة إلا في حالة نادرة جدا، وربطنا هذه النتائج بضعف الأرقام الإحصائية والنسب، والمعلومات الكمية المتوفرة في أجهزة الدولة والتي تؤدي بنا حتما إلى نتائج غير دقيقة وبالتالي يصعب علينا الوصول إلى إثبات العلاقة السببية بين المتغيرات.

RESUME:

Ne pas prendre les indicateurs sociaux ou les facteurs sociaux en considération conduisent toujours à des plans de développement au point mort, et à freiner la croissance économique.

La totalité de ces indicateurs quand ils sont stimulé par le développement ne sont pas inutile ;mais ils ont effet qui soutient la croissance économique ;au sens économique étroit et le développement au sens global et durable. C'est ce qu'on a essayé de prouver à travers cette recherche passant par la définition de la développement et les indicateurs sociaux ajouter on a souligné la relation a travers l'influence mutuelle entre secteur sociale et secteur économique dans l'histoire de la pensée économique.

Puis on a souligné à chapitre2 la relation entre les indicateurs sociaux et développement on a souligné la relation entre la santé ;l'éducation ;la population et la développement.
Après nous avons mené une étude empirique sur l'état algérien et nous avons conclu qu'il n'éxiste pa de relation de causalité entre la développement et les indicateurs sociaux en algérie sauf dans le cas très rare.et nous relions ces résultas au faiblesse et le manque de précision des chiffres statistique et la rareté des données quantitative disponibles dans l'aparareil d'éta ;ce qui nous conduira inévitablement à des résultas inexacts et donc difficile pour nous de parvenir à prouvé le lien de causalité entre les variables.